المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص: إدارة النزعات الدولية

المـوضـوع:

السياسة التوسعية للمغرب الأقصى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة :

بن ربوح كريمة

تحت إشراف الأستاذ:

د. دلال أبو القاسم

أعضاء هيئة المناقشة :

الأستاذ :	رئيسا
الأستاذ : د دلال أبو القاسم	مشرفا و مقررا
الأستاذ :	عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمان الرحيم

قـــال "رب اشـرح لي صـدري (25) يـسـر لي أمـري (26) و احـلـل

عـقـــدة من لـسـاني (27) يـفـقـهوا قـولـي (28) "

صدق الله العظيم

"سورة طه 25-28"

شكـــر و تقـديـــر

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور دلال أبو القاسم لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على الجهد الذي بذلوه من أجل مناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر أيضا كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهــداء

إلى أعز الناس على قلبي والدي الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما برا و وفاءا و حبا ...

إلى من أعتز بمشاركتهم هذه الحياة إخوتي و أخواتي كل باسمه و خاصة بنات أختي رانية و الصغيرة أنفال .

إلى أحبائي و خاصة صديقتي رزيقة و كل رفقاء درب العلم .

أهدي هذا العمل المتواضع .

الملخص:

تندرج هذه الدراسة في إطار تبيان الانعكاسات المترتبة على السياسة الخارجية المغربية في جوارها الاقليمى بعد تبنيها لأطروحة المغرب الكبير التاريخى، وعلى هذا الأساس تمت دراسة و تحليل هذه السياسة بناءا على استراتيجية الفكر الملكي و الذي يعتمد على :

اعتبارات دينية (البيعة و الولاء) و أخرى تاريخية متجسدة في استعادة أمجاد الإمبراطورية العلوية.

عوامل جغرافية تعزز من قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية في جوارها الجغرافي.

الطابع الاستراتيجى لقضية الصحراء الغربية هو الذي ساهم في تغذية النزاع بين الدولتين .

و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

أن النزاعات الحدودية بين الجارين الجزائر و المغرب يتجاوز المطالب الإقليمية

إلى التنافر الحاد في طبيعة النظامين السياسيين و حرص كل طرف على تكريس هيمنته و نفوذه على المنطقة المغاربية.

أن التمسك بقضية الصحراء الغربية ليس نتاج اعتبارات تاريخية و قانونية كما يدعى المغرب بل هو انعكاس لقيمتها الإستراتيجية.

الفهرس :

مقدمة.....**ص1**

الفصل الأول:الادعاءات المغربية بين المطالب التاريخية والضرورات السياسية..... ص14

المبحث الأول: الإمبراطورية العلوية من التاريخ الوسيط إلى الحقبة الاستعمارية..... ص15

المطلب الأول: التاريخ الوسيط للمغرب.....**ص16**

أ- وضعية الحدودقبل التواجد الاستعماري.....ص16

ب- الدولة السعدية ص18

ج- الدولة العلوية ص20

المطلب الثاني:مؤتمر برلين 1884-1885 ..... ص21

المطلب الثالث :المغرب في ظل الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية 1912 - 1956.....**ص23**

أ- الحماية الفرنسية للمغرب 1912-1956.....ص4 2

ب - الحماية الاسبانية للمغرب 1912-1956.....ص27

ج - معركة أنوال 1921.....ص 28

المبحث الثاني:ادعاءات المغرب الإقليمية بعد الاستقلال1912- 1956 ..... ص30

المطلب الأول: الخلفية التاريخية و السياسية لأطروحة "المغرب الكبير"..... ص30

المطلب الثاني:النزاع الحدودي الجزائري المغربي1963-1972..... **ص36**

أ- خلفيات النزاع الحدودي ص**36**

ب – الحرب الجزائرية المغربية – "حرب الرمال 1963 " ص39

ج– جهود التسوية ص39

المطلب الثالث: المغرب ومسألة الاعتراف بموريتانيا..... ص44

المبحث الثالث: مكانة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية المغربية ص48

المطلب الأول: المبررات التاريخية المغربية ص50

المطلب الثاني:الوضعية القانونية للصحراء الغربية ص53

أ–اللوائح الأممية الصادرة حول قضية الصحراء الغربية.....ص53

ب - حكم محكمة العدل الدولية1975 .....ص55

المطلب الثالث: المسيرة الخضراء 1975: آلية لاحتلال الصحراء الغربية ص57

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية المغربية ص60

المبحث الأول :المحدد الايديولوجى.....ص61

المطلب الأول: الشرعية الدينية ص61

أ– البيعة ص63

ب- الزاوية التيجانية (تأثير الطرق الصوفية) ص63

المطلب الثاني: الشرعية التاريخية.....***ص67***

أ– النسب الشريف ص7 6

ب–المشروعية الدستورية .....ص **67**

ج- تاريخ الدولة السعدية .....ص 68

المبحث الثاني: المحدد الجيوسياسى ص69

المطلب الأول: العامل الجغرافي..... ص69

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية ص72

المطلب الثالث: العامل السكاني ص74

المبحث الثالث: المحدد السياسي.....ص76

المطلب الأول: محاور السياسة الخارجية المغربية ص76

أ- تعريف المصلحة الوطنية:..... ص 76

ب- ثوابت السياسة الخارجية المغربية..... ص77

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية الرسمية..... ص81

أ- السلطة التنفيذية ص81

ب- السلطة التشريعية..... ص92

ج- السلطة القضائية..... ص94

المطلب الثالث: المؤسسات السياسية الغير رسمية..... ص95

أ- الأحزاب السياسية ..... ص 95

ب-جماعات الضغط..... ص 100

ج- وسائل الإعلام ..... ص 101

الفصل الثالث: الأهداف المغربية من التوسع في الصحراء الغربية ص103

المبحث الأول: تطور النزاع في الصحراء الغربية1975-2014..... ص104

المطلب الأول : الحرب الساخنة 1975-1990..... ص105

المطلب الثاني: مناورات من أجل الاستفتاء 1991-2004 .....ص106

المطلب الثالث: الطريق المسدود 2004-20014.....**ص110**

المبحث الثاني: المواقف الدولية من النزاع في الصحراء الغربية ص114

المطلب الأول: المواقف الدولية من النزاع خلال الحرب الباردة..... ص115

المطلب الثاني: المواقف الدولية من النزاع بعد الحرب الباردة ص117

المطلب الثالث: مواقف الفواعل الدوليين من النزاع..... ص118

أ) مواقف الأطراف المباشرة من النزاع ص118

1-المغرب ص118

2-البوليسارسو.....ص119

ب)مواقف الفواعل المهتمة بالنزاع ص120

1-الجزائر..... ص121

2-موريتانيا..... ص123

ج)مواقف القوى الكبرى من النزاع ص126

1-اسبانيا..... ص126

2-فرنسا.....ص129

3-الاتحاد الأوربي ..... ص 130

4-الولايات المتحدة الأمريكية..... ص133

المبحث الثالث : الأهمية الجيوبولتيكية للصحراء الغربية ص137

المطلب الأول: الصحراء الغربية مقاربة جيوسياسية ص137

المطلب الثاني: الصحراء الغربية مقاربة جيواقتصادية ص139

المطلب الثالث:الصحراء الغربية مقاربة جيواستراتيجية ..... ص 147

الخاتمة ص151

قائمة المصادر و المراجع ص4 15

الملاحق ص165

فـهرس الـجد اول :

الجداول	العنوان	الصفحة
الـجدول (1)	قيمة عائدات الصيد التقليدي والساحلي في المناطق الصحراوية	ص 140
الـجدول (2)	تطور عائدات صيد الإخطبوط في المياه الإقليمية الصحراوية	ص 141

فـهرس الأشكـال :

الأشكال	الـعنـوان	الـصفـحة
الـشكل (1)	تطور كميات صيد الإخطبوط في المياه الإقليمية الصحراوية	ص 143
الـشكل (2)	صادرات المغرب نحو اليابان	ص 144

فـهرس الـخرائـط

الـخرائـط	الـعنـوان	الـصفـحة
الخريطة (01)	المغرب في عهد الحماية الثنائية الفرنسية الاسبانية	26
الخريطة(02)	المغرب الكبير	33
الخريطة (03)	الحدود المغربية المطالب بها	34
الخريطة(04)	الحرب الجزائرية- المغربية	43
الخريطة (05)	الموقع الجيوبولتيكى لموريتانيا	47
الخريطة(06)	الموقع الجيوبولتيكى للصحراء الغربية	49
الخريطة(07)	الموقع الجيواستراتيجى للمغرب	71

مقدمة

مقدمة

قبيل أن ينال المغرب استقلاله سنة 1956 ومع تحسس الحركة الوطنية بإمكانية التخلص من الاستعمارالفرنسي، ظهرت من جديد النزعة التوسعية القديمة للمغرب على حساب الدول المجاورة. فقد نادى زعيم حزب الاستقلال علال الفاسى بأطروحة "المغرب الكبير" الذي تمتد حدوده من طنجة إلى السنغال ، وطالبالمملكة بضرورة العمل على استرجاع الأراضي التي اقتطعت من الوحدة الترابية المغربية ممثلة في موريتانيا و قسم من الصحراء الشرقية بالإضافة إلى المناطق التي تحتلها اسبانيا وهى الريف الشمالي ، الصحراء الغربية ، سبتة ، مليلية، طرفايا و سيدي ايفنى ،و الجزر . وقد تبنى الملك محمد الخامس سنة 1958 هذه المطالب وأكد على ضرورة استعادة الأراضي المبتورة حتى تعود السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة لأن استقلال أي بلد لا يتدعم إلا بوحدة ترابه ، وقد تعززت مطالب زعيم حزب الاستقلال بإصداره للكتاب الأبيض سنة 1956 ضمنه مجموعة من الخرائط.

ومع اعتلاء الحسن الثاني العرش الملكي سنة 1961 تجسدت بوضوح ملامح السياسة الإقليمية للمغرب وذلك عبر عدة محطات ،فقد طالب المغرب من الدولة الفتية الجزائر والمستقلة حديثا بضرورة مراجعة المسألة الحدودية في ظل تمسك الطرف الجزائري بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار باعتباره من ثوابت سياستها الخارجية ،فقد أدى ذلك إلى نزاع حدودي بين الجانبين سرعان ما تطور إلى حرب محدودة عرفت بـ ."حرب الرمال"، ولم تقتصر هذه المطالب على الجزائر بل توسعت لتشمل موريتانيا التي لم يعترف المغرب باستقلالها كدولة ذات كيان سياسي كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة .

وإذا كانت الطموحات التوسعية للمغرب قد اصطدمت بالأمر الواقع كون الجزائر وموريتانياتتمتعان بسيادتهما و حصانتهما الدبلوماسية ، فان الأمر يختلف في إقليم الصحراء الغربية الذي كان يعانى من ويلات الاستعمار الاسباني ، فبمجرد استعداد اسبانيا للانسحاب من الإقليم وتنظيم استفتاء حق تقرير المصير ،باشرت القوات المغربية سنة 1975باقتحام الإقليم ضاربة عرض الحائط القرارات الأممية و معتبرة إياه امتدادا طبيعيا لترابها مستندة في ذلك على حجج تاريخية و قانونية ومصادر توثيقية كثيرة رافعة شعار "المغرب في صحرائه و الصحراء في مغربها ".

لقد زاد الموقع الجيواستراتيجى الذي تتمتع به الصحراء الغربية وتنوع ثرواتها السطحية

والباطنية من أطماع المغرب الذي يسعى في نزعته التوسعية إلى الاستحواذ عليها وضمها إن ما عمق من تعقيد هذا النزاع هو تداخل مجموعة من المتغيرات مجسدة في تضارب مصالح الدول الإقليمية والدولية.

وتحاول هذه الدراسة تحليل السياسة التوسعية للمملكة المغربية بإلقاء نظرة من الداخل عن صانع القرار المغربي وكيفية تنفيذ القرار والنوايا الحقيقية للمخزن من التوسع خارج حدود المملكة.

أولا :الإطارالمنهجي

1)الإشكالية :تلتزم الدول المنضوية تحت نظم وتشريعات الأمم المتحدة باعتبارها عضوا فيها ، بأن سيادة الدول الأخرى مصونة بحكم التوافق الدولي تحت البنود المنظمة لهذه العلاقات ،إلا أن الممارسات المغربية منذ عشريات طويلة لازالت تتنهك هذه القرارات والأعراف ما يدفعنا إلى البحث عن الأسباب و الظروف التي ساعدت المغرب على انتهاج هذا المسعى.

تركزهذه الدراسة على تحليل مشكلة بحثية أساسها التساؤل عن الخروقات التي طبعت السياسة الخارجية للمغرب في جوارها الإقليمي ،و من هنا نصوغ الإشكالية التالية :

كيف يمكن للقضايا المتعلقة بنزاعات المغرب الإقليمية أن تعرف انسدادا منذ عشريات طويلة بالرغم من أن قرارات الأمم المتحدة حولها واضحة و رسمية ؟

ولتفكيك هذه الإشكالية نصوغ مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

-ماهى الأسس التي يعتمد عليها المغرب في سياسته التوسعية ؟

-ماهو واقع السياسة التوسعية المغربية في إطار الشرعية الدولية ؟

-ماهى الدوافع المغربية من التوسع في الصحراء الغربية ؟

2)فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات إلى جانب سعيها إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التي أثرناها من قبل:

الفرضية الأساسية: بما أن المغرب لم يتجاوب و لم يلتزم بقرارات الشرعية الدولية خاصة في قضية الصحراء الغربية، فهذا يعنى أن السياسة الدولية الخاضعة لمبدأ المصلحة وميزان القوى هيالتي تدير الأزمات في العالم و ليس المجتمع الدولي بقراراته الملزمة "شكلا ".

الفرضية الأولى:الأسس التي يستند عليها المغرب في سياسته التوسعية هي أسس إيديولوجية وجيو سياسية و سياسية .

الفرضية الثانية: تعددت دوافع المملكة المغربية من التوسع بين أطماع جيو اقتصادية وأخرى جيوإستراتيجية.

3)مجال الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في الإطارين الزماني والمكاني في:

أ)الإطارالزمانى:

حدد الإطار الزمانى للدراسة بالفترة الممتدة مابين 1975-2014 و هي فترة كفيلة بالإلمام بالظاهرة المدروسة و استيعاب الإشكالية و فهم كيفية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية المغربية و الآليات الموظفة في ذلك .

ب)الإطارالمكانى:

أما الإطار المكاني للدراسة فهو المملكة المغربية و ذلك عبر مجال زماني يمتد من 1975 تاريخ تجسيد نواياه التوسعية على أرض الواقع إلى غاية 2014 و هو تمسك المغرب بحل وفق القرارات الأممية لا يخرج عن إطار الحكم الذاتي الموسع .

4)مبررات اختيارالموضوع:

مبررات موضوعية:ويمكن إيجازها في ثلاثة مستويات وطنية إقليمية و دولية

1-وطنيا:

أن النزعة الإقليمية للمغرب أدت إلى بروز العديد من النزاعات الحدودية كالنزاع الجزائري- المغربي وتوتر في العلاقات مع موريتانيا بالإضافة إلى النزاع الصحراوي الذي يعد أطول نزاع في إفريقيا .

2-إقليميا:

نظرا إلى المعطيات الدولية الراهنة والتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية والتي تفرض توجها ونظرة إستراتيجية تقضى بالقضاء على معوقات الخلاف لأن استمرار النزاع من شأنه أن يشكل تهديدا للأمن .

3-دوليا :

يضع المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن في تحد حقيقي عن مدى نجاعة وفعالية هذه الهيئة التي تنتهج سياسة الكيل بمكيالين ، فهي تبارك التوسع المغربي في الصحراء الغربية مقابل سياسة العصا الغليظة في العراق في ظل رهانات القوى الكبرى .

مبررات ذاتية:

اهتمامي الكبير بالدراسات المغاربية، وخاصة الدراسات التي تعنى بالتاريخ التوسعي لأقطار المغرب العربي بالإضافة إلى رغبتنا في اكتشاف الحقائق ولو كانت نسبية من خلال تتبعنا لسلوك هذه الدولة في فترة الدراسة، محاولين الإلمام بالأسباب الحقيقية والموضوعية التي تقف وراء هذه النزعة التوسعية.

5) أهداف الدراسة العلمية والعملية:

أ) الأهداف العلمية:

بالنسبة للأهداف العلمية للدراسة، فإنها تحاول بالأساس إيجاد إطار نظري يتم من خلاله تحليل السياسة الإقليمية المغربية قصد التأسيس لمعرفة علمية مستقبلية تكون إطارا مرجعيا للباحث لفهم الأبعاد الحقيقية من التوسع في الجوار الجغرافي ، حيث يصعب تفسير هذا السلوك دون رصد التطور التاريخي حتى يجنب الباحث التطرق إلى الموضوع بشكل وصفي سطحي إذ يبدو أن له أبعاد أعمق من كونه مجرد خطوة استراتيجية، بل له ارتباط كبير بإعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية العلوية والدولة السعدية التي فرضت هيمنتها على أقاليم واسعة تصل حتى السودان و السنغال .

ب) الأهداف العملية:

الموضوع المتناول يدخل ضمن الإطار الجغرافي المغاربي والذي يقع في المجال الحيوي الجزائري ،فالإلمام بالأهداف المغربية من عملية التوسع والآليات المنتهجة لتحقيق ذلك يدخل في إطار ما يعرف بدراسة الأخر ، حتى يتسنى لصناع القرار الاطلاع على نوايا المخزن من التوسع كما تسعى الدراسة إلى تحديد أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن هذا التوسع على حساب الجزائر والمنطقة المغاربية عموما وحتى الساحل الإفريقي، وتحديد السلبيات التي يجب العمل على تقليلها وإيجاد حلول مناسبة لها.

6)الأدبيات السابقة للدراسة:

1- كتاب للأستاذ على الشامي بعنوان:"**الصحراء الغربية و عقدة التجزئة في الوطن العربي** "الصادر في بيروت عن دار الكلمة للنشر ،سنة 1980م ،و يعتبر الكتاب من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ منطقة المغرب العربي ما قبل الفتوحات الإسلامية و حتى السنوات الأولى للنزاع الصحراوي .

2-كتاب لـ بول بالطا بعنوان **LE GRAND MAGHREB des indépendances a l'an 2000**"الصادر بباريس عام 1990عن دار النشر la

découverteيعتبر الكتاب مرجع مهم ،حيث يشرح بإسهاب السوسيولوجية السياسية لدول المغرب ويوضح التشابه بين دول المغرب من حيث أنها تعرضت للاستعمار والتحديات المستقبلية التي تواجهها في الألفية الثانية ،و يعطى لمحة تاريخية عن كل دول المغرب من حيث التركيبة السكانية ،طبيعة الأنظمة السياسية ، والتحالفات ....

3-**دراسة للأستاذ رياض بوزرب:** رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، بجامعة منتورى بقسنطينة سنة 2007-2008، معنونة ب" النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 والتي حاول فيها الباحث الإجابة عن الإشكالية المتعلقة بالعوامل التي تقف وراء غلبة الطابع النزاعي حيث خلص إلى نتيجة السياسة الخارجية في كلا البلدين تتأثر بالأوضاع الداخلية ، و ماساهم في تغذية هذا النزاع هو قضية الصحراء الغربية .

4-دراسة للأستاذ صايج مصطفى هي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر سنة 1995-1996تحتعنوان "تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962-2000:دراسة أزمة الحدود وقضيةالصحراء عالج دوافع السياسة الخارجية للبلدين والتي يطغى عليها الطابع الصراعى ذو بعد جيوسياسى و استراتيجي .

ثانيا :المناهج والاقترابات

1)الإطارالمنهجي:

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يمتاز بالتعقيد والتشابك وفهم الظاهرة يقتضى استخدام منهجين للإلمام بمختلف جوانب الموضوع و هما:

1-**المنهج التاريخي:**

هو منهج يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل ،إذ أن فهم أي ظاهرة يحتم علينا العودة إلى جذورها التاريخية و تطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابيةوذلك قصد بناء تصورات و استخلاص نتائج .

2-**المنهج الوصفي :**

هو منهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات و تقنيات البحث العلمي ، ،فيقوم بجمع الحقائق و المعلومات و مقارنتها و تحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة واستخدامه ضرورة يقتضيها الموضوع ،حيث سيساهم في فهم النزاع وفك كل العناصر المرتبطة بالموضوع، وتقديم واقع القضية والظروف المحيطة بها.

2)المقاربات:

1-**المقاربة الجيوبولتيكية:** يشير هذا المدخل إلى دور الخصائص الجغرافية في توجيه سلوكات الدول، حيث تسعى الدول إلى التوسع لاكتساب ثروات طبيعية أو الاستحواذ على مناطق النفوذ أو لاتساع نفوذها الحضاري، غير أن التلاصق الجغرافي قد يكون مسبب محتمل للنزاعات بين الدول ، توجد عدة فرضيات تؤسس لهذه العلاقة الموجودة بين القرب الجغرافي والسلوك النزاعي:

-التلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعات بين الدول.

- والنزاع بين الدول المتلاصقة جغرافيا أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة. والقرب الجغرافي يغذي التنافس في السيطرة على مناطق الحدود التي ماإن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:

-أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر.

-قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعة أو معدنية.

- تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.

- قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

ثالثا :الإطارألمفاهيمي

من بين المفاهيم الأساسية والتي تعتبر لصيقة بظاهرة الدراسة، نذكر ما يلي:

السياسةالخارجية:

يعرف هيلN.HILLالسياسة الخارجية "بأنها تحرك الدولة تجاه العالم الخارجي سواء اتخذ هذا التحرك مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على ضوء الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتبناها القائمون عليها "[1].

أما كارل دوتشK.DEUTSHفيرى أن السياسة الخارجية تعالج لكل دولة أولا المحافظة على استقلالها و أمنها ،و ثانيا السعي وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها (خاصة المجموعات القوية النفوذ)،كما تعالج في حالة الدول الكبرى على الأقل إلى جانب ما تقدم ،الاهتمام بمقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أية دولة أوعقائد خارجية و المحاولات السافرة لتحقيق بعض الاختراق النشيط أو التدخل في شؤون الدول الأخرى [2].

واختزالا لأهم التعاريف التي قدمت حول السياسة الخارجية ، فالصنف الأول منها يحصر السياسة الخارجية في إطار السلوكات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي ، في هذا السياق يندرج تعريف كل من جيمس روزنو ومحمد السيد سليم، فالأول يعتبرها بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم مع الأهداف المحددة .أما الثاني فيرى أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، أما الصنف الثاني فانه يتجه نحو تحديد مفهوم السياسة الخارجية دون قيد أو حد موضوعي أو اجرائى، فيعقتد افانس G.EVANSوجيفري

[1]: Hill .(N**),international politics**,(NEW York, Harper and raw,1963).

[2]:دوتش (كارل)،**تحليل العلاقات الدولية** ،(القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية ،1982)،ص125.

نيونهان G.NEWNHANأنها ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفواعل.[3]

رابعا:صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة عدة صعوبات هي:

تعقيد الموضوع المدروس ،فهذه الدراسة جد متشعبة إذ لا يمكن معالجتها كموضوع في العلوم السياسية بمعزل عن التاريخ والاقتصاد، إضافة إلى المستجدات الدولية المتسارعة وانعكاساتها على واقع العلاقات الدولية .

– عدم حصولنا على دراسات دقيقة وتحليلية تتناول موضوع التوسع طبقا لأطروحة علال الفاسى فأغلب الباحثين في العالم العربي يعانون من نقص المراجع المتخصصة.

– صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية ،خاصة وأن الموضوع يخص الجزائر باعتبارها طرف في النزاع .حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى القرارات ومواقف بلد بوطنيته ،لكن استجابة لمتطلبات البحث العلمي التي تتطلب النزاهة والموضوعية والحياد ،فقد حاولنا قدر المستطاع أن نكون موضوعيين بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية.

خامسا :تقسيم الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع و الإجابة على مختلف التساؤلات التي يطرحها ،اتبعنا الخطة المكونة من ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الأول من هذه الدراسة و الذي يتطرق إلى الشق التاريخي و ذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول مرحلة من التاريخ الوسيط للدولة العلوية إلى الفترة الاستعمارية ثم تليها مرحلة الاستقلال و بداية التأسيس الحقيقي للمغرب الكبير والمبحث الثالث يتطرق إلى التجسيد العملي لسياسة المغرب التوسعية في الصحراء الغربية.

[3]: بوقاره حسين ،**السياسة الخارجية :دراسة في عناصرالتشخيص الاتجاهات النظرية للتحليل**(الجزائر العاصمة :دار هومة، 2012 .)،ص17.

الفصل الثاني عالجنا من خلاله محددات السياسة الخارجية المغربية قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، ركزنا في المبحث الأول على المحدد الايديولوجى ،ثم في المبحث الثاني على المحدد الجيوسياسى و أخيرا المحدد السياسي كمبحث ثالث .

الفصل الثالث:يتطرق إلىالأهداف المغربية من التوسع في الصحراء الغربية و قد قسمناه إلىثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأولالتطور التاريخي لنزاع الصحراء الغربية أما المبحث الثاني فخصصناه إلى المواقف الدولية من النزاع في الصحراء الغربية و ختمناه بالمبحث الثالث الأهمية الجيوبولتيكية للصحراء الغربية.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول :الادعاءات المغربية بين المطالب التاريخية والضرورات السياسية

المبحث الأول: الإمبراطورية العلوية من التاريخ الوسيط إلى الحقبة الاستعمارية

المطلب الأول: التاريخ الوسيط للمغرب

المطلب الثاني :مؤتمر برلين 1884-1885

المطلب الثالث :المغرب في ظل الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية 1912 - 1956

المبحث الثاني:ادعاءات المغرب الإقليمية بعد الاستقلال1912- 1956

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والسياسية لأطروحة "المغرب الكبير"

المطلب الثاني :النزاع الحدودي الجزائري المغربي1963-1972

المطلب الثالث: المغرب ومسألة الاعتراف بموريتانيا.

المبحث الثالث: مكانة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية المغربية

المطلب الأول: المبررات التاريخية المغربية

المطلب الثاني :الوضعية القانونية للصحراء الغربية

المطلب الثالث: المسيرة الخضراء 1975: آلية لاحتلال الصحراء الغربية

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية المغربية

المبحث الأول :المحدد الايديولوجى

المطلب الأول: الشرعية الدينية

المطلب الثاني: الشرعية التاريخية

المبحث الثاني :المحدد الجيوسياسى

المطلب الأول: العامل الجغرافي

المطلب الثاني: العامل السكاني

المطلب الثالث :الموارد الطبيعية

المبحث الثالث :المحدد السياسي

المطلب الأول :محاور السياسة الخارجية المغربية

المطلب الثاني :المؤسسات السياسية الرسمية

المطلب الثالث :المؤسسات السياسية الغير رسمية

الفصل الثالث :الأهداف المغربية من التوسع في الصحراء الغربية

المبحث الأول :التطور التاريخي لنزاع الصحراء الغربية

المطلب الأول :الحرب الساخنة 1975-1990

المطلب الثاني:مناورات من أجل الاستفتاء 1991-2004

المطلب الثالث:الطريق المسدود 2004- 20014

المبحث الثاني:المواقف الدولية من النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول :المواقف الدولية من النزاع خلال الحرب الباردة
المطلب الثاني :المواقف الدولية من النزاع بعد الحرب الباردة
المطلب الثالث: مواقف القوى الكبرى من النزاع

المبحث الثالث : الأهمية الجيوبولتيكية للصحراء الغربية
المطلب الأول:الصحراء الغربية مقاربة جيوسياسية
المطلب الثاني:الصحراء الغربية مقاربة جيواقتصادية
المطلب الثالث:الصحراء الغربية مقاربة جيواستراتيجية

الخاتمة
قائمة المصادر و المراجع
الملاحق

الفصل الأول :

الادعاءات المغربيةبين المطالب التاريخية والضرورات السياسية

المبحث الأول:الإمبراطورية العلوية من التاريخ الوسيط إلى الحقبة الاستعمارية

ويتناول وضعية الحدود قبل التواجد الاستعماري والمفهوم الاسلامى للحدود حسب الطرح المغربي ، ثم مرحلة التاريخ الوسيط للمغرب بداية بالدولة السعدية ، ثم العلوية ، والتي يتخذها الـمـغرب كخلفية تاريخية لتبرير ادعاءاته التوسعية في المنطقة (المطلب الأول)، يليها مرحلة التواجد الاستعماري في إفريقيا ومؤتمر برلين 1884 الذي قسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية في القارة الإفريقية (المطلب الثاني)، ثم الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية للمغرب وما نتج عنها من تجزئة للتراب المغربي أضحت تشكل هاجس السياسة الخارجية المغربية (المطلب الثالث).

المطلب الأول:التاريخ الوسيط للمغرب

أ)- وضعية الحدود قبل التواجد الاستعماري:

إن دراسة الحدود في المغرب يقودنا إلى الحديث أولا عن الحدود في القارة الإفريقية قبل التواجد الاستعماري وهذا ما يدفعنا إلى العودة إلى الظاهرة التاريخية والقانونية ، فالقول بوجود حدود مرسمة وثابتة في إفريقيا هو تكذيب للمعطيات التاريخية، حيث تشير معظم المعاجم في القانون الدولي إلى أن الحدود "هو ذلك الخط الفاصل بين دولتين جارتين " ،فالحدود هي التي ترسم امتدادات دولة ما أين تنتهي سيادة دولة و أين تبدأ سيادة الدول الأخرى .

تعتبر الحدود وليدة تقسيمات استعمارية، دون مراعاة للاعتبارات الجغرافية واللغوية والقانونية والثقافية للبلدان الإفريقية ،فالتقسيم الحدودي تم بناءا على اعتبارات سياسية محضة .[1]

إن غياب حدود ثابتة في القارة الإفريقية قبل التواجد الاستعماري هي حقيقة مرسخة فرضتها المعطيات الميدانية ، فالترسيم الحدودي الذي فرضه المستعمر يشرح صراع القوى الأوربية على مناطق النفوذ في الوقت الذي غيبت تماما الدول الإفريقية.

أما عن وضعية الشعوب الإفريقية فكانت عبارة عن تجمعات قبلية تعيش في الطبيعة الحرة دون تقييد جغرافي أو حدودي ،[2]محددة مناطق الصيد البحري والبرى والمناطق الزراعية بين مختلف القبائل ، فالشعوب الإفريقية كانت بدو رحل تعيش في تنقل دائم بحثا عن المياه والعشب فهي في تنقلها الدائم تنقل معها الحدود .

في شمال إفريقيا وتحديدا الدول المغاربية قبل التواجد الفرنسي لم تكن تمتلك حدودا بالمعنى المتعارف عليه في أوربا يعنى مناطق النفوذ والسيادة ، بل كانت السلطة في كل

[1] : DE L'APRADELLE PAUL ,la frontière ,thèse ,(paris, éditions internationales ,1928)p11.

[2] :YAKEMTCHOUK ROMAIN ,les frontières africaines ,Revue Générale de droit International Public ,1970 ,n°1,p33.

دولة مغاربية قوية في المركز ثم تتلاشى شيئا فشيئا، فالحدود تتمدد ثم تنكمش أي لا وجود لفواصل (حدود جغرافية) ، فالمفهوم الاسلامى لا يشجع على وضع حدود فاصلة بين شعبين يدينان بالإسلام وتؤكد الباحثة **نجيمة تاى تاى غزالي** "بأن الدول المغاربية لم تعرف الحدود إلا بعد التواجد العسكري للأوربيين في هذه المناطق ".

تشير اتفاقية لالة مغنية لسنة1845 بين الجزائر (تحت وصاية فرنسا) والمغرب "على أنه لا وجود لحد فاصل بين الدولتين بما أن الأرض لا تحرث وهى ممر يستخدمه العرب المنتمين للإمبراطوريتين بحثا عن الكلأ والمياه "، فالمفهوم الغربي للرقعة الجغرافية يختلف عن المفهوم العربي أو الاسلامى ، فالرقعة الجغرافية في المنظور الاسلامى ليست مرتبطة بالدولة التي من بين أركانها ودعائمها الحدود ، ولأن الدولة تقليد غربي ، فلم يكن لها وجود في النظم القانونية التقليدية للشريعة الإسلامية ، فمفهوم الحدود مرتبط بالمفهوم الاجتماعي الديني للأمة.[1]

فالارتباط الوحيد بين أفراد الجماعة هو ارتباط ديني مصدره الدين الاسلامى ، والمعطيات الجغرافية لا تتدخل في تحديد الرقعة الجغرافية ، وفي ظل غياب نظام سياسي يمارس كامل سلطته في حدوده الجغرافية ، تبقى المعطيات الدينية هي التي تحدد الإطار المتحرك الذي تعيش في كنفه الأمة الإسلامية "دار الإسلام" .فتجمع المؤمنين لا تحدده رقعة جغرافية بل يكون في إطار متحرك وغير ثابت.

تلجأ الدول غالبا إلى المعاهدات الحدودية حتى يتسنى لها معرفة حدود سيادة دولة ما على إقليم معين ، وفي حالة خلو هذه البنود من معاهدات حدودية فان الأمر يخضع إلى التحكيم الدولي الذي يتوفر على المؤهلات التي تمكنه من ترسيم الحدود.

[1] :FLORY MAURICE ,**La notion DE Territoire Arabe ET Son Application Au Sahara**, (paris ,CNRS,1957) ,p76.

ب)- الدولة السعدية:

تستند المطالب التاريخية المغربية على مرجعية وخلفيات تاريخية تعود إلى التاريخ الوسيط للمغرب وتحديدا الدولة السعدية وحملة أحمد المنصور الذهبي أواخر القرن السادس عشر، وتبعتها حملة إسماعيل العلوي أواخر القرن السابع عشر .

وقبل مجيء السعديين نجحت الدولة الموحدية بزعامة عبد المؤمن التاجرى في فرض سيطرتها على كل المغرب العربي الشمالي من طرابلس الغرب شرقا ،إلى طنجة وسواحل الأطلس غربا ، وعلى كل الصحراء الغربية الجنوبية التي تشمل اليوم مالي وموريتانيا والساقية الحمراء و وادي الذهب و شمال السنغال .

غير أن سقوط دولة الموحدين أدى إلى انقسام إقليم المغرب العربي الكبير على نفسه إلى ثلاثة دويلات متناحرة فيما بينها و هي:

الدولة الحفصية بتونس ،الدولة الزيانية بتلمسان و الدولة المرينية بالمغرب .

وتعود بذور أطماع المغرب التوسعية إلى قيام دولة السعديين في مطلع القرن السادس عشر الذين استقطبوا التأييد واكتسبوا حظوة لدى السكان بسبب شرفهم وانتسابهم لآل البيت النبوي، ومساهمتهم في أعمال الجهاد ضد البرتغاليين مع أنهم عجزوا عن طردهم من موانئ المغرب التي يحتلونها [1].

أما عن الأسس التي قامت عليها الدولة السعدية فهي أسس دينية سياسية،فهم يرون أنهم أحق بالملك من بني وطاس الذين فشلوا كليا في ضم المغرب في وحدة سياسية متماسكة، وهكذا لجأوا إلى إقناع الناس بشرف نسبهم حتى يبرروا أن لقيام دولتهم أساسا دينيا وأنهم ليسوا مجرد مغتصبين، حيث سعوا إلى تشكيل وحدة سياسية متماسكة ومترامية الأطراف.

وقد عمل المخزن على توسيع نفوذه وبناء قوته ،غير أنه اصطدم بصمود سكان المغرب الأوسط (الجزائر)، وعجز عن إلحاق الجزائر بسبب حزم الإدارة التركية وكادت هذه المحاولات أن تؤدى إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين خاصة بعد أن حشدت الدولة العثمانية وحداتها من خلال أسطولها بالجزائر سنة 1581 لغزو المغرب ، وعلى إثرها تم التوصل إلى اتفاق بتحديد **منطقة ملوية** كحد فاصل بين الدولة السعدية من جهة **و ايالة**

[1]: بوعزيز يحي،"حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب "،**مجلة الأصالة** ،العدد 28 ،1975، ص 64 .

الجزائر وبقيت هذه الاتفاقية محترمة من الطرفين حتى وفاة محمد الشيخ سلطان السعديين غير أن فشل مساعيها في الجزائر لم يضنها عن مواصلة جهودها التي تكللت بالنجاح، حيث تمكن المنصور من ضم الساقية الحمراء ووادي الذهب والتي تعرف ببلاد "السيبة "على اعتبار أنها بلاد خارجة عن نطاق حكم و سيطرة المخزن .

ومن الأسباب التي دفعت أحمد المنصور إلى غزو الصحراء الغربية ، ثرائها بمناجم الذهب و مقالع الملح وريش النعام والأبنوس التي كانت من أهم صادرات المنطقة .

لم تقف حملة المنصور في الساقية الحمراء ووادي الذهب بل اخترقت شنقيط(موريتانيا)إلى أعماق الصحراء حتى وصلت إلى واحة جاو عاصمة مملكة الصنغاى وواصلت سيرها إلى مدينة تمبكتو وتمركزت بها عام 1591 ، الأمر الذي دفع بملك الصنغاى إلى الاعتصام في المناطق الجبلية لتنظيم المقاومة ضد القوات السعدية الغازية بعد معركة تونديبى المهولة، ورغم ما حققته هذه الحملة من نصر عسكري مؤقت وغنائم إلا أنها فشلت في تحقيق الاحتلال الكامل والدائم للمنطقة واقتصر نفوذها على واحة جاو ومدينة تمبكتو و لم يكن لسلاطين المغرب إلا سلطة اسمية رمزية عليهم .

ج)-الدولة العلوية:

قامت الدولة العلوية في مطلع القرن السابع عشر على أنقاض الدولة السعدية ،حيث برز المولى إسماعيل كأبرز ملوكها والذي حكم المغرب لأكثر من نصف قرن (1672-1727) وقد تابع مسيرة أحمد المنصور بأن قاد حملة واسعة على المنطقة الصحراوية استطاع بفضلها السيطرة المحدودة زمانا ومكانا على الساقية الحمراء ووادي الذهب وبلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)[1] ، بل امتد نفوذه ليشمل مناطق في الجنوب الغربي الجزائري تصل إلى عين صالح وجزء من المالي، وبمجرد رحيل المولى إسماعيل تقلص نفوذ المغرب في الساقية الحمراء ووادي الذهب و شنقيط ، واستقلت هذه المناطق بفضل الزعامات المحلية للقبائل الصحراوية وبقيت على هذه الحال إلى أن تعرضت للهجمة الاستعمارية الأوربية في القرنين التاسع عشر و العشرين ، وبتقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية حيث حصلت فرنسا على موريتانيا إلى جانب مالي والسنغال أما الساقية الحمراء ووادي الذهب فكانت من نصيب اسبانيا .

[1]: بوعزيز يحي ،المرجع السابق ،ص 67.

المطلب الثاني:مؤتمر برلين 1884-1885

احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية على قارة أفريقيا ،وكاد التنافس والصراع أن يتحول إلى مواجهات عسكرية بين هذه الدول ، بل أصبحت بوادر نشوب نزاعات وحروب أمرا وشيكا ما عجل بحدوث اتفاق على عقد مؤتمر برلين مابين 15 نوفمبر 1884الى26فيفرى 1885وقد حضر المؤتمر أربعة عشر دولة منها خمس دول كانت لها النصيب الأكبر في الاهتمام بالقارة الإفريقية،والدول الخمسة هي ألمانيا ،بريطانيا ، فرنسا ،البرتغال وبلجيكا أين تم فيه تحديد وتعيين مناطق النفوذ لكل دولة على قاعدة التراضي وقسمت القارة ونظم التسابق الاستعماري وذلك دون أدنى مراعاة لحقوق الشعوب الإفريقية واحترام سيادتها ومقدساتها القومية[1].

وقد شمل النفوذ الفرنسي بلدان شمال إفريقيا،حيث ارتهن مصير المغرب بفرنسا التي ارتبطت باتفاقيات ومعاهدات سرية مع اسبانيا كالمعاهدة السرية الفرنسية-الاسبانية الموقعة في باريس بتاريخ 3 أكتوبر 1904والتي قسمت على إثره التراب المغربي بين الدولتين بالإضافة إلى الاتفاق المبرم بين فرنسا وألمانياالموقعة بتاريخ 4 نوفمبر 1911حيث اعترفت ألمانيا بنفوذ فرنسا مقابل تنازل هذه الأخيرة عن الكونغو لصالح ألمانيا، وقد تم التقسيم الاستعماري بناءا على التوصيات التي تضمنها مؤتمر برلين الذي لم يحدد مناطق نفوذ كل من اسبانيا والبرتغال ، لأنهما أخذتا حظهما في الحركة الاستعمارية القديمة في كل من إفريقيا وقارة أمريكا .

إذا حاولنا تقييم مؤتمر برلين 1884-1885 سنجد أنه كان أول مؤتمر استعماري عقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، لتقاسم إفريقيا وتنظيم ما بقى من أراضي القارة، لقد كان انعقاد المؤتمر لوضع مبادئ عامة لمنع اصطدام القوى الاستعمارية بعضها ببعض[1].

[1]:بوعزيز يحي ،***الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا و أسيا و جزر المحيطات*** ،(الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988) ، ص29.

فمؤتمر برلين منح للدول المتنافسة فرصة انجاز مشاريعها الاستعمارية التوسعية فأصبحت تسيطر على مساحات شاسعة من إفريقيا بفضل قوتها العسكرية ثم اتفاقيات تحديد الحدود بين المستعمرات،ومع أنه أتاح الفرصة لتقسيم القارة الإفريقية إلى شمال وجنوب خط الاستواء دون سفك للدماء ولا خلافات طاحنة،فانه على النقيض من ذلك وضع المغرب تحت الحماية الاستعمارية على اعتبار أن لا وجود له في القانون الدولي،وخلق التقسيم الحدودي عبوات قابلة للانفجار في أية لحظة دون مراعاة للاختلافات الاثنية والدينية واللغوية ،فمباشرة بعد الاستقلال عرفت العديد من الدول خلافات حدودية ،كالنزاع الحدودي الجزائري _ المغربي والذي سنتناوله في المبحث القادم.

[1]:ذهني الهام محمد على ،**بحوث و دراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث** ،(القاهرة مكتبة الأنجلو مصري، ،ط1 ،2009)، ص 36.

المطلب الثالث: المغرب في ظل الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية 1912-1956.

كان التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى شديدا بين كل من فرنسا انجلترا ألمانيا اسبانيا وايطاليا بسبب تعارض المصالح ،وقد وضع السلطان عبد العزيز الاستدانة من الدول الأجنبية ما جلب أطماع الدول الأوربية في بلاده،ومهدت فرنسا لاحتلاله وذلك بسلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع الدول التي كانت لها نفس الأطماع .

-حيث أبرمت فرنسا مع ايطاليا اتفاق عام 1902 تنازلت لها عن ليبيا مقابل إطلاق يدها عن المغرب.

-كما أبرمت فرنسا مع بريطانيا اتفاق ودي عام 1904تنازلت لها عن مصر مقابل حصولها على المغرب، وانضمت اسبانيا إلى الوفاق الودي في نفس السنة .

-تدخل ألمانيا و مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906:

بعد إبرام هاذين الاتفاقين ،شعرت ألمانيا بالغضب فحاولت الانتقام وذلك باعتراف إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني عام1905 في طنجة المغربية عن تأييد ألمانيا لسيادة السلطان عبد العزيز الشرعية ضد أي تدخل أجنبي ما دفع بالدول إلى الاتفاق على عقد مؤتمر الجزيرة باسبانيا عام 1906 رغم معارضة فرنسا ،غير أن نتائجه جاءت لصالح تقوية النفوذ الفرنسي إذ أسندت إليها رئاسة كتائب الشرطة المغربية في الرباط موقادور (الصويرة) و مزغان ،في حين أسندت إدارة موانئ الدار البيضاء و طنجة إلى شرطة دولية وإدارة تيطوان إلى شرطة اسبانيا.

وهكذا وقع المغرب الأقصى بين فكي كماشة فرنسية ،حيث قامت قواتها في الناحية الغربية الأطلسية باحتلال الدار البيضاء عام 1907 ،بينما أخذت قواتها المرابطة في الشرق

المغربي قرب وجدة بالتوغل داخل الأراضي المغربية والتقت هذه القوات بمدينة فاس العاصمة عام 1911[1].

بطلب ودعوة من السلطان "عبد الحفيظ" الذي عجز عن مقاومة الثائرين ضده ، فرضت القوات الفرنسية سيطرتها على مدن فاس و مكناس و مراكش[2].

وعندما حاولت ألمانيا أن تتدخل من جديد فيما عرف بأزمة أغادير، وقف الرأسماليون الفرنسيون ضدها وقطعوا عليها الطريق اقتصاديا وامتنعوا عن شراء أسهمها في الشركة الألمانية ،فاستسلمت لضغوطهم وأبرمت مع فرنسا في نوفمبر 1911 اتفاقا اعترفت فيه لها بفرض حمايتها على المغرب الأقصى مقابل قطعة صغيرة في مدخل الكونغو الفرنسي بغرب إفريقيا.

كذلك قامت فرنسا بإرضاء اسبانيا في نفس الشهر والسنة، وتنازلت لها عن إدارة منطقة الريف الشمالية مع احتفاظ السلطان بحقوقه الشرعية في السيادة ووحدة التراب ووضعت مدينة طنجة تحت الإدارة الدولية التي تتألف من ثماني دول أوربية .

أ)-الحماية الفرنسية للمغرب1912-1956:

وقعت فرنسا مع السلطات المغربية في 30مارس 1912م معاهدة الحماية على غرار معاهدة الحماية التونسية وقسمت البلاد بمقتضاها إلى ثلاثة مناطق نفوذ:

القسم الأول:والذي يشكل ما يقارب 10/9من مساحة البلاد البالغة 447ألف كم^2 كله خاضع للنفوذ الفرنسي.

أما **القسم الثاني:** الذي يشكل الشمال المغربي والذي تبلغ مساحته 48 ألف كم^2 أي 10/1 من مساحة البلاد ،فقد خضع للنفوذ الاسباني بموجب الاتفاق المبرم بين فرنسا واسبانيا في 27 نوفمبر 1912 .

القسم الثالث :ويخص مدينة طنجة فقد خضعت للنفوذ الدولي.

[1]: بوعزيز يحي ،المرجع السابق ،ص،ص 39-40

[2]:Amin Samir**, le Maghreb moderne**,(paris, les éditions de minuit, , 1970), p94.

تولى عرش المغرب السلطان **يوسف** منذ عام 1913[1] وحتى وفاته ،و في عام 1927 اعتلى العرش السلطان **محمد الخامس** في الوقت الذي عرفت فيه المقاومة ضد المستعمر منعرجا جديدا بتحولها إلى مقاومة مسلحة، حيث كانت إستراتيجية محمد الخامس مناهضة لسياسة الحماية وشعارها الاستقلال من خلال الإصلاحات، وقد قام **محمد الخامس** بكتابة خطاب العرش سنة 1952بمساعدة ابنه **الحسن الثاني**، و المعتبرة بمثابة ميثاق الوطنية المغربية فبدأت محاصرة ومضايقة الملك وعائلته من قبل الموالين لفرنسا (**الغلاوى** باشا مراكش)[2]. حيث دبر المقيم العام الفرنسي قيوم بمساعدة عملاء الاستعمار وعلى رأسهم **الغلاوي** مؤامرة عزل السلطان **محمد بن يوسف** ، وتعيين مكانه **محمد بن عرفة**،وفي 20 أوت 1954 ألقى القبض على الملك ونجليه **الحسن** و**عبد الله** ونفي السلطان **محمد الخامس** والأسرة الملكية إلى جزيرة كورسيكا (في البحر المتوسط) ومنها إلى جزيرة مدغشقر (في المحيط الهندي).

ولما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في 01 نوفمبر 1954 خافت سلطة الاحتلال من اشتعال المنطقة ككل، فراحت تسارع في الإعداد لاستقلال تونس والمغرب، وفي 16 نوفمبر 1955 استعاد الملك **محمد الخامس** حقوقه وعاد إلى أرض الوطن،وفي 03 مارس 1956 اعترفت فرنسا باستقلال المغرب.

نلاحظ أن المغرب ورث من التركة الاستعمارية استقلالا ناقصا،فالمقاومة المغربية للمستعمر الفرنسي استمرت حتى مرحلة الثلاثينات ثم عرفت النهج السلمي، ما يفسر بقاء أجزاء واسعة من التراب المغربي تحت النفوذ الفرنسي ما دفع بالمخزن إلى تبنى أطروحة "المغرب الكبير" حيث استخدم ورقة الحق التاريخي لاسترجاع سيادته كاملة .

[1]:السيد محمود، **تاريخ دول المغرب العربي**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص 252.

[2] : balta Paul, **le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000** ,(paris, édition la découverte, , 1990), p111.

الخريطة رقم 01 تبين المغرب في عهد الحماية الثنائية الفرنسية الاسبانية

المصدر:

http://www.google.fr/imgres?imgurl=http://kebir.zerraa.free.fr/imag.es/CarteMaroc

ب)-الحماية الاسبانية للمغرب 1912-1956:

عجزت اسبانيا عن احتلال المغرب حتى نهاية القرن التاسع عشر بسبب الأطماع التوسعية لكل من فرنسا وبريطانيا،بالإضافة إلى ضمانات استقلال المغرب في مؤتمر مدريد عام 1880،فضلا عن التنافس الفرنسي البريطاني في السيطرة على الشعوب[1].

وقد صوبت اسبانيا اهتمامها مجددا إلى المغرب حيث كانت قد استعمرت مناطق صغيرة مدينتي سبتة عام 1530 ومليلة عام 1497، سيدي ايفنى عام 1860 وصحراء الساقية الحمراء ووادي الذهب وإقليم طرفايا وإقليم الريف المغربي .

وقد قاد المغاربة رحلة كفاح طويلة من أجل استرجاعها لكن دون جدوى ،ومنذ مطلع القرن العشرين بدأت التسوية الاستعمارية في ميدان السياسة الدولية،حيث دخلت اسبانيا في مفاوضات مع فرنسا انتهت باتفاق عام 1902 الذي يعترف بالمصالح والأطماع الاسبانية في الشمال المغربي.

بموجب "الوفاق الودي " لعام 1904[2] تعاونت كل من فرنسا واسبانيا على احتلال المغرب انطلاقا من قواعدهما العسكرية في الجزائر ،سبتة و مليلية ثم جاء اتفاق الجزيرة لعام 1906ورغم تأكيده على استقلال المغرب حتى يعطى للأطماع الفرنسية والاسبانية بعدها الاقتصادي الأوضح في السيطرة على المرافق الاقتصادية للمغرب تحت ذريعة إيفاء الديون المستحقة فيعهد السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (1894-1908)وتداخلت معها تحرشات سياسية وعسكرية ،وسيطرة احتلالية للعديد من مناطق ومدن المغرب ،وأخيرا وبعد الاتفاق الفرنسي الألماني لعام 1911،استطاعت فرنسا غزو المغرب عسكريا بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول وفرضت معاهدة الحماية (معاهدة فاس) في 30مارس1912[3]

---

[1].الداهش محمد على ،**دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ،(عمان،مركز الكتاب الأكاديمي ، ،ط،1)،ص100.

[2]:GOLDMAN.M.F, prelude to entente cordial; the end of Anglo French rivalry in morocco and the origins of morocco –Egypt bater 1900,p63.

[3]: الفاسى علال،**الحركات الاستقلالية في المغرب العربى** ،(تطوان ،نشره عبد السلام جسوس 1948)ص ،ص96-105.

في 27 نوفمبر 1912 اعترفت فرنسا بأطماع اسبانيا في الشمال المغربي و بالتالي خضع المغرب للاحتلال الثنائي،وأعطيت بمقتضاه إقليم الريف الشمالي المغربي ارضاءا لها مع احتفاظ السلطان نظريا وقانونيا بالسيادة الشرعية ووحدة التراب المغربي، فضلا عن الحماية الدولية عن مدينة طنجة.

ولكن كيف واجه المغرب الاحتلال الاسباني ؟

لم يقف المغاربة مكتوفي الأيدي بل دافعوا عن كل شبر من ترابهم بكل بسالة وشجاعة وقد قاد الشريف **أحمد الريسونى** الكفاح في إقليم جبالة منذ ديسمبر 1912و استمر كفاحه إلى غاية 1925.[1]

ج) معركة أنوال 1921:

قاد الثورة الشعبية في إقليم الريف المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي منذ عام 1919 حيث تمكن من تحرير كل إقليم الريف بعد معركة أنوال في 19 سبتمبر 1921 ، وانضمت معظم القبائل إلى ثورة الريف وراء قيادة **الخطابي** ،ولم يبقى من أراضى إقليم الريف المغربي بيد المحتلين الأسبان إلا مدينة مليلية التي أصبحت مؤكدة السقوط في أيدي القوات الريفية لو أقدمت على اقتحامها،و هذا باعتراف الجنرال **كابنياس** أحد القادة الأسبان قائلا"لم تبق بيدنا إلا مدينة مليلية و ذلك لأن رئيس بني ورياغل لم يرغب في الاستيلاء عليها[2] فقد فضل القائد **الخطابي** عدم تحريرها معترفا بأنه ارتكب خطأ استراتيجيا كبيرا لأنها اتخذت فيما بعد مركزا لتجميع القوات الاسبانية المتحالفة مع الاستعمار الفرنسي منتصف عام 1925و القضاء على جمهورية الريف عام 1926 و التي أنشأها عبد الكريم الخطابي بعد معركة أنوال.

لم تنتهي مصاعب الأسبان بالقضاء على جمهورية الريف ونفى **محمد بن عبد الكريم الخطابي** سنة 1926 إلى جزيرة لاريينيون (في المحيط الهندي). بل تصاعد كفاح جيش

[1]: الداهش محمد على ،**الشريف أحمد الريسونى حياة و جهاد**،(تطوان ،دار الحياة ،1996) ،ص 25.
[2]: بن عزوز محمد حكيم ،**"معركة أنوال "**،(الرباط مطبعة الساحل ، ،1981)،ص،ص 159-160

التحرير والمقاومة المسلحة لقبائل الجنوب ، ما دفع اسبانيا إلى المضي قدما نحو الاعتراف باستقلال الريف الشمالي في 07 أفريل 1956 خاصة بعد إقدام فرنسا على إنهاء نظام الحماية والاعتراف باستقلال المغرب في 03 مارس 1956،واضطرت إسبانيا إلى عقد اتفاقية سينطرة التي بموجبها انسحبت من طرفاية سنة 1958.

اعتمد المغرب على المقاومة المسلحة والتفاوض مع إسبانيا من أجل استرجاع منطقة سيدى إفني سنة 1969، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لمدينتي سبتة و مليلية ، فقد تمسكت بهما اسبانيا حتى الآن معتبرة بأنهما "جزء من الأرض الاسبانية ".

المبحث الثاني: ادعاءات المغرب الإقليمية بعد الاستقلال

مباشرة بعد الاستقلال تبنى المغرب أطروحة علال الفاسى "المغرب الكبير" والقائمة على مبدأ الحق التاريخي (المبحث الأول) و قد حاول المغرب تجسيدها على أرض الواقع ، غير أن هذه السياسة تسببت في حرب مع الجزائر عرفت "بحرب الرمال" (المبحث الثاني)، وعدم اعتراف باستقلال موريتانيا (المبحث الثالث).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والسياسية لأطروحة "المغرب الكبير"

عشية استقلال المغرب برزت المطالب الترابية المغربية على الصحراء الغربية وموريتانيا، حيث بدأ حزب الاستقلال يروج لفكرة "المغرب الكبير" مع تحفظ الملك في بادئ الأمر، سرعان ما اتخذت الطابع الرسمي بعد تبنى الحكومة والمؤسسة الملكية هذه المطالب.

بعد استقلال المغرب عن فرنسا سنة 1956، بدأ علال الفاسى يروج لفكرة حدود المغرب التاريخية ، ففي تجمع حاشد لحزب الاستقلال ألقى زعيمه خطابه الشهير في طنجة بتاريخ 18جوان 1956جاء فيه "أن كفاح المغاربة متواصل إلى غاية استقلال كل الأراضي المغربية وتعود طنجة إلى الوطن الأم ،ويتم تحرير الصحراء من القبضة الاسبانية ، وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا،حتى تعود الإمبراطورية الشريفة من تندوف إلى بشار فتوات و القنادسة و موريتانيا " أنظر خريطة "المغرب الكبير".

وسط جهل الرأي العام المغربي بأطروحة القيادي الاستقلالي حول الصحراء الاسبانية [1]، سعى إلى تعميم تلك الأفكار قائلا "مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحارى الاسبانية من جنوب تندوف إلى أطار،إذا لم تزح الوصاية عن الأقاصي الجزائرية المغربية يبقى استقلالنا مبتورا ، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها"[2].

وقد استند علال الفاسى في مقولاته على مرحلة التاريخ الوسيط للدول التي تعاقبت على حكم المغرب ،مثل الدولة السعدية التي امتد نفوذها حتى نهر السنغال جنوباوعلى مبايعة بعض

---

[1] : GAUDIO ATILLO ,**ALLAL EL FASSI OU L'HISTOIRE DE L'ISTIQLAL** ,(paris, édition Alain MOREAU ,1972),p195 .

[2]:محمد نعمة عمر،*"حزب الاستقلال المغربي :نهج توسعي عبر خارطة رمال وهمية"،أسبوعية الحرية*،
تم تصفح الموقع: موقع أحداث نواكشوط ،عبرالرابط **www.upes.org/bodyarticubs.asp** يوم :4 أفريل 2014 على الساعة 12 :00

القبائل لملك دولة السعديين عام 1660، فالنظام الملكي يروّج لفكرة أن حدود المغرب تتوقف عند الحدود التي وصلها الملك مولاي إسماعيل (1672–1727) بعد توسعه في العديد من هذه الأراضي، ومنها مناطق في الجنوب الغربي الجزائري تصل إلى عين صالح وكل الصحراء الغربية وموريتانيا وجزء من المالي، فالمغرب يعتبرها حدوده التاريخية التي يجب أن يستردها وإقامة ما يسميه المغرب الأقصى الكبير".

وفي جوان 1956نشر حزب الاستقلال مجددا نسخة جديدة من الكتاب الأبيض تتضمن خارطة تشمل "الصحراء الغربية" و الصحراء الجزائرية و بلاد شنقيط (موريتانيا)، كما قامت جريدة العلم المغربية لسان حزب الاستقلال بنشر الخارطة المذكورة على صفحتها الأولى .[1]

سنتين بعد الاستقلال وتحديدا في 25 فيفرى 1958 وفي تجمع حاشد في محاميد جنوب البلاد ألقى الملك محمد الخامس خطابا رمزيا أعلن فيه "رغبته في مواصلة مساعيه حتى عودة الصحراء للمغرب "، وهكذا منح ملك المغرب الطابع الرسمي لهذه المطالب غير أنه تحاشى اتخاذ تدابير محددة .[2]

كما ضغط حزب الاستقلال للاعتراف دستوريا بمطالبه ، حيث أن المادة الرابعة (04)من القانون الأساسي للمملكة الصادر بتاريخ 02 جوان 1961 نصت آنذاك على ضرورة توحيد الأراضي المغربية ، كما أن المادة تسعة عشر (19)من الدستور المغربي الصادر في 10مارس 1972تحدثت أيضا عن أقاليم المملكة في حدودها التاريخية .

وقد اعتمد الموقف الرسمي على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات لإبراز الحق التاريخي كالمعاهدة البريطانية–المغربية حول امتلاك المغرب لمنشآت شركة «نورث وست إفريقيا» في طرفايا الموقعة بتاريخ 13 مارس 1895،و البيان الفرنسي الاسباني حول وحدة التراب المغربي الموقع بتاريخ 3 أكتوبر 1904، والمعاهدة السرية الفرنسية الاسبانية الموقعة في باريس بتاريخ 3 أكتوبر 1904. وإذا كان محمد الخامس في تبنيه لتلك المطالب التاريخية

[1]:نعمة محمد عمر، المرجع السابق، ص ص1 - 2

[2] : Balta Paul, op, cit, p 166.

قد منحها الغطاء الشرعي غير أنها لم تخرج عن إطارها النظري، بمعنى أنه عمليا لم يقدم على ترجمة تلك السياسات على أرض الواقع ، فأثناء الثورة التحريرية الجزائرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة " الحق التاريخي ومع الإقرار بوجود مفاوضات بين محمد الخامس والحكومة المؤقتة الجزائرية بهذا الشأن ، إلا أنه فضل تأجيل النظر في القضية إلى ما بعد استقلال الجزائر، بحجة أنه لا يريد ضرب المقاومة الجزائرية بخنجر في الظهر ولإسكات صوت المعارضة بزعامة حزب الاستقلال الذي كانت له طموحات في السلطة. وأراد من خلال خارطة المغرب الكبير أن يثبت للمغاربة أن نظام الملكية سيفرط في أراضي المغرب الكبيرة الواسعة وعليهم التفكير في نظام يعيد إليهم أرضهم المسلوبة . وقد تفطن ولى العهد الحسن الثاني لأطماع حزب الاستقلال وزعيمها علال الفاسى الذي كان يسعى إلى الوصول إلى السلطة وتقويض الملكية ، لهذا وخلافا لوالده فقد ترجم هذه المطالب إلى سياسات لاحتواء المعارضة.

فمنذ اعتلائه سدة الحكم في فيفرى 1961 لم يسلم الحسن الثاني من الانتقادات جراء تمركز جميع الصلاحيات في يده (وزير أول، وزير الشؤون الخارجية،القائد الأعلى للقوات المسلحة)[1]، بل أصبح عرضة للكثير من محاولات الاغتيال للإطاحة بنظامه(خلافه مع المهدي بن بركة ومحمد البصري) هذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية الخانقة والاحتجاجات الاجتماعية، ما أدى بالعاهل المغربي إلى استمالة الرأي العام للتخفيف من ضغوطات الجبهة الداخلية بتفجير حرب الرمال مع الجارة الجزائر والمستقلة حديثا لحمل الرأي العام الداخلي مجسدا في الشعب والمعارضة على حد سواء إلى الالتفاف حول العرش

[1] : Branciard Michel, ***Le Maghreb au cœur des crises "***(Lyon ,édition chronique sociale, 1994),p 54.

الخريطة رقم 02 تمثل "المغرب الكبير"

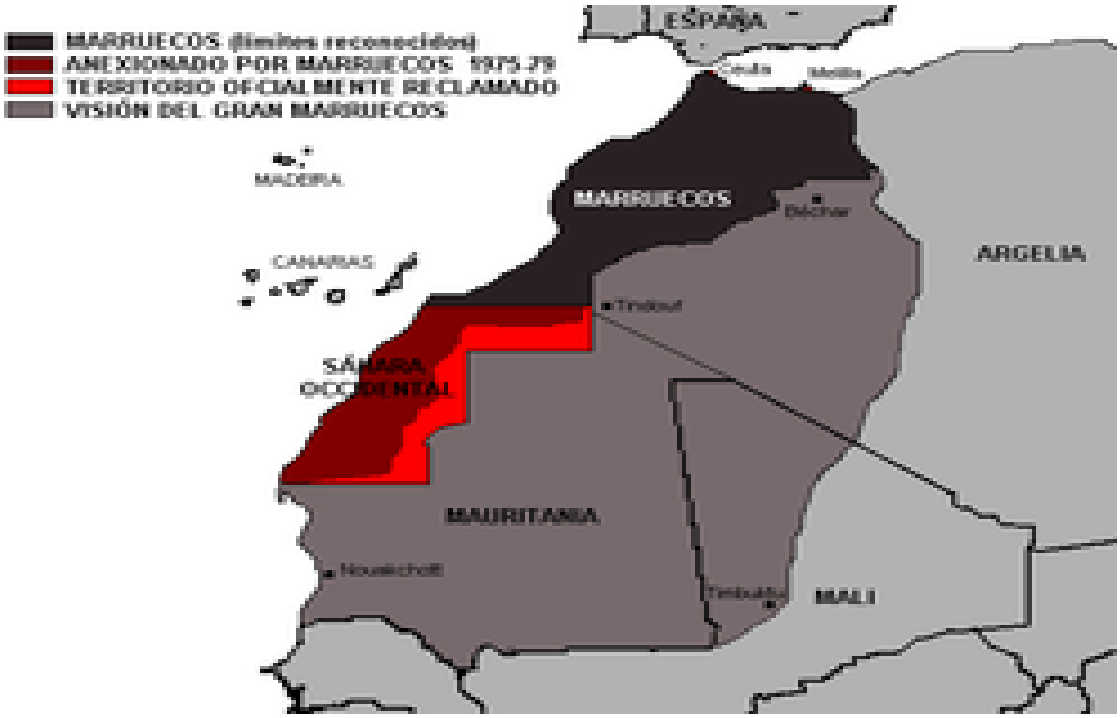

المصدر :

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/a/ab/Gran_Marruecos.P

الخريطة رقم 03 تبين الحدود المغربية المطالب بها "المغرب الكبير"

المصدر :

http://www.bladi.net/forum/attachments/250px-grand_maroc

ما يمكن استخلاصه أن حرص المغرب على تحقيق أطروحة "المغرب الكبير " والقائمة على مبررات تعود إلى التاريخ الوسيط اثر سيطرة الدولة السعدية على أجزاء بعيدة خارج المملكة ما هو إلا إحياء لنزعة توسعية تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على المنطقة خاصة في ظل التخوف المغربي من النجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية في الميدان واكتسابها التأييد الدولي، فهناك توجس مغربي من قيام دولة تحظى بالشرعية الثورية على أنقاض الإمبراطورية العلوية الشريفة حيث تجاهل المغرب بأنه إذا كانت كل دولة توسعت في التاريخ تعتبر ذلك حدودا تاريخية لها يجب الاستيلاء عليها فإن العالم سيعيش حروبا ومآسي لا حصر لها، وإذا أخذنا بهذا المنطق، فحتى الجزائر من حقها أن تطالب بأجزاء من المغرب وتونس، لأن ماسينيسا قد تجاوز حدودها هذا بالإضافة إلى أن الترسيم الحدودي هو تقليد خاص بالدول الاستعمارية ولم يثبت تاريخيا وأن تم تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب إلا في عهد الاستعمار الفرنسي.

ولتجنب هذه الصراعات المدمرة أقرت منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 مبدأ "احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار" في ميثاقها، لأن هذه الحدود والعديد من الدول الإفريقية شكّلها الاستعمار حسب مصالحه، دون الأخذ بعين الاعتبار التعدديات الإثنية والطائفية والثقافية في هذه البلدان المشكّلة، فتحوّلت إفريقيا بذلك إلى قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فيها حروبا طاحنة لو أعيد النظر في هذه الحدود، فإذا اتّبعنا المنطق المغربي الذي يرفض الالتزام بهذا المبدأ، فإن إفريقيا كلها ستصبح ساحة لحروب حدودية وعرقية وقبلية وطائفية، فهل نقوم بعملية تفجير القنبلة، أم نتركها للزمن حتى يضعف مفعولها بفعل اندماج الشعوب داخل أقطارها بإقامة دول حديثة مبنية على المواطنة، دون أي تمييز عرقي أو طائفي أو قبلي أو ثقافي؟.

المطلب الثاني: النزاع الحدودي الجزائري –المغربي1963–1972

يعد النزاع الحدودي الجزائري المغربي من أخطر المشاكل الحدودية التي عرفتها المنطقة المغاربية في بداية الستينات ، أي غداة استقلال الجزائر باعتباره قائم على مطالب إقليمية مغربية تجاه الأراضي الجزائرية، هذه المطالب عمقت من الاختلاف بين الطرفين بدل التقارب ما أدى إلى نشوب حرب محدودة عرفت باسم "حرب الرمال ".

أ)– خلفيات النزاع الحدودي:

تتمسك الجزائر بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، فمباشرة بعد استقلالها بدأ المغرب يطالب بحدوده واستعادة سيادته على أجزائه المبتورة جراء التقسيم الاستعماري أيام الحماية الفرنسية ، واستند في ادعاءاته على معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 التى يتخذها إطارا مرجعيا له وقد نصت المعاهدة على عدة بنود أهمها[1]:

1–تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.

2_تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة" ثنية الساسي".

3–الإبقاء على الصحراء مشتركة (Sahara région partagée entre les deux pays).

إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تندوف) في وضعية غامضة مع أنه تم إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب. ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة ، بسبب غياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية ، فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة في إفريقيا عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى، حيث أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها[2]، ومع حصول الجزائر على استقلالها في جويلية 1962 يتجدد طرح المشكل.

[1] : Rozet et Eartte ; **L'Algérie**: **état Tripolitaine** . (Tunis :Edition Bous lamer ,1980),p p 19- 20.

[2] :Bouguetaia Boualem ;**Les frontières méridionales de L'Algérie** ,(Alger: édition SNED,1981) , P 23-24.

وهو خلاف مؤسس على تعارض حاد بين تصورين أو مفهومين، تصور قائم على مبدأ الحق التاريخي أي تصور اسلامى للحدود ،لا على أساس الفضاء الاقليمى أو الجغرافي[1]ويعارض بشدة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار[2]الذي تتمسك به الجزائر، هذا التضارب أدى إلى التصعيد في حدة النزاع و تطور إلى حرب .

أما نيكول غريمو NICOLE.Grimaud ترى "أن مفهوم الولاء مقترن بالولاء للسلطان أمير المؤمنين أكثر من التشبث بالرقعة الجغرافية"[3]. وقد استعان أنصار الحق التاريخي بالجوانب القانونية مجسدة في مجموعة من الوثائق و المعاهدات لإضفاء الشرعية من جهة ودحض المزاعم التي تتنكر لهذه المطالب ، بحيث شكل نص بروتوكول أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 06 جويلية 1961 أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية.

حيث نص الاتفاق الذي وقع بين كل من **الحسن الثاني** و **فرحات عباس** على مساندة المغرب الغير مشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وبالمقابل تعترف الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية و حكومة الجزائر المستقلة[4].

أعاد الملك المغربي **الحسن الثاني** طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية في الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 13-15 مارس 1963 إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أية نتيجة[5]، و جاء الرد الرسمي الجزائري بالإمضاء على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في ماي 1963 ، والقائم أساسا على مبدأ

[1]: محمودي عبد القادر ،**النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي – مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1985 –1945** ، (الجزائر،منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 2001)، ص245 .

[2]: رضوان محمد ،**منازعات الحدود في العالم العربي –مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية**، (الجزائر،إفريقيا الشرق، 1999) ،ص 86 .

[3] :Grimaud Nicole ,**la politique extérieur d'Algérie 1962.1978**.(édition kharthala ,paris,1984),p182

[4]:الشامي علي ، **"الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي"**، (بيروت، دار الكلمة للنشر،1980)،ص ص220-221.

[5] : Grimaud. Nicole, op, cit, p197.

قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية و المؤطرة لأي تسوية حدودية افريقية ، ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة:"الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233إلى تندوف".[1]

فالتصور الجزائري يستند على إطار قانوني يعد من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وعرفت بها إفريقيا، والذي يعد آلية لحماية السلام ،هذا الاتجاه تم تأييده في مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي عقد بالقاهرة سنة 1964، حيث جاء في نص الوثيقة الصادرة عنه : "إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات ، وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص ...وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال)".[2]

إن حرص الجزائر على التمسك بحدودها مرتبط أساسا بالحفاظ على مكتسبات الثورة والدفاع عن الاستقلال الوطني ، ولهذا سعت الدولة الجزائرية منذ نيلها الاستقلال إلى تسوية النزاعات الحدودية العالقة مع دول الجوار وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في مدينة بشار في03 أكتوبر 1963 حيث قال إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"[3]، أما فيما يخص البروتوكول المبرم بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة و المؤرخ في06جويلية 1961 فضلا عن كونه لا يملك أية قيمة قانونية في نظر المسؤولين الجزائريين، فهي مجرد اقتراحات صاغها طرفين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد[4] ، و أن التخلي عن هذا المبدأ يشكل اعتداءا على السيادة

[1] .P.Balta.op, cit, p202.

[2] .سعد الله عمر ،"**القانون الدولي للحدود** "،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،ج1)،ص97.

[3]: رضوان محمد ، المرجع السابق، ص 89.

[4]: رضوان محمد ،نفس المرجع ، ص 178.

الوطنية ، خاصة وأن الاستقلال تأخر بسبب مسألة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي شبر من أراضي الجزائر[1].

ويذهب بلعيد عبد السلام في تحليله أبعد من ذلك فغداة وصول المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلتها الحاسمة في 1961 وتفاديا لأي تدخل مغربي وذلك بالتواطؤ مع السلطات الاستعمارية للاستحواذ على منطقة تندوف ، تم التوقيع على البروتوكول بين السلطات المغربية والحكومة المؤقتة مؤجلين النظر في مسألة ترسيم الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر[2].

أما الموقف الرسمي من المسألة المتعلقة بالحدود فتزامن مع صدور دستور الجزائر الجديد سنة1963 "**الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب**" الأمر الذي أثار غضب الرباط و أدى إلى مواجهة بين الطرفين .

ب)- الحرب الجزائرية المغربية – "حرب الرمال 1963":

اندلعت الاشتباكات بين الطرفين في الفترة الممتدة من أول أكتوبر لغاية الخامس نوفمبر 1963في ثلاث مناطق تندوف، بشار، في الجزائر ومنطقة عين فجيج بالمغرب،وهي المواجهات التي أطلق عليها اسم "حرب الرمال".[3]

عرفت المواجهة المسلحة تقدم القوات المغربية نحو جنوب تاجونيت ، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل حاسي البيضاء وتنجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف، وقابله ذلك محاصرة جزائرية من منطقة فجيج ، لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة، وفجيج من جهة ثانية[4].

---

[1] :Stora Benjamin, **Algérie-Maroc :histoire parallèles destin croisés**,(édition. Barzakh,Alger,2002), p24.

[2] :BELAID ABDESSLEM **,l'unité économique du Maghreb est elle possible** ?,(ALGERIE,DAR KHETTAB ,2013) p136.

[3]: محمودي عبد القادر،المرجع السابق،ص245.

[4]: الشامي علي،المرجع السابق،ص223.

ج)-جهود التسوية:

انتهت حرب الرمال بإعلان لوقف إطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من طرف جامعة الدول العربية و التي فشلت مساعيها الدبلوماسية في إيقاف فتيل الحرب (مبادرات تونسية،ثم سورية ثم عراقية و أخيرا مصرية) استطاعت الدبلوماسية الإفريقية أن تفرض وقف إطلاق النار بين البلدين وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري- المغربي ببماكو عاصمة مالي في نهاية شهر أكتوبر سنة 1963.

وقد تضمن قرارا مشتركا يقضى بتحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشاركة في المؤتمر ، وتعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياة وسلام هذه المنطقة ، وتشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنطقة وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، ودراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين ،مع ضرورة إيقاف جميع الحملات الدعائية بين البلدين وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

وبقي الوضع بين1964و1967يتراوح بين الانفراج و التوتر،حتى توصل الطرفان إلى عقد قمة بالجزائر سبتمبر1968 وإجراء لقاء بين الملك المغربي والرئيس الجزائري ،و قد توجت اللقاءات الثنائية بين الطرفين على سلسلة من الاتفاقيات:

1-اتفاقية افران :المبرمة بتاريخ 15جانفي 1969تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.

2-اتفاقية تلمسان :المبرمة بتاريخ 27 ماي1970تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين ،كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية -مغربية لإحياء واستغلال منجم غار جبيلات.

3-معاهدة الرباط :15 جوان1972 وقع الجانبان على اتفاقية الحدود (الملك الحسن الثاني هواري بومدين) ،وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في 22 جوان 1972 ،أما المغرب الذي اعترف بجزائرية المناطق محل النزاع فلم يصادق عليها إلا في 24 جوان1992 [1].

إذا بحثنا عن حقيقة المبررات التي تقف وراء هذا النزاع ، نجد أن المملكة المغربية الحاملة لإرث تاريخي والطامحة لاستعادة أمجاد الدولة السعدية عبر مشروع "المغرب الكبير"، تسعى في حقيقة الأمر إلى تزعم المنطقة المغاربية بتوظيف ثرائها التاريخي، وبالمقابل فان الجزائر رائدة النظم الثورية في العالم العربي تاريخها النضالي يخول لها لعب دور الريادة.

فحسب المؤرخ الجزائري محمد حربي فان جزائر الثورة هي حلقة وصل بين الحركات الثورية في كل من تونس والمغرب ، هذا التصور خلق تهديدا كبيرا للملك الحسن الثاني مما تسبب في علاقات عدائية بين الرئيسين وترجمة ذلك العداء بمواجهة مسلحة .

لو أتينا على تقييم النزاع الجزائري المغربي نجد أن هناك مجموعة من الأزمات المتراكمة في العلاقات بين الطرفين كانت نتيجتها هذا الخلاف الحدودي و نوجزها في :

-أزمة رواسب حرب اسلي التي تعتبر أم الأزمات .

-أزمة التناقضات بين أصول قادة الحركة الوطنية المغربية و الجزائرية و توجهاتهم إبان معركة التحرير الوطني .

-أزمة اختطاف الطائرة الخاصة بالزعماء الجزائريين ضيوف محمد الخامس و اعتقالهم في فرنسا .

-أزمة الحدود المغربية الجزائرية المفتوحة أياما والمغلقة أعواما.

-أزمة المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء الغربية الخاضعة للنفوذ الاسباني[2].

كلها أزمات شكلت عوائق أمام تقدم العلاقات بين البلدين ، وما عمق من تصاعد حدة النزاع هو اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية بين البلدين مع التخوف الدائم الذي كان يعترى الحسن الثاني من إمكانية امتداد الثورة إلى العمق المغربي ، وتقويض الملكية خاصة في ظل التحولات الداخلية التي عرفها المغرب وأدت إلى غياب الاستقرار السياسي في ظل

[1]:المخادمي رزيق ، ***النزاعات الحدودية العربية*** ،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2004)، ص ص 126- 127.

[2]:أعمال المؤتمر الثاني : إشراف عبد الجليل التميمي عنوان المؤتمر "كلفة اللا مغرب و المقاربات الجديدة للمستقبل المغاربى "،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ،مؤسسة كونراد أديناور، تونس ،2009.

المحاولات الانقلابية الفاشلة للإطاحة بالنظام فى1971 ،1972 ما دفع به إلى توجيه الرأي العام الداخلي إلى الخارج وتدعيم نظرية المؤامرة (الخلاف الحاد مع المهدي بن بركة المتهم بتعاونه مع الجزائر لقلب النظام مقابل حرص الجزائر على الدفاع عن مكانتها كدولة محورية متزعمة لحركات التحرر في العالم الثالث ، فالاختلاف الايديولوجى بين النظامين نقل صراع القطبين إلى العمق المغاربى لتشهد بذلك المنطقة حرب باردة حقيقية ، ضف إلى ذلك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة تندوف ، فعمليات التنقيب التي باشرتها الشركات الأجنبية كشفت عن احتياطي هائل من المواد الخام وعلى رأسها الحديد وأن الشركة الفرنسية القائمة على عمليات التنقيب أوصت بنقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أغادير المغربي لقربه من تندوف[1] ، فحرص المغرب على السيطرة بالقوة على تندوف لا يرجع لاعتبارات تاريخية كما يروج لذلك حزب الاستقلال بل لأهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وبالتالي تدعيم اقتصادها المنهك .

أما في الإطار المنظوراتى ترى المقاربة الواقعية أن العلاقات الدولية يحكمها الصراع من أجل القوة بين الدول وأن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية يغيب فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها .هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيون بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة خاصة في شقيها العسكري والاقتصادي لتعزيز مصالحها بشكل منفرد.

فالنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ما هو إلا انعكاس لفكرة تضارب المصالح بين الطرفين، على اعتبار أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للدولة كفاعل عقلاني. فكل دولة من الدول المغاربية تسعى إلى تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية خاصة مع وجود حالات الشك وعدم اليقين وغياب الثقة المتبادلة بين الطرفين ، ما يدفع إلى تأزيم الوضع وغياب الاستقرار و بالتالي توازن القوى أحسن ضامن للاستقرار النسبي بينهما.

[1]:رزيق المخادمي،مرجع سابق،ص119

الخريطة رقم04:تبين الحرب الجزائرية -المغربية (سبتمبر-أكتوبر1963)

المصدر:

http://almasir.net/news/wp-content/uploads

المطلب الثالث: المغرب ومسألة الاعتراف بموريتانيا

تم الإعلان عن ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية في منتصف ليلة 28 نوفمبر من سنة1960من طرف الرئيس الموريتاني المختار ولد داده بناءا على الاتفاق الذي عُقد بين كل من الجمهورية الفرنسية والجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 19 أكتوبر 1960، أثار ذاك الإعلان غضب الرّباط ، لأن قيام الدولة الموريتانية يشكل الاختلال الأول في تماسك الحق التاريخي للمغرب فالقبول بقيام موريتانيا يسلم بانسلاخها عن المغرب وإغلاق ملف استرجاعها[1] .وفي خطوة غير متوقعة أقدم ولد دادة سنة1958على تحويل مقر العاصمة من سان لويس إلى نواكشوط مناديا بوحدة الموريين من "واد دراع إلى نهر السنغال "و من الأطلس إلى قولمين إلى الأزواد في شمال المالي،وهو الأمر الذي دفع بتدخل قوات جيش التحرير المغربي حيث أقدم على اختراق الساقية الحمراء مرورا بوادي الذهب وصولا إلى موريتانيا حتى أطار ، وسط تراجع الاسبان إلى منطقة العيون والداخلة ،في ظل دهشة وتخوف فرنسا من الأسوأ والتي كانت تخوض حربا مع الجزائر،حيث باشرت بالهجوم من خلال عملية "أوراكانْ (و التي أسماها الفرنسيون بـ "إيكيفْيُون")[2] Ecouvillonفي 10 فيفرى 1958واحتشدت خلالها الجيوش الفرنسية والإسبانية، وقامت بهجومٍ مضاد ضد جيش التحرير المغربي استعاد من خلالها الاسبان مواقعهم ، ووقعت على إثرها اسبانيا اتفاقا منحت بموجبه المغرب إقليما صحراويا، هو إقليم "طرفاية" (مدينتي طرفاية و طانطان) في العام 1958م، بالمقابل عجلت فرنسا بإنشاء دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 28نوفمبر 1958 و التحضير لاستقلال موريتانيا ضد إرادة الملك محمد الخامس الذي أقدم على حل جيش التحرير المغربي[3].

عندما شكلت فرنسا الحكومة الموريتانية واجهتها معارضة مغربية وتجسد ذلك في مؤتمر بوخشيبية في مارس 1958 الذي تحالف فيه الجميع لإسقاط المشروع الفرنسي. ففي مواجهة معارضة مغربية لنسف المشروع الفرنسي لم يكن لدى الفرنسيين وحلفائهم الموريتانيين من حلول سوى البحث عن تشريع دولي يضعف المغرب.

[1]: الشامي على ، المرجع السابق ، ص 24.

[2] .Garnier Christine : « opération écouvillon » in revue des deux mondes, nov, 1960, p p 93-102.

[3]:baltaPaul, op, cit, p.

وهى أن تُقبل عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة لكي يسقط الحق التاريخي للمغرب في موريتانيا. وهذا ما حصل فعليا. في أكتوبر 1961 أصبحت موريتانيا عضوا كامل الحقوق في الأمم المتحدة بموافقة 68 دولة ضد 13 وامتناع 20 دولة عن التصويت من بينها المغرب.

وظل الشغل الشاغل لحاكم موريتانيا المستقلة هو حمل الطرف المغربي على تغيير موقفه والاعتراف بالدولة الفتية لهذا السبب تحديدا خاضت موريتانيا معركة سياسية ضد المغرب طيلة الستينات، بدأتها بالتحالف مع الجزائر خاصة بعد حرب الرمال 1963حيث ناهضت الدولتان الطموحات التوسعية للمغرب ، وذلك بالبحث عن مشروع تصفية مشاكل الحدود بشكل نهائي، فالجزائر وموريتانيا كانتا تطمحان في الوصول إلى صيغة عمل ثلاثي مشترك أساسه التفاهم والتعاون بين دول المنطقة لإنهاء الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية. أي تحديدا إضعاف الجبهة المغربية ودفعها للاعتراف بشرعية موريتانيا، غير أن الرفض المغربي لهذه السياسة عزز أواصر التحالف الجزائري–الموريتاني ووضع المغرب أمام توازنات لا تميل لمصلحته. قيام هذا التحالف أعطى دفعا للتحرك الجزائري ممثلا في الرئيس بومدين، وحرصا منه على تحرير الصحراء واستتباب الأمن والوفاق في المنطقة، عمل على تخفيف التصلب المغربي وإقناع المغرب بضرورة الاعتراف بالأمر الواقع في موريتانيا (في الوقت الذي لم يعترف فيه الملك المغربي بالأمر الواقع في تندوف). انتهى العناد المغربي وانتصرت الوساطة الجزائرية في سبتمبر 1969، إذ أن الرئيس الجزائري هواري بومدين رفض حضور المؤتمر الإسلامي الأول في الرباط إذا لم توجه الدعوة للرئيس الموريتاني . رضخ الملك للأمر الواقع وكشف عن سابقة فتنازله عن الحقوق التاريخية سوف تستعملها الجزائر في محادثات 1972، وتستفيد منها موريتانيا في تقسيم الصحراء الغربية.

وقد شهد المغرب أول زيارة لرئيس موريتانيا ، تبعه قرار الملك بحل وزارة موريتانيا والصحراء في 8 أكتوبر 1969، وفي 29 جانفى 1970، اعترف المغرب رسميا بحكومة موريتانيا وقرر إقامة علاقات دبلوماسية معها، وقع بموجبها على معاهدة الدار البيضاء، اثر محادثات 8 و9 جوان 1970، المتعلقة بالتضامن وحسن الجوار والتعاون الاقتصادي .

فالدبلوماسية الموريتانية تسعى لاسترجاع الصحراء الغربية وتعارض بشدة الحق التاريخي المغربي في موريتانيا، حيث يتهم **أحمد بابا مسكي** مندوب موريتانيا في الأمم المتحدة المغرب الذي «يريد تكوين إمبراطورية واسعة يكون هو نواتها، وذلك طمعا في ثروات يحسّن بها اقتصاده المريض وكذلك لشغل الشعب بمسائل «خارجية» بسبب تزايد خطورة الوضع الداخلي، كما يعتبر أن الساقية الحمراء ووادي الذهب «كانا دائما مكملين لإقليم موريتانيا» وبأن المغرب الحالي «لم يتجاوز قط نهر درعا وأن الصحراويين على العكس هم الذين كانوا ينطلقون نحو الشمال».

مارست موريتانيا سياسة الرفض لمنطق مغربية الصحراء، مشددة على ضرورة تطبيق حق تقرير المصير لسكان الإقليم الصحراوي، حيث أن رغبتها باستقلال الصحراء يساعد في قيام دولة تفصل المغرب عن موريتانيا وتبعد أخطار طموحاته التاريخية وتريحها من أزمة الحدود و إلى الأبد.

في تقييمنا الخاص فإذا كان البعض لا يرى في مسألة موريتانيا إلا نزاع سياسي عسكري لغض الطرف عن مصادر الطاقة المكتشفة والثروة السمكية الهائلة ،بدون أدنى شك أن المغرب عرف كيف يبنى احتجاجاته على مجموعة من المصادر القانونية والتاريخية، الثقافية والسياسية .

الخريطة رقم 05 تبين الموقع الجيوبولتيكى لموريتانيا

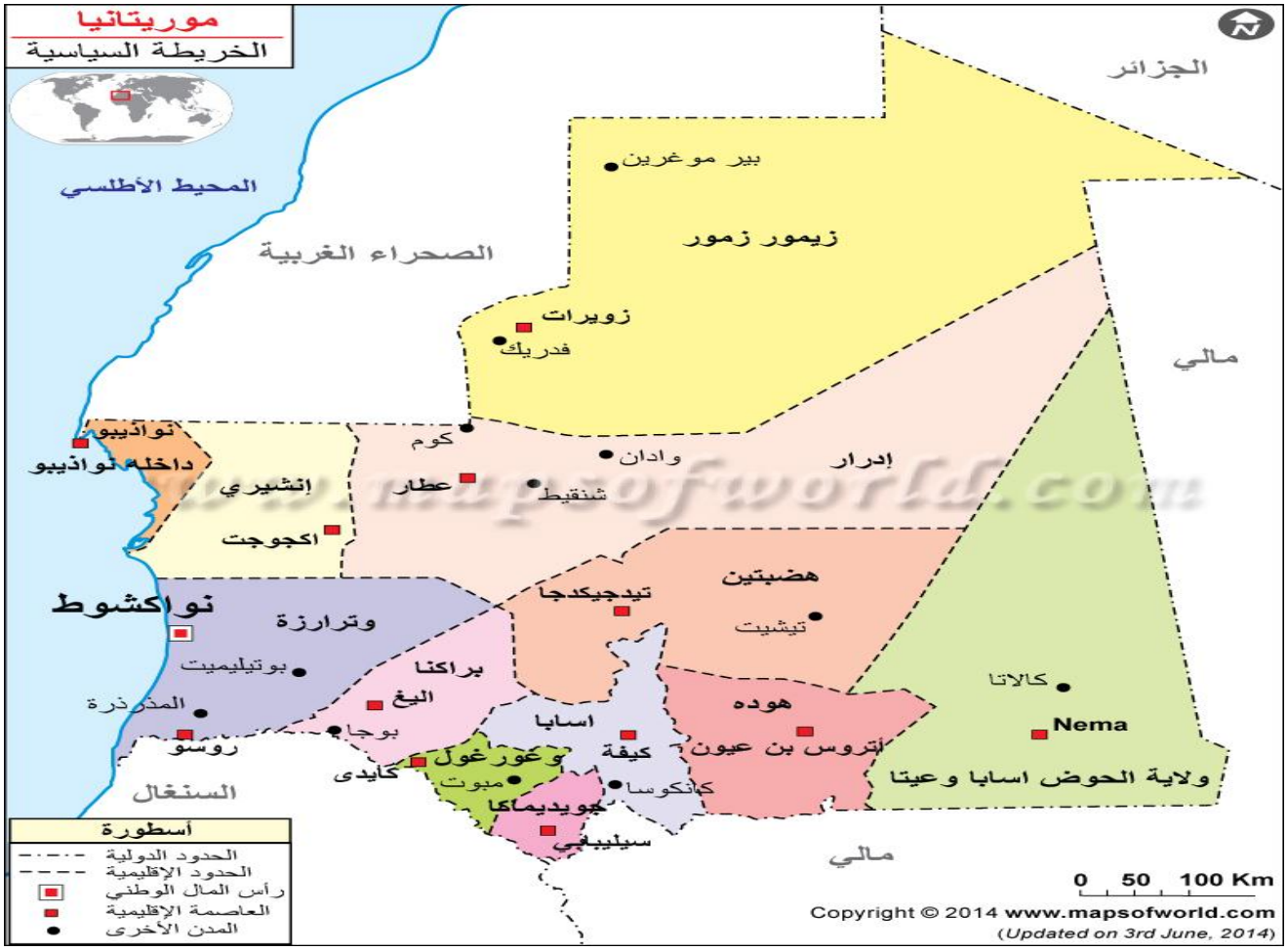

المصدر :

http://arabic.mapsofworld.com/mauritania/index.ht

المبحث الثالث:مكانة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية المغربية

ساق المغرب أمام محكمة العدل الدولية مجموعة من الحجج التاريخية و الأدلة المادية حول أحقيته في إقليم الصحراء الغربية ، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ثم نستعرض القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والجمعية العامة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية كمبحث ثاني ، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى المسيرة الخضراء وكيف تمكن من تجسيد أطروحة المغرب الكبير أرض الواقع .

الخريطة رقم06: تمثل الموقع الجيوبولتيكى للصحراء الغربية

المصدر:

http://fr.mapsofworld.com/western-sahara

المطلب الأول: المبررات التاريخية المغربية

عرف القرن العشرين تحولات إقليمية ودولية هامة ،خاصة مع بروز حركات التحرر في دول العالم الثالث والانتصارات التي حققتها الشعوب في نضالها المرير للانعتاق من نير الاستعمار، تجسدت في مكاسب الثورة الجزائرية ، كلها أسباب دفعت بالاستعمار الفرنسي إلى منح استقلال المغرب وموريتانيا، سرعان ما تبعتها اسبانيا بمنحها الاستقلال لمنطقة الريف المغربي ، إقليم طرفايا ،سيدي أيفنى.

ووفقا للقرار الأممى 1514 المؤرخ في 14ديسمبر 1960 ،فقد أعلنت اسبانيا عن رغبتها في إنهاء الاستعمار من أراضى الصحراء الغربية وتطبيق مبدأ تقرير المصير،فظهرت أطراف تطالب بأحقيتها في الإقليم مستندة على حجج تاريخية و أخرى شبه قانونية ،فبرزت كل من المغرب بالدرجة الأولى وموريتانيا كدول مطالبة بالصحراء الغربية بناءا على أطروحة علال الفاسى الذي جاء بفكرة "المغرب الكبير" والتي أشرنا إليها في المبحث السابق.

وأمام فشل النظام المغربي في تحقيق إمبراطوريته، اكتفى في الأخير بالصحراء الغربية مُتذرعاً بحجج تاريخية ودينية، واجتماعية وقانونية، مطالبا بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية سنة1974 يمكن تلخيصها كالأتي[1]:

- ظهير مرسوم ملكي
- الروابط مع القبائل الصحراوية.
- تعيين قادة في الصحراء الغربية.
- جباية الضرائب.
- تبعية بعض القبائل للسلطان من خلال رابطة البيعة بين السلطان و السكان الصحراويين.

[1]:سليمان ولد محمد سدينا،"مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل"، الناشر : **التحرير**،أبوظبي. الإمارات، 2004 ،ش 10.

-دور الشيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي ومقاومته الاستعمار.

-الامتداد الجغرافي.

-الأحداث الدولية المتعلقة بالصحراء (اتفاقيات دولية ، معاهدات ، مراسلات دبلوماسية)

كانت هذه الحجج هي التي ساقها المغرب أمام محكمة العدل الدولية سنة1974بعد أن أحيلت القضية إليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر النزاع بين المغرب والصحراويين على الاستقلال. وقد اعتبرت المحكمة أن الحجج المغربية غير كافية لإثبات السيادة على الصحراء وقد جاء في حيثيات الحكم أن المغرب لم يجبي الضرائب في الصحراء ،وأن حملات سلاطين المغرب لم تصل واد درعه إبان إخضاع الإقليم وأن نشاط الشيخ ماء العينين لا يدل على ارتباط سيادي ، أما بالنسبة لحجة مجاورة الإقليم للأراضي المغربية فإنها حجة غير مقنعة خاصة في ظل وجود مطالب آخر بالإقليم ، هو موريتانيا الذي له حدود اكبر مع الصحراء. ولأن الأراضي مأهولة بقبائل منظمة على المستوى السياسي والاجتماعي. أما حجج الاتفاقيات الدولية والمراسلات الدبلوماسية، فإن المحكمة قد رتبتها وصنفتها ورأت أنها لا ترقي إلى مستوى إقرار السيادة المغربية على الصحراء[1]. ثم أصدرت رأيها الاستشاري الذي نص على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدرجت الصحراء الغربية ضمن المناطق التي يجب تصفية الاستعمار منها ثم لتعترف بعد ذلك سنة1966 بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كون أن القبائل الصحراوية كانت ذات شوكة ولها نوعا من التنظيم السياسي سمح لها دائما بالحفاظ على كيانها فكانت الدول المحيطة بالعرش في المغرب والدول الاستعمارية مجبرة على التعامل معها بشكل مباشر وتترك لها نوعا من الاستقلالية في إدارة شؤونها الذاتية وفق النظام القبلي الشائع في الأقطار العربية .

[1]: المدينى توفيق ،"**اتحاد المغرب العربى بين الإحياء و التأجيل** "،(منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،2006)،ص59.

وكانت هذه القبائل ترتبط بصلات مع العرش المغربي والإمارات الموريتانية التي كانت قائمة قبل الاستعمار وان كانت تلك الصلات لا ترقى إلى مستوى السيادة كما أقرت بذلك محكمة العدل الدولية كما رأينا وما ميز هذه القبائل أكثر هو وجود الاستعمار الاسباني بخلاف المغرب شمالا وموريتانيا جنوبا حيث كان الاستعمار الفرنسي. ودخل الصحراويون في صراع مع المستعمر الاسباني إبان حروب الاستقلال التي اجتاحت المنطقة وقد وقع تنسيق بين القبائل الصحراوية وكل من المغرب وقبائل موريتانيا غير إن المغرب بدأ يطالب بالصحراء بوصفها امتدادا لأراضيه بعد حصوله على الاستقلال .إن قطع المقاومة الصحراوية الصلات مع المغرب وموريتانيا بعد ثبوت أطماعهما في الصحراء جعل الأخيرتين تدخلان في مفاوضات مع سلطات الاستعمار الاسباني ، المغرب بوصفها المطالب الأول بالصحراء وأكثر المتحمسين لضمها، وموريتانيا بحكم الجوار ورغبة في إثبات وجودها أمام المغرب المطالب بها فكانت المطالبة بالأقاليم الجنوبية من الصحراء هي خير وسيلة لذلك ، وبعد الترجيحات في السياسة الاسبانية مالت الكفة إلي الاتفاق مع المغرب وموريتانيا بدل البوليساريو حديثة العهد بوصفهما اقدر على حفظ المصالح الاسبانية من دولة فتية غير مضمونة الولاء .

المطلب الثاني:الوضعية القانونية للصحراء الغربية

أ)-اللوائح الأممية الصادرة حول قضية الصحراء الغربية:

اندرجت قضية الصحراء الغربية ضمن الأقاليم المعنية بتصفية الاستعمار اثر خضوعها للاحتلال الاسباني، وقد نص قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 1514بتاريخ 14 ديسمبر 1960 في مادته الخامسة على ما يلي :

"يصار فورا إلى اتخاذ التدابير اللازمة، في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم دون أية شروط أو تحفظات ، ووفقا لإرادتها و رغبتها المعبر عنهما بحرية دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال و الحرية التامين "[1].

ولقد عبرت اسبانيا عبر مندوبها الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة عن رغبتها في تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية .

كما رسخ ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل السابع المادة 73، تصريحا يتعلق بالأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي و الذي ألزم الدولة المديرة للإقليم بالعمل على التنمية الدائمة له مع ترسيخ مبدأ الحكم الذاتي وضمان الأمن والسلم الدوليين كل هذه اللوائح لم يحترمها المغرب حيث بادر بالاعتداء على حدود الصحراء الغربية خاصة في ظل نية اسبانيا تنظيم استفتاء في الأقاليم الصحراوية حول تقرير المصير،مع أن التوصية الأممية 29ديسمبر 1966قد فرقت بين المستعمرات الاسبانية و الأراضي المغربية ،حيث أقرت "بأن الصحراء الغربية مادامت لا تشكل جزءا من الوحدة الترابية للمغرب فهي إقليم يجب تصفية الاستعمار منه عن طريق استفتاء تقرير المصير"[2].

---

[1]:قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر في 14/ 12/ 1960.

[2]. كارلوس رويث ميقيل ،" الصحراء الغربية الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني"، ***الحوار المتمدن***، نقلا عن الموقع **htpp://www.ahewar.org/debat/ show.art.asp ? aid=44760**

وقد استفادت الصحراء الغربية من قراريالجمعية العامة رقم2625 لسنة 1970 المؤرخين بتاريخ 14 ديسمبر 1972 حول ضرورة مساندة الحركات التحررية ، مع السماح لها باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك القتال ضد الدول الاستعمارية كدفاع عن النفس ، وقد نصت الفقرة الثانية من القرار 2983 على الأتي " تؤكد مشروعية كفاح الشعوب الذي يخوضونه من أجل ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وترجو من جميع الدول أن تقدم كل المساعدة المعنوية و المادية اللازمة لهذا الكفاح" [1]

فاستمرار الأوضاع على ما هي عليه في الصحراء الغربية يهدد الأمن و السلم الدوليين، حسب المادة الثالثة ، غير أن إعلان قيام الجمهورية الصحراوية سنة1976 ومع كل ما تجسده جبهة البوليساريو باعتبارها حركة تسعى إلى تحرير البلاد ، فلها كل الحق في الدفاع عن حدودها و إقليمها وقد نص ميثاق هيئة الأمم المتحدة في مادته 51 بمشروعية استخدام القوة دفاعا عن النفس ، وهكذا فان استيلاء المغرب على الأراضي الصحراوية بالقوة يتنافى مع مبادئ القانون الدولي للحدود ، كمبدأ عدم تغيير الحدود بالقوة ، ومبدأ حسن النية (بموجب الفقرة الرابعة ،المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة)، و مبدأ الاعتراف بالحدود القائمة ، ومبدأ لكل ما بحوزته ومبدأ الصحيفة البيضاء الذي يعنى قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار والمرسخة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1964 والتي أيدتها الجزائر و عارضتها المغرب[2].

بالإضافة إلى كل هذه الخروقات لميثاق الهيئة الأممية و القانون الدولي، فقد ارتكب المغرب العديد من التجاوزات حيث تنص المادة 73من الفصل11 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على ضرورة التزام الأطراف التي تدير الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي بتوفير كل أسباب الرفاه و الراحة لأهل هذه الأقاليم، في حين نشهد عكس ذلك .

---

[1]:قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 2983، 14 ديسمبر 1972.

[2]: سعد الله عمر ،**المطول في القانون الدولي للحدود** ، (ديوان المطبوعات الجامعية،ج1 ،2010)، ص ص 55-68.

ب)-حكم محكمة العدل الدولية1975:

لجأ المغرب إلى محكمة العدل الدولية قصد إصدار رأى استشاري بخصوص الروابط القانونية والتاريخية التي تربطها بالصحراء الغربية و تزامن هذا المسعى مع إصرار اسبانيا على تطبيق استفتاء تقرير المصير وهو المسعى الذي وافقت عليه الدول المعنية أي كل من الجزائر وموريتانيا ، كما أدرجت الهيئة الأممية هذا الطلب ضمن القرار 3292مع حتمية إرسال بعثة تقصى الحقائق إلى الصحراء الغربية وطالبت اسبانيا بتأجيل الاستفتاء .

و قد وجهت المحكمة سؤالين :

س $_1$:هل كانت الساقية الحمراء و وادي الذهب قبل الاحتلال الاسباني ، أرضا بدون سيدTerra Nullius؟

س $_2$: إذا كانت الإجابة سلبية، فما هي طبيعة الروابط القانونية بين المغرب والساقية الحمراء و وادي الذهب ؟[1]

وجاءت الإجابة على السؤالين على النحو التالي:

- فيما يتعلق بعبارة أرض بلا سيد فقد رفضتها محكمة العدل الدولية بحجة أن الاحتلال الاسباني أثناء دخوله لإقليم الصحراء الغربية في1884 قام بإبرام مجموعة من المعاهدات مع شيوخ القبائل هذا بالإضافة إلى الإعلان الاستعماري في 1884، و أن القبائل الصحراوية لها نظام اجتماعي و سياسي خاص بها .[2]

- أما عن طبيعة الروابط القانونية بين المغرب و الصحراء الغربية، فقد نفت المحكمة تلك الروابط بل لا وجود لأي روابط سيادية مغربية على إقليم الصحراء الغربية على الرغم من وجود تحالفات و مبايعات من القبائل الصحراوية للملك المغربي، بيد أنها ولاءات دينية لا

[1]: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر1975

[2]: صدوق عمر ،**قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982)، ص 118.

ترقى لمستوى الروابط الخاصة بالوحدة الترابية ،و كان رد محكمة العدل الدولية صارما للحد الذي أسقط مبدأ الحق التاريخي الذي يطالب المغرب على أساسه بالساقية الحمراء ووادي الذهب بل أبعد من ذلك ، فقد اعتبرت المحكمة أن العلاقات بين القبائل الصحراوية موريتانيا وأقوى من نظيرتها المغرب لكن هذا لا يؤثر بأية حال على الوحدة الترابية ،ولا تمنحها حق ضم الأقاليم الصحراوية ،و أكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية على ضرورة الامتثال لقرارات الجمعية العامة و تنفيذ القرار 1514و القاضي بحق تقرير المصير و ضرورة إجراء استفتاء يشارك فيه السكان الأصليين للإقليم.[1]

[1] : Sahara occidental, avis consultatif du 16 octobre 1975(lahai : cour internationale de justice ,1975).

المطلب الثالث: المسيرة الخضراء 1975: آلية لاحتلال الصحراء الغربية

في31 أُكتوبر 1975م، قام المغرب بسابقةٍ خطيرة تمثّلتْ في اجتياحه للتراب الصحراوي من الشمال واحتلاله لبلدة "أجْدِيْريّة" [1]، يحدثُ ذلك في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تنسحبُ تحت وقع الضربات التي وجهتها لها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بعد أسبوع على الاجتياح المغربي الموريتاني وتحديدا في 06 نوفمبر[1] و بناءا على أوامر الملك الحسن الثاني قامت جماهير مغربية كثيرة حاملين أعلاما بيضاء و نسخ من القران الكريم حتى يعطى الصبغة الدينية لتلك المسيرة وانطلاقا من مقاطعة طرفاية بعملية اكتساح للأراضي الصحراوية من خلال ما أسماه بـ "المسيرة الخضراء" التي ضمت 350.000 مغربي بهدف الاستيلاء عليها، ومن الجنوب كان نظام "ولد دادّهْ" في موريتانيا يسْتولي على بعض مناطق الصحراء الغربية ، و قد نصت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14نوفمبر 1975على اقتسام الصحراء الغربية مع الحفاظ على مصالح اسبانيا في المنطقة توالت الأحداث بعد ذلك مُتسارعةً، فقد أعلنت الجمعية الصحراوية التي شكلها المُستعمر الإسباني عن حل نفسها في 28 نوفمبر 1975م، وبالتالي تأييدها للبوليساريو، وفي 26 فبراير 1976م، خرجت إسبانيا من الصحراء الغربية على عجل ودون الوفاء لأدنى التعهدات التي قطعتْها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم أجمع تاركةً بذلك فراغاً إدارياً، لا زال الشعب الصحراوي يدفعُ ثمنه إلى اليوم.

وأمام كل هذا لم يكن الشعب الصحراوي وتنظيمه الطلائعي (البوليساريو) ليبقى مكتوف الأيدي، فقد قاد جيش التحرير الشعبي الصحراوي منذ 20 ماي 1973م، كفاحاً ، فرض على الجيُوش المغربية إدخال خُططٍ وتكنولوجياتٍ لم تُستعمل من قبل ، و في المقابل حاز البوليساريو على الاعتراف الدولي بصفته الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي.

[1]: بن عمار تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهدالعلوم القانونية و الإدارية، ، جامعة الجزائر ، نوفمبر 1982)، ص235.

ركز الجيش الصحراوي هجماته على الواجهة الجنوبية في الفترة مابين 1975 و1978م، والتي عرفت في نهايتها باسم "هجمة الشهيد الولي مصطفى السيد"، كانت نتيجتها إنهاءُ الاحتلال الموريتاني في ذلك الوقت، وقد توجت باتفاق سلام نهائي بين جبهة البوليساريو والجمهورية الإسلامية الموريتانية في العاصمة الجزائر (1979/08/05) ، أعلنت بموجبه موريتانيا أنه ليست لديها و لن تكون مطالب ترابية في الصحراء الغربية و خروجها النهائي من الإقليم ، لتنفرد المغرب باحتلال الجزء المتنازل عليه.

نستنتج أن الاهتمام المغربي بالصحراء،لا ينبع فقط من ما تمثله من عمق و امتداد تاريخي ولكن أيضا لما تحتويه من ثروات باطنية وقاعدية، فمنذ 1950 كانت الصحراء محط اهتمام فرنسا، حيث باشرت الشركات الفرنسية التنقيب و توصلت إلى نتائج جد ايجابية، سمحت باكتشاف مناجم الحديد و الفوسفات النحاس البترول الغاز بالإضافة إلى الثروة المائية وسنأتي على ذكر الرهان الذي تمثله الصحراء الغربية للمغرب عندما نتطرق إلى الفصل الثالث.

خلاصة الفصل الأول:

ترتكز الادعاءات التوسعية للمغرب على مبررات تاريخية وأخرى دينية مرتبطة بالمفهوم الإسلامي للحدود وتقاليد البيعة والولاء ، وقد تسببت هذه السياسة في قطيعة مع دول الجوار وصل إلى نزاع مسلح مع الجزائر وعدم اعتراف باستقلال موريتانيا .

إلا أن الترسيم الحدودي بين المغرب والجزائر ساهم في التخفيف من حدة التوتر رغم التمايز الشديد بين النظامين السياسيين والذي يترجم برغبة كل طرف في قيادة المنطقة المغاربية، كما أن عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة كوحدة سياسية مستقلة أدى إلى تنازل المغرب عن طموحاته التوسعية و تسليمه بالأمر الواقع .

شكلت الصحراء الغربية رهان حقيقي في السياسة الخارجية المغربية حيث ، نجح الحسن الثاني من تحقيق الإجماع وإسكات صوت المعارضة ، وإبعاد السلطة العسكرية المتورطة في محاولات قلب النظام ، ورغم قرار محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الذي أكد على انعدام أية روابط سيادية مغربية على إقليم الصحراء الغربية ، إلا أن الإصرار على استرجاع الأراضي المغربية المبتورة تكلل بالمسيرة الخضراء وسط صمت و تأمر القوى الكبرى.

و هكذا نجح المغرب في تجسيد مشروع المغرب الكبير التاريخي بالاستيلاء على الصحراء الغربية الغنية بالثروات الطبيعية وهذا بالاستناد على مجموعة من المصادر القانونية والتاريخية.

الفصل الثانى :

محـددات السـياسـة

الخـارجية المغـربية

المبحث الأول :المحدد الايديولوجى

يعد المحدد الايديولوجى عاملا بارزا في إضفاء الشرعية على سلوكيات وأهداف الدولة في السياسة الخارجية[1]،فالنسق العقيدى يضع قيودا على خيارات السياسة الخارجية بحيث لا يمنح حرية التصرف لصناع القرار بشكل مغاير للمعتقدات السائدة لدى دولهم،فالإيديولوجية تدعم الوحدة الوطنية للدولة بحيث تستخدمها دعائيا لتبرير سياستها المنتهجة وإقناع الآخرين بصحة هذه السياسات[2].

ويسعى المغرب إلى الهيمنة والتوسع في جواره الاقليمى بتوظيف الغطاء الأخلاقي والتاريخي،حتى يظهر انسجام بين مطالبه الترابية والمبادئ والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها،وقد دأب المغرب منذ استقلاله على استكمال وحدته الترابية مع الاهتمام بمسألة التوازن الاقليمى بالمنطقة في ظل وجود الجزائر الجار المقلق .

المطلب الأول: الشرعية الدينية

يمثل الإسلام عقيدة أساسية في البناء السياسي المغربي حيث تنص المادة السادسة من الدستور على أن الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن للفرد حرية ممارسة شؤونه الدينية.يحتل المحدد الدينيمكانة مركزية في السياسة الخارجية المغربية،باعتباره موجها لنشاطها الدبلوماسي في التواصل مع العالم الخارجي،ويوظف المغرب ارثه الحضاري والتاريخي لتوجيه عمله الدبلوماسي وقد أكد العاهل المغربي في خطاب العرش على اعتبار أن التوجه العربي والإسلامي من المرتكزات التي تقوم عليها المملكة من خلال قوله "يجب أن نولي عناية بمختلف مشاكل أشقائنا العرب... وما

[1] : MORGENTHAU HANS, **politics among Nations**,4 th Ed, NEW YORK : Alfred A.KNOPF,1967,p85.

[2]: جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ت :محمد بن أحمد مفتى ،محمد السيد سليم ،(الرياض، 1989)،ص ص 84-85.

نرمي له جميعا من مصالحة والتئام وتعاون في تجاوز سلبيات الواقع والنظر بعيدا إلى المستقبل على أساس من تاريخنا الحافل المشترك ومن مقوماتنا الحضارية والثقافية، ومن القيم التي يزخر بها ديننا الحنيف في وسطيته واعتداله".

إن الانخراط ضمن دائرة العالم العربي والإسلامي، يشكل محور اهتمامات المغرب، وقد أكد الملك المغربي في أكثر من مناسبة على ضرورة استثمار النفوذ الروحي لخدمة وتوجيه الدبلوماسية المغربية ويظهر في قوله "... سنولى تكثيف جهودنا ليظل المغرب وفيا لتوجهه الدبلوماسي ولثوابت سياسته الخارجية التي يمليها عليه تاريخه العريق وموقعه الجيواستراتيجي الذي يتوسط العالم وينفتح عليه ودوره كقطب للاعتدال والتعايش والسلم وحسن الجوار"وهناك إجماع على أنه من بين أهداف السياسة الخارجية تستأثر ثلاثة منها بتأييد واسع تتمثل في استكمال الوحدة الترابية، تحسين صورة المغرب في الخارج، وأخيرا تأمين و تقوية الدفاع الوطني.

إن توظيف المحدد الايديولوجى لرسم أهداف السياسة الخارجية المغربية يتم بالاستعانة بمجموعة من الفواعل الأساسية نذكر منها :

مؤسسة إمارة المؤمنين:تستمد شرعيتها من:

أ)-**البيعة** :هي التي تحقق للملك الإجماع حول شخصه[1]وتؤكد النصوص الدستورية على أهمية البيعة التي تؤسس للولاية، حيث ينص الفصل 19 من الدستور على أن "أمير المؤمنين الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها هو حامي حمى الملة والدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة

[1]:حمودى عبد الله،**انثروبولجية الملكيات:الملكية المغربية نموذجا**،ت:محمد العفراني،(الدار البيضاء ، منشورات وجهة نظر ، 2003) عدد 19-20 ربيع و صيف، ص3.

حدودها الحقة"، فالولاية تلعب الدور الأساسي في المساهمة في تقدم واستمرار إمارة المؤمنين بواسطة رضى الناس، وهي تفرض المسؤولية على الذين يبايعون وعلى من تتم له البيعة، مما يشعر هذا الأخير بوجود أنصار له داخل المجتمع، ويمنحه ذلك الثقة بوجود مقومات لبناء النظام السياسي، وبالتالي تكون البيعة هي التي تمنح لإمارة المؤمنين الشرعية [1]،فهو يزاوج في نفس الوقت بين السلطة الزمنية و السلطة الروحية .

ب)- تأثير الطرق الصوفية:(الزاوية التيجانية):

تمارس المملكة المغربية نفوذا دينيا وروحيا بدول غرب إفريقيا ، ما حذا بدبلوماسيتها خلال السنوات الأخيرة إلى الاعتماد على هذا المحدد باعتباره من المحددات التي تربط المغرب بمحيطه الإفريقي من خلال تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية، وكذلك روابط الود والصداقة والثقة بين الشعوب، جاء في خطاب الملك محمد السادس ما يلي:"...وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي...".

تنسب الطريقة التيجانية إلى مؤسسها الشيخ أبى العباس أحمد بن سالم التيجاني 1737 – 1815م ، والمولود بعين ماضي ولاية الأغواط بالجزائر حيث أسس بفاس المغربية الزاوية التيجانية سنة 1801ثم أقام بها إلى أن وافته المنية سنة 1815م.[2] لعبت الزاوية التيجانية دورا سياسيا هاما في تكييف علاقة أفريقا بالمنطقة المغاربية خاصة مع المغرب، حيث أضحت محددا لا يستهان به في توجيه العلاقات الإقليمية

---

[1]:أفتيس حفيظ،المجال المحفوظ فى السياسة الخارجية المغربية ،دبلوم الدراسات العليا المعمقة ،كلية الحقوق أكدال، الرباط ،2004-2005،ص 26.

[2]: فريتح عمر،الطريقة التيجانية وأهميتها لسياسة الجزائر في منطقة الساحل الصحراوي 1994-1995، مذكرة ما بعد التدرج الإدارة الدولية و الممارسة الدبلوماسية ، المدرسة الوطنية للادارة.

خاصة في عهد الملك محمد السادس ، الذي أعاد صياغة علاقته بالتيجانيين خدمة للمصالح الوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية وتبرز العلاقة القوية بين الطريقة التيجانية في السنغال و المغرب فيما يلي:

هناك علاقات وروابط قديمة ومتواصلة حيث يوظف المغرب في كل مناسبة فضله في إدخال الإسلام إلى السنغال و غرب إفريقيا ، بدءا من الدولة الموحدية في القرن الحادي عشر إلى دخول الطرق الصوفية ومنها التيجانية إلى هذه البلدان في القرن التاسع عشر مما أضفى على علاقاته بالسلطة الزمنية (الدولة) والسلطة الروحية المتمثلة في شيوخ الطريقة متانة وصلت إلى حد التبعية و الهيمنة في كثير من المناسبات ، فقد عملت السلطة المغربية من خلال مطالبتها الدائمة بمرجعية الطريقة لها وحفظها ودعمها داخليا وخارجيا ذهبت إلى حد الادعاء بأن مؤسس الطريقة التيجانية يعد من أصل مغربي كونه من عائلة علوية وأن السلطات الجزائرية المتمثلة في شخص الدايات حاربوه وهجروه كرها في طريقته وأن الجزائر المستقلة تعمل دوما على تهميش الطريقة و إذلال مشايخها .ونجح المغرب إلى حد كبير في التعتيم على دور الجزائر ونضالاتها من أجل تحرير القارة وانعكس ذلك سلبا على العلاقات الجزائرية السنغالية إبان فترة حكم الرئيس سنغور الذي وجد في سياسة المغرب تجاه الطريقة التيجانية ببلاده عاملا أخر مساعدا في تدعيم موقفه المعادى للجزائر[1].

ترتكز علاقات المغرب بالطريقة التيجانية على محاور عدة :

1_الأيام الثقافية التيجانية التي تعقد في أخر أيام كل سنة تخليدا لمؤسس الطريقة حيث تكون هذه الأيام مناسبة لاجتماع كل خلفاء الطريقة التيجانية وأتباعها من السنغال وخارجه ويشارك فيه في كل مرة وفد رسمي مغربي يقوده في غالب الأحيان

وزير الأوقاف الذي يعتبر في نفس الوقت المستشار الخاص للملك الحسن الثاني لشؤون التيجانية.

2_ رابطة العلماء المغاربة والسنغاليين التي تأسست مباشرة عقب الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري الأسبق سنة 1985للسنغال والتي دشنت كرد فعل لبداية الاهتمام الجزائري بالطريقة التيجانية.

3_المؤتمرات والملتقيات حول الصوفية عموما و التيجانية خصوصا تعقد سجالا بين المغرب و السنغال[1].

4_العلاقات الشخصية مع كل خلفاء فروع الطريقة التيجانية بالسنغال،حيث خصص لكل واحد منهم إقامة و خاصة بمدينة فاس التي تحتضن قبر مؤسس الطريقة التيجانية وزاويته التي تشكل مزارا و قبلة لكل أتباع الطريقة بالسنغال وغيره.

5_ تخصيص ميزانية خاصة ومعتبرة تصرف من ميزانية الملك على أعيان الطريقة بالسنغال وبناء المساجد والزوايا وعقد اللقاءات والمؤتمرات، وهى تشكل مصدر دخل هام بالنسبة لمشايخ الطريقة بالسنغال.

6_إشراف الملك شخصيا على كل ما يمت بصلة من قريب أومن بعيد بحياة الطريقة التيجانية، وبادعائه أنه تيجاني كون أمه ذات أصل افريقى كانت تيجانية و كون أبيه تتلمذ على يد أحد أحفاد الشيخ أحمد التيجانى[2].

[1]: فريتح عمر ،المرجع السابق

المطلب الثاني:الشرعية التاريخية

يعتبر المحدد التاريخي من أهم المحددات البارزة والهامة في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية. فالإرث الحضاري والزمان التاريخي عميق جدا، ويعد المغرب إحدى أعرق دول العالم المتجذرة في التاريخ فتاريخه يمتد كأمة وكدولة وكحضارة إلى القرن الثامن عشر الميلادي.

أ)– النسب الشريف:

الانتساب لأل البيت النبوي هذا النسب الشريف يمنحه الحصانة و يؤهله لتمرير قراراته على الرعية دون اعتراض، ينص الفصل 23 من الدستور على أن "الملك شخص مقدس لا تنتهك حرمته "وفكرة القداسة التي يحظى بها أمير المؤمنين في الدستور المغربي، تلتقي مع تصور العصمة التي تعتبر الإمام شخصا مقدسا وتنزهه عن الانزلاق في الخطأ بالرغم من أن الممارسة السياسية يحكمها منطق النسبية .

ب)– المشروعية الدستورية:

دخل المغرب المرحلة الدستورية والتي ترتب عنها دسترة إمارة المؤمنين وذلك في مختلف الدساتير المغربية المتعاقبة من (1962الى 1996) وبذلك يستمد الملك شرعيته من الدستور الذي يخول له صلاحيات واسعة باعتباره حاكما يحكم، تنص المادة 19 من الدستور على أن "الملك أمير المؤمنين ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة و استمرارها..."،فالخليفة هو مصدر السلطات الدينية و المدنية ،كما أنه يستحوذ على كافة الاختصاصات تنص المادة 25على رئاسته للمجلس الوزاري والمادة 27 على الحق في حل البرلمان ،والمادة 30 على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ....

يعتبر أمير المؤمنين الفاعل الرسمي في صناعة القرار السياسي الخارجي،حيث تتجمع كل الأجهزة في يده بفعل الصلاحيات القانونية الممنوحة له[1] .

ج)- تاريخ الدولة السعدية:

تمكن المغرب تحت قيادة السعديين من إعادة وحدة ترابه وتحرير جل ثغوره،وإيقاف الأطماع الأجنبية التي كانت تهدد كيانه،خاصة البرتغالية التي أبعدها بصورة نهائية،ودخول عهد جديد من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي خلال عهد المولى احمد المنصور،الذي اعتمد في سياسته الخارجية على تعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي وتوسيع حدوده فقد ذاع نفوذه و استقرت أوضاع المجتمع المغربي منذ أواسط القرن 16م فعمرت مدن ساحلية و تراجع البرتغاليون عنها كما أسست مدن مثل تطوان و شفشاون و تارودانت و عرفت مدن أخرى توسعا عمرانيا زيادة على ارتفاع عدد السكان بسبب الاستقرار واتساع حدود المغرب بالسيطرة على الصحراء و ضم السودان.

[1]:واتربورى جون ،أمير المؤمنين :الملكية و النخبة السياسية المغربية ،ت :عبد الغنى أبو العزم ،عبد الأحد السبتى،عبد اللطيف القلق(مؤسسة الغنى للنشر ،2004،ط1)،ص 50.

المبحث الثاني:المحدد الجيوسياسى

يرى نابليون أن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية، كما يعتبر بسمارك أن الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة وأن الأفراد بإمكانهم تغيير التاريخ لكن ليس فيقدرتهم تغيير الجغرافية.

المطلب الأول: العامل الجغرافي

تعد العوامل الجغرافية محددا للنشاط الخارجي للدولة ورسم سلوكياتها تجاه الدول الأخرى، ويندرج ضمن هذه العوامل الموقع الجغرافي من مناخ ومساحة تضاريس وتشكل كلها عناصر قوة الدولة التي تؤثر على قدرتها في تنفيذ السياسة الخارجية على مركزها الدولي.ويذهب أنصار الحتمية الجغرافية وعلى رأسهم راتزل إلى التأكيد أن الجغرافيا هي التي تحدد سياسات الدول، حيث يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية، باعتباره محددا لمجالها الحيوي كما أنه يحدد التهديدات التي تعرض أمنها للخطر[1] ،فالدولة توجه سياستها الخارجية عادة إلى المناطق التي تقع ضمن حدودها الجغرافية، والدول المحاطة بالبحار تنتهج عادة سياسة خارجية مختلفة تماما في ركائزها وأهدافها عن تلك المتبعة من طرف الدول المغلقة أو الحبيسة التي لا تتوفر على منافذ بحرية (أفغانستان ،مالي بوليفيا ،منغوليا)،فلابد لهذه الدول من علاقات جيدة مع جيرانها المطلين على البحر بل وتخضع في كثير من الأحيان لشروطهم ،إن الموقع الاستراتيجي للمغرب منحها العديد من المزايا إلا أنه جعلها عرضة لأطماع الدول الاستعمارية.

[1]:سليم محمد السيد ،**تحليل السياسة الخارجية** ،(بيروت ،البوشرية،2001،ط1)،ص150.

1)- الأهمية الإستراتيجية للمغرب:

يتمتع المغرب بموقع جيوسياسى كبير حيث يقع في أقصى العالم العربي ويطل في نفس الوقت على أوربا،علاوة على ذلك فهو يشاطئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.وهو ملتقى القارتين الإفريقية والأوربية، وبالتالي فهو حلقة وصل بين حضارات مختلفة،حيث بات بمثابة مختبر حقيقي،فهو المتوسطي والإفريقي والعربي والإسلامي والمشبع بتراث مزدوج شرقي وغربي وفى هذا الصدد يقول الملك الراحل الحسن الثاني:"من أجل ما للمغرب من مؤهلات وما له من موقع جغرافي،وماله من تقاليد تاريخية فإن بلادهكانت وما تزال بلادا منفتحة على العالم تكره العزلة وتأبى الانطواء على النفس،وهكذا أدركنا منذ الزمن البعيد ما يمكن أن يعود إلى المغرب من عوائد بفضل تعاون واسع يحترم سيادتنا واختياراتنا الإسلامية وحرية قرارنا المطلقة"[1].

إن هذا الموقع الجغرافي المتميز،قد حكم على المغرب بنهج سياسة الانفتاح على كثير من الفضاءات ، ومن بينها الفضاء الأوربي،حيث إن الجوار الجغرافي وإفرازات المرحلة الاستعمارية،والإغراءات الأوروبية،جعلت المغرب يعتبر الارتباط العضوي بالمجموعة الأوروبية مصلحة وطنية جيوسياسية.

[1]:صديقي سعيد، صنع السياسة الخارجية المغربية،أطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية ،جامعة محمد الأول ، وجدة، ص 263.

الخريطة رقم 07 تبين الموقع الجيواستراتيجي للمغرب

المصدر :

http://arabic.mapsofworld.com/morocco/index.html

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد من بين محددات السياسة الخارجية للدولة و توازناتها على المستوى الاقليمى والدولي ،والواقع أن امتلاك الدولة للموارد يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي[1] ويؤهلها للدخول في علاقات خارجية مكثفة تكون ورقة ضغط في يد صناع القرار لممارسة تأثيرهم على السياسة العالمية سيما في تشكيل محاور وتحالفات جهوية ودولية ، وأن افتقار الدول لهذه الموارد أدى إلى نشوب العديد من الحروب.

وتشمل الموارد مصادر الطاقة (كالبترول ،الفحم والغاز)والمواد الخام (كالحديد البوكسيت والقصدير)بالإضافة إلى الثروات الحيوانية (كالقمح والذرة)والموارد الزراعية (كالقطن والجوت) ،أن توفر الدولة على هذه الموارد يجعلها تلعب دورا محوريا للتأثير في السياسة الخارجية للدول .

إن افتقار المغرب للثروات الطبيعية ذات البعد الاستراتيجي دفع به إلى انتهاج سياسة توسعية خاصة في الجنوب نظرا لما يتمتع به إقليم الصحراء الغربية من ثروات سطحية وباطنية ، كل ذلك أهله للبروز أكثر على الساحة الإقليمية والدولية خاصة في ظل الغياب الدبلوماسي للمغرب في أمريكا اللاتينية وإفريقيا الشرقية وجنوب شرق أسيا .

فقلة الموارد في المغرب جعلته يتقرب من الغرب وتعويض ذلك النقص بسلسلة من التنازلات كربط علاقات مع إسرائيل ،ومحاولته الجادة في احتضان قاعدة أفريكوم في

[1]:سليم محمد السيد،المرجع السابق، ص155.

الساحل الافريقى وحلف الشمال الأطلسي مقابل وعود باستغلال ثروات إقليم الصحراء الغربية .

بالإضافة إلى تقدمه بطلب رسمي قصد الانضمام إلى المجموعة الأوربية سنة 1985،وقد حصل المغرب بعد تبني الاتحاد الأوربي لسياسة الجوار مع الضفة الجنوبية للمتوسط، على وضع متقدم "أكثر من الشراكة وأقل من العضوية،ويبرر المغرب ذلك المسعى كونه يشكل توجها سياسيا يمليه بالأساس اعتبار المغرب بمثابة القاعدة الخلفية أو العمق الاستراتيجي الذي تحتاج إليه المجموعة الأوربية خاصة مع توسعها [1].

[1]:المسارى محمد العربى ،**المغرب و محيطه**،(الرباط،مطبعة الهلال ،1998،ج1)،ص 272.

المطلب الثالث: العامل السكاني

هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة ،إذ أن الدولة القوية في المجالات السياسية ،لها حجم مناسب من السكان شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي ،إن هذا الترابط بين حجم السكان و قوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة و فرنسا واليابان.

يرى أنصار الحتمية الجغرافية أن حجم السكان هو أكثر محددات قوة الدولة أهمية. وقد استند أنصار هذا الرأي على التجارب التاريخية الماضية ، حيث كان لكثرة عدد سكان الدولة دور ايجابي وهام في زيادة أفراد القوات المسلحة، و يبررون مقولتهم بوجود علاقة جدلية بين حجم السكان وقوة الدولة، أي كلما ازداد حجم السكان كلما ازدادت القوة المحتملة للدولة، فزيادة عدد السكان يمكن الدولة من تجاوز النقصفي مكونات القوة[1] على اعتبار أن القوى الكبرى تحظى بمكانة دولية بتوفر حجم سكاني كبير نسبيا، وقد استند أنصار هذا الرأي على التوسع الاستعماري البريطاني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتوسع الاستعماري الألماني والإيطالي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين[2].

وعلى العكس من ذلك، قد يكون العامل السكاني عنصرا سلبيا، يضعف دور الدولة ويقلص من حريتها في ممارسة سياستها الخارجية، ويظهر هذا بشكل عام في بلدان العالم الثالث ومنها المغرب، حيث صار عدد السكان في العديد من هذه البلدان عبئا وعالة على الدولة وعامل تخلف، بدلا من أن يكون عامل نهضة وتقدم، وذلك بسبب

---

[1]:ORGANSKIA.F, ***World politics***, ,(New York, 2nd, Knopf, 1968),pp.203-204.

[2]:CHOUCRI Nazli, ***Population Trend and protracted Social Conflict***, Unpublished manuscript, p.25.

غياب التوزيع البشري المتوازن وضعف الإعداد والتكوين السكاني المتطور، وأحيانا كما نلاحظ في المغرب سوء استغلال وتوظيف العناصر البشرية المؤهلة، مما ينجم عنه بطالة الخريجين وحاملي الشهادات العليا، وتخلفا رهيب في مستوى التنمية الاجتماعية، إذ تذيل المغرب قائمة الترتيب في العالم فيما يخص مستوى التنمية الاجتماعية في عام1999.

وهذا ما دفع بالمغرب إلى قبول التبرعات والهبات من المنظمات الدولية وقبول القروض التي من شأنها أن تحد من استقلاليته على المستوى الدولي بسبب عجزه في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المبحث الثالث:المحدد السياسي

تناولنا فيه أهم الركائز التي تبنى على أساسها المصالح المغربية كمطلب أول ، ثم انتقلنا إلى التعريف بالهيئات التشريعية ،التنفيذية و القضائية في المطلب الثاني ، ثم عرجنا على الجماعات الداخلية المؤثرة في صنع القرار المغربي كمطلب ثالث.

المطلب الأول:محاور السياسة الخارجية المغربية

أ)- تعريف المصلحة الوطنية:

تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وهي مرتبطة بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، بتعبير أخر المصلحة الوطنية هي مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالها السياسي واندماجها الاقليمى عن طريق حماية حدودها الدولية بوسائل متعددة منها توازن القوى والأحلاف .

إن المصالح الوطنية تمثل المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية. فالمصالح الوطنية إذن هي المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية أو المعايير النهائية التي بموجبها تصبغ الدولة أهدافها ومقاصدها، وترسم سياستها الخارجية وباستراتيجيتها وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسساتها الدستورية وعلى أساس مشاركة أكبر قطاع ممكن من الأجهزة المختصة. هناك علاقة تكاملية بين حماية المصالح الوطنية للدول، وتعزيز قوة الدولة الوطنية

في المفهوم الشامل.ولكن نجد على الصعيد العملي أن هناك باستمرار تفاوت [1]بين القوة والمصلحة الوطنية حتى لأكبر الدول وأغناها. فحاجات الدول ومجتمعاتها وتطلعاتها لانهائية.ولا توجد دولة تتمتع بعناصر قوة كافية لذلك لابد من وضع سلم أولويات للمصالح والمفاضلة بينها .ومن المعروف أن مفهوم القوة نسبي ديناميكي مثلما أن المصالح الوطنية متغيرة من حيث المضمون والأولوية.ولهذا نجد أن ثبات المصالح الوطنية خلال فترة من الزمن هو أمر نسبي ويعتمد على طبيعة المصالح الوطنية نفسها، خاصة السياسية منها .

ب)- ثوابت السياسة الخارجية المغربية:

حدد الدستور المغربي المصالح الوطنية في السياسية الخارجية المغربية في نقاط :

1- **قضية الصحراء الغربية:**حيث تحتل مسألة الوحدة الترابية للمملكة المغربية مصلحة وطنية عليا ولها الأولوية على كل القضايا ويدافع المغرب عن مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء الغربية وقبول التفاوض حول هذه المبادرة وقد تبنّى المغرب مقترح المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر لسنة 2001، الذي اصطلح على تسميته بالحل الثالث، والقاضي باحترام الوحدة الترابية للمغرب بما في ذلك سيادته على الأقاليم الجنوبية مع منح سكان الصحراء صلاحيات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية، في ظل رفض مغربي مطلق بتطبيق اللائحة الأممية 1514 والقاضية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

---

[1]: محمد بوبوش ، **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية** ، نقلا عن الموقع http://www.oujdacity.net/national-article-21503-ar:

غير أنه يتماطل في إجراء الاستفتاء ويتحجج بالعراقيل والمعوقات التي يضعها البوليساريو والتي جعلت تطبيقه مستحيلا على أرض الواقع،وبات البحث عن حل سياسي واقعي ومتوافق بشأنه أمرا محسوما لإخراج قضية الصحراء من المأزق الذي وضعت فيه، وبالتالي فإن المغرب يرى أن مصلحته تكمن في الإبقاء على الوضع القائم.

2- تعزيز البعد ألمغاربي للدبلوماسية المغربية:

يتمسك المغرب بفضائه المغاربى بحكم انتمائه الطبيعي والحضاري لهذه المنطقة ويسعى إلى بناء اندماج اقليمى متكامل ومتجانس، وضمان الأمن الجماعي للمنطقة عبر تجاوز رواسب ومخلفات الماضي لتعزيز الشراكة الجهوية وبعث التعاون المغاربى عبر تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية حيث طالب الطرف المغربي في أكثر من مناسبة بضرورة فتح الحدود البرية الجزائرية المغربية المغلقة منذ 1994غير أن الجزائر التي عانت في العشرية السوداء من التدخلات المتكررة للمغرب سيما إغراق السوق الجزائرية بالمخدرات والحشيش وكذلك الدعم اللوجستى للتنظيمات الإرهابية ،بالإضافة إلى التعنت المغربي حيال تسوية سلمية لنزاع الصحراء الغربية كل ذلك يدفع الطرف الجزائري إلى وضع شروط .

3-التضامن مع القضايا العربية و الإسلامية[1]:

يعد التضامن العربي والوحدة العربية من المصالح الوطنية الإستراتيجية للمملكة المغربية، وتحتل قضايا العالم الإسلامي وحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة أولى اهتمامات المملكة والتي جوهرها الدفاع عن فلسطين وعروبة القدس وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والعمل على تحرير الوطن العربي من الهيمنة والنفوذ الأجنبيين، وكذلك العمل من اجل تنقية الأجواء العربية وإحياء العمل العربي المشترك وتعمل الحكومة على تفعيل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ووضع الأسس القوية لشراكة عربية مندمجة وبناء نظام جماعي حيوي يهدف إلى تطوير آليات العمل العربي المشترك، نظام متجدد وفعال، يوفر الشروط الموضوعية للتعاون البيني وتشجيع الاستثمار وتأهيل الاقتصاد والإنسان العربي وتحسين أدائه، نظام حديث كفيل برفع تحديات العولمة والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال، وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في مراعاة لخصوصيات ومقومات كل بلد وشعب بإرادته المستقلة وحسب وتيرة تطوره.

---

[1]: محمد بوبوش،" **قضايا السياسة الخارجية المغربية من خلال البرنامج الحكومي** "،نقلا عن الموقع:

http://www.oujdacity.net/national-article-21503-ar

4-العلاقات المغربية الخليجية:

بعد التضييق الذي مورس على المغرب في جواره الاقليمى سيما انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية في 1984بعد انضمام الجمهورية العربية الصحراوية، وفشل الاتحاد المغاربى وتجميد عضويته وآليات عمل هياكله ،وتراجع الشراكة الغربية مع الحليف المغرب خاصة في القضايا الأمنية وقضايا الإرهاب وتفضيل الولايات المتحدة الأمريكية للشريك الجزائري بحكم خبرتها الواسعة في الميدان ،لم يجد المغرب من سبيل سوى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي،بالرغم من أنه لم يتقدم بطلب للانضمام لكن المجلس قام بتوجيه الدعوة، إن المصالح كانت دائمًا هي المحرك الأساسي لأية فكرة سياسية مع ضرورة عدم إغفال عنصر المصلحة .

5-التوجه نحو الشراكة جنوب – جنوب :عرفت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا تطورا لافتا خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار إعادة رسم السياسة الإفريقية للمملكة من أجل إعطاء التعاون جنوب-جنوب، بعده الإنساني والتضامني، مدلوله الحقيقي القائم على تعزيز الروابط التاريخية العريقة مع القارة الإفريقية .وتقوم هذه الرؤية على فلسفة تلغي المنطق الضيق للمصلحة الوطنية وتجعل من التعاون جنوب جنوب جسرا للتضامن مع الشركاء الأفارقة حيث يأخذ بعين الاعتبار، إضافة إلى المصير المشترك ، التجذر التاريخي للمغرب في القارة السمراء وقد جعل المغرب من قضايا التنمية في إفريقيا أولوية أساسية في نشاطه الدبلوماسي داخل مختلف المحافل الإقليمية والدولية ،وأعلن الملك محمد السادس في القمة الإفريقية –الأوروبية التي انعقدت بالقاهرة في أفريل 2000عن إلغاء جميع ديون البلدان الإفريقية الأقل نموا تجاه المملكة المغربية وعن رفع كل الحواجز الجمركية ويشير المتتبعون أن دبلوماسية العهد الجديد للمغرب عرفت تطورا لافتا على المستوى الإفريقي، تجلى في إعادة توجيه سياستها نحو البعد الديني، وتعميق الارتباطات الدينية، والتي ظلت

وثيقة ولا تزال، وتجليات هذا الارتباط متعددة وبارزة في النهل المشترك من المذهب المالكي، وهو السائد في كثير من الدول الإفريقية وفي الطرق الصوفية.

6 –تقوية الشراكة الأورومغربية: لاريب أن الموقع الجغرافي المتميز،قد حكم على المغرب بنهج سياسة الانفتاح على كثير من الفضاءات ، ومن بينها الفضاء الأوربي،حيث إن الجوار الجغرافي وإفرازات المرحلة الاستعمارية، والإغراءات الأوروبية جعلت المغرب يعتبر الارتباط العضوي بالمجموعة الأوروبية مصلحة وطنية جيوسياسية،وصل إلى حد تقديم طلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الأوربية سنة 1985، وقد حصل المغرب بعد تبني الاتحاد الأوربي لسياسة الجوار مع الضفة الجنوبية للمتوسط، على وضع متقدم "أكثر من الشراكة وأقل من العضوية.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية الرسمية

أ)-السلطة التنفيذية

أولا:المؤسسة الملكية

تحتل المؤسسة الملكية مركز الصدارة في صناعة القرار المغربي[1]أين يتمتع فيها الملك بصلاحيات واسعة تؤهله للعب دور محوري بسبب امتلاكه لمصادر القوة ، ما يضفى على شخصيته الطابع الكاريزمي، حيث يتجاوز الملك أية سلطة رقابية و هذا عكس ما نجده في الدول الديمقراطية أين يخضع الرئيس للرقابة من قبل السلطة التشريعية و حتى التنفيذية ، أي فصل تام في السلطات وفقا للدستور .

بعد استقلال المغرب سجل الملك حضورا قويا في مجال السياسة الخارجية ،حيث طغى التصور الاسلامى التقليدي على فكر الملك الذي يعتبر أن السلطة هي كل لا يتجزأ و لا يمكن أن تكون إلا بيد الخليفة، معارضا بشدة مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره المشرع والمنفذ حيث يؤكد على ذلك بقوله أن "مأمورية أمير المؤمنين أن يكون ظل الله في الأرض ورمحه ، الظل الذي يستظل به والرمح الذي يدافع به "[2].

---

[1]: العزى سويم ،**المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث**،دراسة تحليلية نقدية (المركز الثقافي العربي ،1987،ط1)،ص 148.

[2]: من كلمة الحسن الثاني لدى تعيينه لقيادات عسكرية أنظر : انبعاث أمة ،الجزء 24،ط1،الرباط، المطبعة الملكية ،1979،ص99.

من هنا يتبين لنا أن المؤسسة الملكية في المغرب تبقى المهيمنة على مقاليد السلطة بحيث يرفض الملك الملكية الدستورية التي بموجبها يفوض كل سلطته بحيث يصبح يملك و لا يحكم[1].

المجال المحفوظ للملك :

تبقى السياسة الخارجية المغربية حكرا على الملك لا سيما ما يتعلق بخياراتها الأساسية و الإستراتيجية ، بعبارة أخرى "فان الشؤون الخارجية للمغرب تتبع أساسا من المجال المحفوظ للملك "[2]ويستند المجال المحفوظ على أسس دستورية بالإضافة إلى الأسس السياسية.

1-الأسس الدستورية :

منح المشرع من خلال الدستور المغربي صلاحيات واسعة للملك،بحيث جعله يستفرد بكافة السلطات بصفته حاكما يحكم[3] ،وبالتالي فان الصلاحيات الممنوحة للوزير الأول و الوزراء ما هي إلا سلطات على أساس التفويض[4] .

غير أن هذا التفويض لا يمس إلا جانبا من السلطات التي يتمتع بها الملك في ميدان السياسة الخارجية حيث ينص الفصل 31 من الدستور على ما يلي:

-يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية و المنظمات الدولية.

---

[1]:مقتطفات من حوار أجرته جريدة le Monde الفرنسية مع الملك الراحل في صيف 1992،أنظر :انبعاث أمة ،الجزء 37، (الرباط ،المطبعة الملكية،1992، ط1)،ص275.

[2]: تصريح مستشار الحسن الثاني أحمد رضا كديرة لمجلة jeune Afrique عدد 23،1994جانفى 1980.

[3]: Sehimi Mustapha, **le roi arbitre ou guide**, édition RIpem n° 14 et 15pp 139-154

[4]:الناصر عبد الواحد،"**الخصائص المميزة لدستور 1992المتعلقة بتطبيق القانون الدولي في المغرب**" ،(مجلة المناهل ،العدد 4، فيفرى 1993) ،ص240.

-يوقع على المعاهدات و يصادق عليها، غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب أعباء مكلفة لـ مالية الدولة إلى بعد الموافقة عليها بقانون.

-يصادق على المعاهدات التي يمكن أن نكون غير متفقة مع نصوص الدستور بإتباع المسطرة المنصوص عليها في ما يرجع لتعديله.

-يعد الملك المسير الوحيد للسياسة الخارجية المغربية، و أن هذه السياسة تدخل في المجال المحفوظ الخاص به.

أما نص الدستور في الفصل 35 ينص " إذا كان التراب المغربي مهدد أو وقعت أحداث من شأنها أن تمس بسير المؤسسات الدستورية ،يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس المستشارين ،و رئيس المجلس الدستوري ، و توجيه خطاب إلى الأمة و اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ..."[1]

هذا الفصل يجعل مسؤوليات الدفاع مركزة في يد الملك و أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية و له حق التعيين في الوظائف العسكرية [2].

كما أن إعلان الحرب يتم تحت رئاسته في مجلس وزاري مع استشارة مجلس النواب والمستشارين ،كما يعزز الفصل 28 من الدستور سلطة الملك في مجال السياسة الخارجية حيث ينص على "أن الملك يخاطب الأمة و البرلمان و يتلى خطابه أمام كلا المجلسين ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش "، فهي خطابات تتعلق بالقضايا المصيرية للأمة كالخطاب الذي وجهه الحسن الثاني أمام البرلمان حول

---

[1]:الفصل 35 من الدستور .

[2]:الفصل 30 من الدستور .

تطورات قضية الصحراء الغربية ،بالإضافة إلى خطاب العرش لسنة 1991الذى حدد فيه موقف المغرب من اجتياح العراق للكويت .

أما الفصل 19 من الدستور فيبرز المسؤولية المزدوجة فهو من جهة "الممثل الأسمى للأمة "

وضامن استقلال الأمة ووحدة المملكة في حدودها الحقة ،وهو الراعي الأول للسيادة الوطنية هذا يعنى أن هذا الفصل يمنحه حرية التصرف باتخاذ مبادرات تتعلق بالشأن الخارجي[1].

2-الأسس السياسية:

الواقع أن المغرب لا يختلف كثيرا عن باقي دول العالم الثالث أين تتجمع كافة السلطات في يد الحاكم أو الرئيس مع سيادة السلطة التنفيذية أي سيادة النمط الأبوي لعملية صنع القرار[2] "وفى نفس السياق يؤكد د .بهجت القرني على هيمنة الاقتراب النفسي على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بفعل شخصانية أنظمتها السياسية.

وبالبحث عن الأسباب التي تقف وراء انفراد الحاكم بكافة الصلاحيات هو ضعف التنظيم الحزبي والهياكل التشريعية ، بالإضافة إلى ضعف تجربة الأحزاب في إدارة هذا الجانب من السياسة العامة للدولة فقد تعود الملك الاعتماد على شخصيات

---

[1]: CHEIKH Abdelhaq, ***La politique étrangère des partis politiques****: cas de p. p.c de l'Istiqlal et l'U.S.F.P*, Mémoire de DES en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1987.

[2]:قرني بهجت و هلال على الدين ،**السياسات الخارجية للدول العربية و تحديات المستقبل**،(جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد و العلوم الإنسانية ،1994،ط1)ص228.

غير متحزبة على رأس وزارة الشؤون الخارجية وحتى الشخصيات التي عرفت بانتماءاتها الحزبية كحزب الاستقلال فقد ظل وفيا للتوجهات التي يحددها الملك وملتزمة بقراراته، فاحتكار الملك لمراكز القرار جعله همزة وصل بين النظام السياسي والمحيط الدولي، ما عمق أكثر من نفوذ الملك ارتباطه بالبعد الديني فهو بالنسبة للمغاربة أمير المؤمنين مع استمرارية المغرب المحافظة على التقاليد الموروثة منذ القدم و الفصل 19 من الدستور المغربي يعتبر ملك المغرب" أميرا للمؤمنين".

إن إستراتيجية الملك تهدف إلى تحجيم وتقزيم دور المؤسسات المنتخبة [1]عبر استخدام مؤسسة "إمارة المؤمنين"لإضفاء الشرعية على التوجهات والقرارات السياسية حيث يتم توظيف البعد الديني في توجيه وقيادة السياسة الخارجية و الداخلية على حد سواء .

في حالة انكفاء القواعد الدستورية ، يلجأ الملك إلى الغطاء الديني مثلما حدث في أكتوبر1981حين أصرت المعارضة على سحب الثقة من البرلمان رغم التحذيرات التي وجهها الملك بحل الحزب ووضعه خارج إطاره القانوني حيث أعلن "أن أمير المؤمنين يتبرأ من هذه الجماعة بسبب خروجهم عن جماعة المسلمين "،فإذا كان الملك الدستوري لا يمكنه النظر في الأمر ، فان أمير المؤمنين و ذلك بموجب الكتاب والسنة عليه أن ينظر في ذلك "[2]

---

[1]: LEVEAURémy**, réaction de l'islam official au renouveau islamique au Maroc** ,A.A .N,1979,p216

[2]:الخطاب الملكي عند افتتاحه لدورة أكتوبر 1981،أنظر :انبعاث أمة ،الجزء السادس و العشرون ،الطبعة الأولى ،المطبعة الملكية ،الرباط ،1981،ص 360.

وتتجلى مظاهر انفراده باتخاذ المبادرة في مجال السياسة الخارجية ،قيادته للمسيرة الخضراء[1] والطابع الديني الذي اتخذته ،بالإضافة إلى الإجماع الوطني الذي حققته حول هذه القضية .

إن انفراد الملك بصياغة و بلورة القرارات المصيرية التي لها ارتباط بالمصلحة العليا للوطن تمر بدون الرجوع إلى المؤسسات الرسمية، بل عرفت بطابعها اللانظامي، فهي تجرى خارج القواعد الدستورية والمنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم

فانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984بعد قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية جاء بناءا على قرار انفرادي للملك[2].

يباشر الوزير الأول بتنفيذ القرارات غير أنه ليس مكلفا بشرح السياسة المرسومة[3]، فهو مجال خاص بالمؤسسة الملكية ،أما عن كيفية تنفيذ القرارات فكان الملك يحرص على تطبيقها وفق مبدأين اثنين السرية و التنفيذ عبر التفويض.

السرية في التنفيذ:

انتهج الملك الحسن الثاني الدبلوماسية السرية [4] في القضايا المصيرية و الحساسة والتي لها علاقة بأمن ومستقبل الدولة هذا تجنبا لردود الفعل الداخلية و الخارجية من

---

[1]: BENOMARI Mohamed, *Essai sur quelques déterminants de politique étrangère marocaine* Mémoire de D.E.S. en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1994-1995

[2]:أشركي محمد، الوزير الأول:مركزه و وظيفته في النظام المغربي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1985، ص118.

[3]:أشركي محمد، نفس المرجع ص193.

[4]: JANATI-IDRISSI Abdelhaq, ***Relations internationales : Elaboration, pratique, et systématisationdoctrinale***,(Oujda., Institution Marocaine du Livre, , 1997), p.85.

جهة، ومن جهة أخرى تفاديا لتسرب المعلومات قبل تحقيق النتائج المرجوة فالاتصالات التي أجراها الملك الحسن الثاني مع القادة الإسرائيليين تعد من أهم القرارات التي طبق فيها الملك دبلوماسية حذرة طبعتها السرية والتكتم الكبيرين ، كما أن قرار تنظيم المسيرة الخضراء عرف هو الأخر الطابع السري .

وإذا كانت المسيرة الخضراء و ما تجسدها من أهمية جيوإستراتيجية تستدعى المخاطرة، فان العلاقات المغربية الإسرائيلية قد عرفت على الدوام السرية ،حيث عمل الحسن الثاني على تنظيم معاهدة "كامب ديفيد " منذ جانفى 1975[1]، وكان إسحاق رابيين أول مسؤول اسرائيلى يزور المغرب بشكل سرى في أكتوبر 1976 [2] من هنا تتضح لنا الرؤية ارتباط المغرب بدوائر صنع القرار الغربية والإسرائيلية ،كما لعب المغرب دورا في المفاوضات السرية التي مهدت لاتفاقية أوسلو المعروفة بغزة وأريحا وبعد التوقيع على الاتفاقية في 13سبتمبر 1993 عرف اليوم الثاني من الاتفاقية الزيارة العلنية [3]التي قام بها اسحق رابين شاكرا الملك على المجهودات التي بذلها لتسهيل الاتفاق واعتبره مهندس هذا الحدث التاريخي.

---

[1]: محمد حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل،عواصم الحرب و عواصم السلام** ، (بيروت ،1996،ط1)ص ص 248-285.

[2]: حسنين هيكل محمد ،نفس المرجع ،ص ص284-285.

[3]: الجناتى الادريسى عبد الحق ، دول المغرب العربي في انطلاق مسلسل السلام العربيالاسرائيلى ،المجلة المغربية للدراسات الدولية ،العدد الأول ،ماى 1998،ص104.

2-التفويض في السياسة الخارجية :

إن التفويض الذي خص به الملك معاونيه و مستشاريه يتعلق فقط بالمسائل الثانوية و القرارات الروتينية [1]نظرا إلى تعدد مهامه و كثرتها ، فهذا التفويض لا يعنى التنازل عن السلطات و قد أكد ذلك بوضوح قائلا " أن الملكية عريقة في المغرب ،و يمكن أن أفوض سلطاتي ، لكن ليس لي الحق في أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي "[2].

وقد نص الفصل 19 من الدستور المغربي أن السلطة من اختصاص أمير المؤمنين ويجب أن تمارس من قبله أو من خلاله بواسطة التفويض و الذي لا يعنى بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة ، و إنما هو نوع من ممارستها عبر وسيط دون أن يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مستقلة و دون أن أكون له أية مبادرة في[3]اتخاذ القرار.

ثانيا : المؤسسات الحكومية

تعمل المؤسسات الحكومية المغربية بتفويض من الملك أو قد تكون محل استشارة فى المجالات التقنية [4]كون الملك هو مصدر السلطة في الدولة، فالحكومة تعتبر هيئة مكلفة بالتسيير،على اعتبار أن السلطة مكرسة فى جهاز أعلى هي المؤسسة الملكية[5]، أما الوزراء فهم معنيون بتطبيق القرارات الروتينية للمؤسسات الحكومية

---

[1]:LAHBABI Mohamed,***Le gouvernement marocain à l'aube de XXèm siècle***(Rabat ,TechniquesNord Africaines), p.73.

[2]:حوار الحسن الثاني مع جريدة le Monde في صيف 1992 أنظر :انبعاث أمة ،المرجع السابق ،ص 274.

[3]:شقير محمد ،**القرار السياسي في المغرب** ،(دار الألفة ،1992)، ص 210.

[4]: أزواغ محمد ،اختصاصات رئيس الدولة فى النظام الدستوري المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام ،جامعة محمد الخامس ،الرباط ،1992، ص 130.

[5]: شقير محمد،المرجع السابق ، ص38.

باعتبارهم مساعدين للملك يعملون بناءا على أوامره وتوجيهاته[1]،ومن هنا يمكن القول أن الجهاز التنفيذي مكلف بتطبيق السياسة الخارجية وترجمتها يوميا على أرض الواقع.و حتى يتسنى لنا فهم عمل الحكومة فى صنع السياسة الخارجية سوف نتطرق إلى :

1-الوزير الأول: تتمثل السلطات التي يملكها الوزير الأول حسب المنظومة الدستورية المغربية في السلطات التنفيذية،ودور الوزير الأول هو دور المعين للملك ،فالوزير الأول يعتبر مساعدا للملك يعمل بناء على تعليماته وتوجيهاته(تطبيق الأوامر الملكية)[2]،و أي كان توجه الحكومة فهي دائما تعمل تحت إشراف مسؤولية الملك الذى يترأس المجلس الوزاري، أما عن مساهمة الوزير الأول في صنع السياسة الخارجية المغربية فهي تنحصر في التفويض في السلطات التي تؤهله لإجراء مفاوضات أو التوقيع على المعاهدات بالإضافة إلى شرح وتنفيذ السلوك الحكومي أمام البرلمان اعتمادا على التقنيات البرلمانية .يبقى دور الحكومة و الوزير الأول على وجه الخصوص هو تنفيذ القرارات الملكية ، و القوانين المنصوص عليها من طرف البرلمان[3].

يباشر الوزير الأول باقي صلاحياته كالرد على استفسارات وتساؤلات البرلمانيين لتفسير السلوك الحكومي أمام البرلمان و هي فرصة لشرح مواقف المغرب من بعض القضايا الخارجية.

---

[1]: بوطالب عبد الهادي ،**النظم السياسية المعاصرة**،(دار الكتاب 1981،ط1)ص ص194-215

[2]:أشركي محمد ،المرجع السابق ،ص 115.

[3] :IHRAI Saïd, ,**pouvoir et influence :Etat ,partis et politique étrangère au Maroc**,(paris ,édition puf,1984), p.29.

نلاحظ أن الدستور المغربي منح مكانة متميزة للملك ، ما أدى الى ضعف عمل الحكومة التي ليست سوى جهازا محدود الفعالية في سن القوانين واتخاذ المبادرات، فهو جهاز تابع للملك تقتصر مهمته في تنفيذ القرارات،وقد عبر عن ذلك و فى أكثر من مناسبة الوزير الأول وباقي الوزراء لدى قيامهم بمهام أو مشاريع معينة بأنهم يفعلون ذلك تطبيقا للسياسة الملكية .

2-وزارة الشؤون الخارجية: يعود تاريخ نشأتها إلى استقلال المغرب سنة 1956 ،بناءا على الظهير المنشئ للوزارة الصادر عن سلطة الملك محمد الخامس و قرار المجلس الوزاري ، وهي من الوزارات السيادية التي تخضع لنمط خاص في التنظيم وفي علاقتها مع مؤسسة رئاسة الدولة. ويعتبر وزير الشؤون الخارجية المؤهل لتمثيل الدولة في المحافل الدولية بموجب وظائفه دون الحاجة إلى سلطات التفويض ،ومن اختصاصاته إعداد وتنفيذ عمل الحكومة في الميادين التي تهم علاقات المغرب الخارجية، وتنمية التعاون والتنسيق مع الحرص على التوفيق بينها وبين سياسة المغرب الخارجية[1]،أما عن كيفية مساهمة وزارة الشؤون الخارجية في صنع القرار الخارجي المغربي فهي تتم عبر قناتين أساسيتين الأولى اعتبار وزارة الشؤون الخارجية الهيئة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية، والثانية اعتبار وزير الخارجية الرئيس الإداري للوزارة .

أما عن الوظائف التي يمارسها وزير الشؤون الخارجية فهي ذات طابع تنفيذي أو تنسيقي،الأمر الذي يجعل منه في الأخير مجرد وكيل لرئيس الدولة في الشؤون

[1]: المادة الأولى من المرسوم رقم 864-94-2.

الخارجية،وهذا الوضع سائد في مختلف الأنظمة السياسية، حتى المتقدمة منها، إذ يخلو دور وزراء الخارجية من عناصر المبادرة واتخاذ القرارات المستقلة[1].

للدول[2]، ويتمثل عمل وزراء الخارجية في هذه الحالة في التحضير لعقد هذه الاجتماعات و المؤتمرات التمهيدية .

بالإضافة إلى اعتماد الملك مباشرة على دبلوماسية المبعوثين الخاصين التي قلصت إلى حد كبير من هامش تحرك وزير الخارجية، خاصة في القضايا الإستراتيجية والحساسة، إذ كان الملك الراحل يفضل إرسال مبعوثين خاصين سواء كانوا مستشارين مقربين أو موظفين سامين في السلك الدبلوماسي، وأحيانا شخصيات حزبية.

ب)-السلطة التشريعية:

تتمثل أهم مساهمات البرلمان المغربي في مجال السياسة الخارجية في مراقبة عمل الحكومة باستعمال مختلف آليات الرقابة البرلمانية، و تتنوع هذه الآليات حسب اختصاصها إلى :

أ-الآليات القبلية: يملك البرلمان الحق في مراقبة إعلان الحرب، الى جانب سلطته في التصويت وإقرار ميزانيات الدولة، سواء تعلق الأمر بقانون المالية الذي يتناول الميزانية العامة للبلاد ، أو تعلق الأمر بالميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون،و يستخدم البرلمان هاتين الأداتين التقليديتين لممارسة رقابته القبلية على

---

[1]:غازي صلاح نهار ،القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج 1990-1991،دراسة فى المتغيرات الداخلية المؤثرة فى صناعة القرار ،(عمان ،دار مجدلاوى،1993، ط1)،ص40.

[2]:صبري إسماعيل عبد الله، **الإستراتيجية و السياسة الدولية-المفاهيم و الحقائق الأساسية**،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية،1979،ط1)، ص324.

السياسة الخارجية للدولة، فالملك هو الذي يخول له الدستور سلطة إعلان الحرب و يكتفي البرلمان بالحصول على إشعار مسبق قبل إعلان[1] الحرب ولم يرد فى الدستور المغربي نص صريح بضرورة استشارة الملك للبرلمان أو أخذ رأى نواب الأمة فى هذه المسألة .

كما يملك البرلمان الحق في الاستماع إلى وزير الشؤون الخارجية بخصوص النقائص المسجلة في عمل الجهاز الدبلوماسي في الخارج .

ب- الآليات البعدية: يقصد بالآليات البعدية تلك الآليات الرقابية التي يلجأ إليها البرلمان لإقرار تصرف ما أبرمته الحكومة ، أو محاسبتها على سلوك أو نشاط ما قامت به مسبقا.

يستخدم البرلمان نوعين من الرقابة البعدية النوع الأول هو حقه في الموافقة على المعاهدات التي تلزم مالية الدولة أو رفضها، وهذا بعد توقيع الحكومة على مثل هذه المعاهدات حيث ينص الفصل(31) من الدستور على ما يلي "يوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون" ، أما النوع الثاني فيتمثل فيما يملكه من حق في استعمال الآليات الرقابية البرلمانية التقليدية و تنقسم إلى أداتين، الأولى هي حق البرلمان في تشكيل لجان لتقصي الحقائق، والثانية تتمثل في الأسئلة بنوعيها الشفوية أو الكتابية وهى الأداة الأكثر استعمالا في مجال المراقبة البرلمانية للجهاز الحكومي في تنفيذه للسياسة العامة للدولة.

[1]: الدستور المغربي،الفصل 74، يقع إشهار الحرب بعد إحاطة مجلس النواب و مجلس المستشارين علما بذلك.

إذا تصفحنا النشاطات الدبلوماسية نرى أن من جملة الانشغالات التي حظيت باهتمام كبير من طرف البرلمان المغربي منذ نشأته حتى الآن قضية الصحراء الغربية حيث عمل البرلمان المغربي على شرح الموقف الرسمي من هذه القضية على المستوى الدولي، ورغم الحصيلة المحدودة لهذا العمل المكثف والدؤوب إلا أنه لا يمكن إهماله. ويظهر اهتمام البرلمان المغربي بقضية الوحدة الترابية في الجلسات الخاصة والاستثنائية التي كان يعقدها لمناقشة تطور قضية الصحراء الغربية، كما يظهر هذا الاهتمام كذلك في تقديمه للمذكرات ومشاركته في مناقشات دولية بخصوص هذه القضية كلما أتيحت له فرصة ذلك.ولتقييم حصيلة عمل البرلمان المغربي من حيث أدائه،و لتحديد مكامن الضعف في مجال السياسة الخارجية هناك أسباب مرتبطة بالمؤسسة التشريعية نفسها، ويتعلق الأمر بظاهرة العقلنة البرلمانية[1] التي قيدت إلى حد كبير من سلطات البرلمان سواء على مستوى التشريع أو المراقبة، وبين الأسباب المرتبطة بخصوصية السياسة الخارجية التي تتميز أساسا بالسرية والسرعة في التنفيذ والاحترافية عكس ما يلاحظ على عمل البرلمان بشكل عام من بطء تشريعي وضعف تخصصه.

الفرع الثالث: السلطة القضائية

حيث يمثل هذه الهيئة المجلس الدستوري و يشرك فيها القاضي الدستوري المكلف بمراقبة و فحص دستورية القوانين ، غير أن الدستور المغربي يخلو من نص يخول فيه للمجلس الدستوري لعب هذا الدور ويكاد يكون دوره شكلى ليس الا، فالمناسبة الوحيدة التي أشرك فيها القاضي الدستوري بصفة غير مباشرة في إقرار معاهدة دولية كان ذلك سنة 1984 والخاصة بمعاهدة الاتحاد العربى الإفريقي ،حيث أحيلت على

[1]: معتصم محمد،**النظم السياسية المعاصرة**، الدار البيضاء ،منشورات ايزيس للنشر، 1992)ص146.

القاضي الدستوري النظر في نتائج الاستفتاء على نص دولي ، باعتبارها الفرصة الوحيدة التي استفتى فيها الشعب المغربي على معاهدة دولية.

وبالتالي فان اختصاصات المجلس الدستوري المكلف بمراقبة مدى انسجام الالتزامات الدولية و القوانين تكاد تكون منعدمة [1].

[1]:عادلي عبد الحق ، المجلس الدستوري في المغرب ، دراسة في النشأة ، رسالة لنيل الدراسات العليا في القانون العام ،جامعة الحسن الثانى ،الدار البيضاء ،1996،ص 250.

المطلب الثالث:المؤسسات السياسية الغير رسمية

أ)- الأحزاب السياسية:

إن دراسة الأحزاب السياسية تندرج ضمن معرفة التأثير الذي تمارسه على المؤسسة الملكية باعتبارها الهيئة المكلفة بصياغة و بلورة السياسة الخارجية المغربية ،حيث مثلت الفترة الممتدة من 1956 إلى ماى 1960العصرالذهبي[1] للتأثير الحزبي على السياسة الخارجية المغربية سيما حزب الاستقلال و زعيمها علال الفاسى الذي هيمن على صنع السياسة الخارجية المغربية مستغلا ضعف خبرة محمد الخامس و ذلك راجع إلى كون المسائل الخارجية كانت تحت إدارة المقيم العام في فترة الحماية.

أ- حزب الاستقلال:

قبل التطرق إلى التأثير الذي مارسه حزب الاستقلال على صنع السياسة الخارجية ارتأينا التعريف بالحزب حيث ارتبط ظهوره بمقاومة المغاربة للاستعمار الفرنسي (1912-1956)، وكان يعرف في البداية بكتلة العمل الوطني، التي انتخبت لجنتها في جانفى 1937 و عين علال الفاسي رئيسا للكتلة، وفي 18 مارس من السنة نفسها أصدرت الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب قرارا بحل الكتلة وأقفلت مكاتبها بالقوة.

وبعد تعذر الحصول على ترخيص من الإقامة العامة لتأسيس حزب جديد، عقد مؤتمر يمثل معظم فروع الكتلة بالرباط في أفريل 1937 تمخض عنه تأسيس الحزب الوطني.

.[1]: EL MASLOUHI Abderrahim, ***Politique intérieure et politique extérieure au Maroc***. *Essai d'identification de dynamique interférentielle dans le champ politico-diplomatique marocain*, Thèse de Doctorat en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1999, p.106.

وشكل يوم 11 جانفى1944 يوم الميلاد الفعلي لحزب الاستقلال حيث تم تقديم ما عرف في تاريخ المغرب بـ"وثيقة المطالبة بالاستقلال.

في 28 جانفى 1944 شنت السلطات الفرنسية حملة اعتقالات في صفوف أعضاء الحزب وقادته، فعمت البلاد موجة من الإضرابات والمواجهات سقط فيها العديد من القتلى، خاصة في مدن فاس والرباط وسلا، كما قدم عدد من المعتقلين إلى محكمة عسكرية بتهمة المساس بالأمن العام ونفذ حكم الإعدام فيهم.

كما نفى الاحتلال الفرنسي عددا من قيادات الحزب، ومنهم علال الفاسي الذي أبعد إلى الغابون لمدة تسع سنوات، وأحمد بلافريج الذي نفي إلى جزيرة كورسيكا.

في 1959 شهد الحزب انشقاقا انبثق عنه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي ستنشق عنه بدوره فيما بعد أحزاب أخرى.

ترأس حزب الاستقلال علال الفاسي حتى وفاته عام 1972 ثم خلفه محمد بوستة حتى 1998 ليصبح **عباس الفاسي** بعد ذلك رئيسه إلى الآن.

أما عن مشاركته الحكومية فقد شارك الحزب في حكومات متعاقبة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ولم يسند له منصب رئاسة الحكومة سوى مدة تقل عن سنة.

فى حين أن سيطرته على وزارة سيادية هي وزارة الشؤون الخارجية كان كبيرا حيث مكنته من ممارسة تأثير حقيقي و كبير على تصور و تنفيذ السياسة الخارجية المغربية و يرجع ذلك إلى عدة أسباب ، نذكر من بينها :

-تطابق مفاهيم و تصورات الملك محمد الخامس مع تصورات حزب الاستقلال[1] .

-التأثير الكبير الذي مارسه حزب الاستقلال من خلال شخصية عبد الله إبراهيم الذي شغل منصبا مزدوجا وزيرا أول ووزيرا للشؤون الخارجية،حيث استطاع أن

[1]: Ihrai Saïd, op.cit,p59.

يوظف خبرته ووزنه السياسي لبلورة توجهات السياسة الخارجية المغربية التي وضعت محمد الخامس موضع المستجيب لبعض هذه التأثيرات [1]،و تجلت ملامحها في تبنى سياسة ومبادئ دول عدم الانحياز و التوجه إلى دول العالم الثالث بتكثيف العلاقات الدولية للمغرب و تنويعها قصد تحقيق توازن دائم لهذه العلاقات[2] ،غير أن تأثير الأحزاب السياسية المغربية تراجع بشكل ملحوظ منذ مطلع سنة 1962،حيث عمد الملك الحسن الثاني إلى تعيين شخصيات تقنوقراطية لا تفقه الكثير في شؤون السياسة الخارجية ،و من هنا تكرست ملامح السياسة الخارجية المغربية باعتبارها "مجالا محفوظا للملك "بتعيين أحد مقربي الملك أو مستشاريه [3]أو شخصيات مستقلة لا تدين بالوفاء لأي حزب .

ومع تفجر قضية الصحراء الغربية منتصف السبعينات ،سعت السلطة من أجل تحقيق نوعا من التقارب مع أحزاب المعارضة لضمان إجماع وطني حول القضية ،حيث سارعت القيادات الحزبية لشرح الموقف الرسمي المغربي على الصعيد الدولي غير أن هذا المسعى لم يرقى إلى مستوى التأثير الملموس رغم تعيين الأمين العام السابق لحزب الاستقلال كوزيرا للشؤون الخارجية من الفترة الممتدة من 1977-1983 إلا أنه كان مجرد أداة تنفيذية للسياسة الملكية و ليس لسياسة حزبه .

---

[1]: NACIRI Hassan, *Les grandes solidarités culturelles dans la politique étrangère marocaine (1956-1993)*, Mémoire de DES en Sciences politiques Université Mohamed V, Rabat, 1994, p.31.

[2]:عنيس عبد الرحيم ،السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956-1990،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام ،جامعة محمد بن عبد الله،فاس ،1991ص 281.

[3]: BOUZIDI Mohamed, *Le Maroc et l'Afrique subsaharienne*, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1978, p.91.

ب- تأثير حزب الاستقلال على المؤسسة الملكية: يمكن إيجازها فى ثلاثة محطات رئيسية :

مرحلة محمد الخامس:

إن التأثير الذي مارسته أحزاب المعارضة سيما حزب الاستقلال كان في فترة حكم محمد الخامس و قد تجلت أبرز مظاهره في العمل على استكمال الاستقلال الوطني و ذلك عن طريق تصفية مخلفات النظام الاستعماري[1]إلى جانب استكمال الوحدة الترابية بتبني أطروحة "المغرب الكبير" .

مرحلة الحسن الثاني:

عرفت مرحلة حكم الملك الحسن الثاني غيابا كليا للتأثير الحزبي و ذلك راجع الى عدة اعتبارات نوجزها في:

-هيمنة مفهوم "المجال المحفوظ للملك "على السياسة الخارجية طيلة فترة حكم الحسن الثاني.

- إسناد منصب وزير الخارجية إلى شخصيات مستقلة وغير متحزبة ولا تدين بالولاء لأي طرف ،حتى يضمن ولاءها لسياسته و تطبيقها لبرامجه .

[1]: HZAINE Elhassan, *La politique marocaine de non-alignements*, Mémoire de D.E.S en Droit public, Université Hassan II, Casablanca ,1985. p112.

أدت هذه الوضعية إلى مباركة الحكومات المتعاقبة لسياسة الملك في المجال الخارجي حتى و إن تعارضت مبادئ الحزب مع مواقف المغرب الخارجية .

وأمام عجز الأحزاب عن إحداث التأثير المباشر رغم مشاركتها في الائتلاف الحكومي لجأت إلى تعبئة كل الإمكانات و الوسائل المتوفرة من خلال إبراز دورها كطرف معارض ،و ارتبط هذا التأثير بمراحل تطور النظام السياسي المغربي من جهة والمتغيرات الدولية من جهة أخرى،حيث تراوح هذا التأثير بين النقد و الاعتراض تارة و المشاركة في التنفيذ تارة أخرى .

1- النقد والاعتراض:

نلمحه من خلال المطالب الترابية التي ظل حزب الاستقلال ينادى بها ،حيث عارض بشكل جذري انفصال موريتانيا عن الوطن الأم خاصة بعد استقلالها سنة 1961 وعضويتها داخل منظمة الأمم المتحدة ، و قد بقى الحزب منتقدا حتى في ظل التقارب المغربي مع هذه الدولة الناشئة ، و لم يغير الحزب من مواقفه بعد الاعتراف الرسمي للمغرب باستقلال موريتانيا عام 1969 ،حيث انتقد علال الفاسى الموقف الرسمي المغربي معتبرا موريتانيا جزءا من التراب الوطني .

2- التأييد و المشاركة:

تبرز ملامح المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة المغربية في تنفيذ السياسة الخارجية،في التوافق بين أحزاب المعارضة والمؤسسة الملكية حول قضية الصحراء الغربية ،وهذا بانطلاق الحملات الدبلوماسية عام 1974لشرح الموقف المغربي خاصة مع تعيين رموز المعارضة و على رأسها حزب الاستقلال مجسدة في شخصية محمد بوستة وزيرا للشؤون الخارجية عام 1977 و الذي لم يكن إلا منفذا لفلسفة الملك في هذا المجال.

مرحلة محمد السادس:

شهدت فترة حكم محمد السادس تأثيرا كبيرا لحزب الاستقلال في صنع السياسة الخارجية المغربية، حيث يعتبر ثاني حزب في التحالف الحكومي ولديه ستون مقعدا في البرلمان و مازال يؤثر في المؤسسة الملكية متبنيا المطالب التي نادي بها علال الفاسى ،حيث أدلى أمينه العام حميد شباط بتصريحات خلال مؤتمر جماهيري بالرباط، بأن مناطق تندوف و القنادسة و حاسي البيضة "هي مدن مغربية ولا تربطها أية صلة بالجزائر"و تعهد بفتح الملف في الاجتماع الحكومي وسط صمت الملك،وأصدر بيانا في 26أكتوبر 2013انبثق عنه ميلاد الجمعية الوطنية للمناطق الشرقية المغتصبة وهو ما اعتبرته الجزائر بالاستفزاز الخطير مع أن المشكل الحدودي تمت تسويته بعد التوقيع على معاهدةالرباطفي15جوان1972و التي صادق عليها المغرب في 24 جوان 1992 .

ب)-جماعات الضغط:

تعرف جماعات الضغط بأنها"أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة،بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم " [1].يشتمل كل مجتمع خاصة في الدول الديمقراطية على منظمة تتأثر بعلاقات الدول الخارجية، و بالتالي فمن الطبيعي أن يكون لمثل هذه الجماعات التي تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط أهداف ذات صبغة دولية.

إن دور جماعات المصالح في المغرب في مجال صنع السياسة الخارجية يبقى محدودا بل إن اهتمامات هذه الجماعات لا يتعلق بالشؤون الخارجية المغربية. والاستثناء الوحيد هو إشراك الحكومة المغربية لأرباب مراكب الصيد في المشاورات حول تجديد اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي خلال عام

[1]:Frankel Joseph, the making of foreign policy, oxford university press, 1963, p81.

1999وخلال استئناف المفاوضات بين الجانبين ببروكسيل في 30 أكتوبر 2000 قدم السيد عبد الإله القباج رئيس الجمعية المغربية لمجهزي سفن الصيد بأعالي البحار تصور الجمعية حول شروط تجديد هذه الاتفاقية الذي يتمحور حول إقامة شركات مغربية أوربية للصيد في المياه المغربية وأن يكون لكل جانب نسبة خمسون بالمائة من رأس المال، وتتم عمليات تفريغ الأسماك ومراقبتها في الموانئ المغربية[1].

ج)- وسائل الإعلام :

يبرز الدور المؤثر الذي تلعبه وسائل الإعلام فى توجيه الرأي العام مدى الارتباط الوثيق بينهما والتأثير الملموس الذي تمارسه على السياسة الخارجية للدول .في المغرب فأن وسائل الإعلام لا تمارس أي تأثير يذكر في مجال السياسة الخارجية، إذ أننا لا نذكر خلال التاريخ السياسي المغربي أن وسائل الإعلام استطاعت في لحظة معينة أن تثني السلطات الحاكمة عن موقف خارجي معين، أو أن تدفعها لاتخاذ قرار معين، فالصحافة في المغرب لا تصنع الحدث[2]، بل تصفه وتتابع مساره. وهذا الغياب لدور وسائل الإعلام المغربية في هذا المجال هو نتيجة مباشرة للطابع التخصصي والاحترافي للسياسة الخارجية، بمعنى أنها صحافة خبرية أكثر منها تحليلية ،فالإعلام فى المغرب يخضع لرقابة صارمة تصل حد التضييق والمنع وهي ظاهرة بقيت تهيمن على الحقل الاعلامى في المغرب لسنوات طويلة منذ فترة الحسن الثاني .

---

[1]:جريدة الشرق الأوسط،عدد2007ليوم 30-10-2000،ص 110.

[2]:كروم محمد الصالح،سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية(1975-2010) ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2011،ص 72.

خلاصة الفصل الثاني:

تتأرجح السياسة الخارجية المغربية في تطبيقها العملي بين محددات إيديولوجية و تاريخية واعتبارات جغرافية،إن تركيز المملكة على دولة غنية بالموارد كالصحراء الغربية ،هو بسبب افتقارها للثروات الطبيعية ذات البعد الاستراتيجي ما دفع بها إلى التوسع في جوارها الإقليمي .

ما يمكن استنتاجه أن المؤسسة الملكية تستحوذ لوحدها على كافة الامتيازات التي تسمح لها بهندسة السياسة الخارجية المغربية وفق فلسفتها الخاصة،أما باقي المؤسسات فيقتصر دورها على التنسيق بين مختلف الأنشطة الخارجية ولا تملك إلا هامشا صغيرا للتقرير وتعد الوحدة الترابية للمملكة المغربية مصلحة وطنية عليا ولها الأولوية على كل القضايا.

أما بخصوص الجماعات الداخلية (الأحزاب السياسية ،جماعات الضغط و الرأي العام) فنظرا لهيمنة الدولة المغربية على الشأن الداخلي فان تأثير هذه المؤسسات يظل ضعيفا باستثناء في بعض القضايا الوطنية كقضية الصحراء الغربية .

الفصل الثالث :

الأهداف المغربية من التوسع في الصحراء الغربية

المبحث الأول: تطور النزاع في الصحراء الغربية 1975-2014

سنستعرض في (المطلب الأول) النزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو مباشرة بعد تنظيم المغرب للمسيرة الخضراء ، ثم نعرج على الفترة السلمية من النزاع بعد وقف إطلاق النار بين الجانبين(كمطلب ثاني)، أما المطلب الثالث فخصصاه لأهم المساعي الأممية التي باشرها الأمين العام عبر مبعوثيه وهذا لتوفير شروط إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (MINURSO) .

المطلب الأول: الحرب الساخنة 1975-1990

على الرغم من أن محكمة الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في[1]1975/10/16قد أقرت بعدم وجود أية روابط تاريخية، وبضرورة إجراء استفتاء حر لتقرير المصير كون الاستفتاء هو أداة ضرورية لممارسة ذلك الحق[2]،إلا أن المغرب رفض القبول بهذا القرار ما ترتب عنه تنظيم المسيرة الخضراء في أكتوبر1975،في مسعى كان القصد منه هو **الاستعادة الرمزية لتلك المنطقة**، وقد تلت هذه الخطوة حربا بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة باعتبارهما القوتان الغازيتان والبوليساريو باعتباره الممثل الشرعي للشعب الصحراوي من جهة أخرى، وبما أن موريتانيا هي الحلقة الأضعف في المعادلة فقد وجهت نيران الأسلحة إليها ما جعلها تتخلى عن المطالبة بالمنطقة الجنوبية من الصحراء حيث وقعت في 5أوت 1979 بالجزائر اتفاق سلام نهائي مع جبهة البوليساريو وأعلنت رسميا تخليها عن مطالبها الترابية في الصحراء الغربية بعد أن قررت الخروج نهائيا من حرب الصحراء الغربية غير العادلة.

وبذلك تمكن المغرب من تعزيز قبضته على الصحراء باحتلاله الجزء الذي كانت تحتله موريتانيا ،وقد نجح المغرب بإقامة نظام من الجدران الدفاعية ، في ظل الانتصارات المحققة من طرف البوليساريو على الجبهة العسكرية، أما من الناحية الدبلوماسية فقد بدت البوليساريو في موقع متقدم ،حيث أعلنت عن إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في عام1976 ،بعد أن تمكنت دبلوماسيتها النشطة من كسب واعتراف70 دولة لها ،كما حظي موقف جبهة البوليساريو بمساندة خاصة من منظمة الوحدة الإفريقية[3] التي قبلت عضوية الجمهورية الصحراوية عام 1984ما دفع بانسحاب المغرب و تركها لهذه المنظمة.

---

[1]:"الصحراء الغربية ،الرأي الاستشاري " ،محكمة العدل الدولية،تقارير ،1975،ص12 نقلا عن الموقع : www .ICJ.ORG/DOCKET/FILES/61/6195

[2]:قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي و التي تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

[3]:في إفريقيا قوبلت سياسة المغرب التوسعية بالاستنكار و الرفض الشديدين لأن ضم الصحراء يعد خرقا صارخا وجسيما لـ لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و الذي تنص أهم مبادئه على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

المطلب الثاني: مناورات من أجل الاستفتاء 1991-2004

توصل الطرفين (البوليساريو و المغرب) إلى قناعة مفادها ضرورة الدخول في مفاوضات خاصة في ظل استنفاذ جميع الوسائل العسكرية والدبلوماسية ،وقد وقفت جبهة البوليساريو عاجزة عن مواصلة المقاومة العسكرية ،كما عجز المغرب عن تحقيق سند دبلوماسي لمواقفه ما اضطر الطرفين في أوت 1988إلى القبول باقتراح تقدمت به الأمم المتحدة استنادا إلى اقتراح سابق قدمته منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1983تدعو الطرفين إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وعودة اللاجئين وانسحاب القوات المغربية من المنطقة، وذلك بضرورة خلق ظروف ملائمة لتنظيم استفتاء تقرير المصير وتخيير الناخبين بين الاستقلال أو الاندماج بالمغرب[1]،وقد اعتمد مجلس الأمن الدولي عام 1991 النسخة النهائية من هذا الاقتراح والتي عرفت باسم خطة التسوية [2] وبموجبها أعلنت جبهة البوليساريو وقفا كاملا لإطلاق النار يوم06سبتمبر1991 كما صادق مجلس الأمن في قراره 690على المقترحات التي قدمها الأمين العام ليعلن على إثرها عن تشكيل بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) .

وقد باشرت الأمم المتحدة عملها عن طريق تحديد قوائم الناخبين وفقا لما حدده الإحصاء الذي جرى في المنطقة عام 1974والذي أجرته اسبانيا والتي كانت ولا تزال تسيطر على الإقليم، لكن الأمر الذي أثار أكبر قدر من الجدل هو التحديد الدقيق للناخبين [3]،ما دفع

[1]:جاء هذا التطور بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و المغرب اثر انقطاعها منذ عام 1976عقب إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية وقد أعاد الإعلان المشترك الصادر عن الجزائر و المغرب في / 161988/05التأكيد على دعم إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية .

[2]:وردت خطة التسوية ضمن وثيقة مجلس الأمن الدولي رقم S/22464 في أفريل 1991.

[3]:Khadija Mohsen-Finan, "**Le Règlement du Conflit du Sahara Occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale**", Politique Africaine, 76, décembre 1999, pp. 95-105.

بالملك الحسن الثاني في أفريل 1991على توسيع كبير في قوائم الناخبين عما كان متفقا عليه سابقا ،بحيث تشمل القوائم المغاربة المستوطنين[1].

وقد كانت السنوات التسعة التالية مناورات حقيقية من الجانبين ،حيث أن كل طرف يحدد معايير متباينة فيما يخص قوائم الناخبين ،فقد توصلت بعثة الأمم المتحدة المينورصو إلى تحديد منصف لمن يحق لهم إجراء التصويت في الاستفتاء المقترح وقد بلغ عددهم 86386 ناخبا ،غير أن الطرف المغربي اعترض بشدة على العدد مقدما طعونا عن مالا يقل عن 131038طعنا على القرار قدمتهم المغرب على أنهم مؤهلين للتصويت وخاب أملهم بنتيجة عدم قبولهم من البعثة، فما كان من الأمم المتحدة إلا القبول بإعادة عملية تحديد الناخبين، ما دفع بالأمم المتحدة إلى الأخذ بعين الاعتبار الشكاوى والطعون المغربية [2]على محمل الجد ،مطالبة المبعوث الأممى جيمس بيكر إلى استطلاع إمكانية التوصل إلى حل عن طريق تنازلات يقدمها الطرفين مع العلم أن كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة قد عين جيمس بيكر مبعوثا خاصا في ملف الصحراء الغربية سنة 1997وكلفه بإيجاد حل لهذه القضية الشائكة حيث تبعتها جولات في لندن وبرشلونة مهدت الطريق أمام لقاء هوستون في الفترة مابين 14-16 سبتمبر 1997 ومع أن الأطراف المتنازعة توصلت إلى اتفاق التسوية في القضايا الأساسية المتعلقة بتحديد الناخبين إلا أن عمر هذا الاتفاق لم يعمر طويلا .

قام المبعوث الأممى جيمس بيكر بمحاولتين للتوسط من أجل إيجاد حل يرضى الطرفين تطبعه التنازلات من الطرفين و يتركز أساسا حول مفهوم الحكم الذاتي.

[1]: Jacob Mundy, "**'Seized of the Matter': The UN and the Sahara occidental Dispute**", Mediterranean Quarterly, summer 2004, pp. 130-148.

[2]: Jacques-EricRoussellier, "**Quicksand in the Sahara? From Referendum Stalemate to Negotiated Solution**", International Negotiation,10, 2005, p. 325.

جاءت المحاولة الأولى والمعروفة كذلك بمخطط بيكر الأول "**مشروع إطار اتفاقية حول وضع الصحراء الغربية** "يقوم على إدارة المنطقة لمدة 05سنوات تكون متبوعة باستفتاء تقرير المصير، إن اتفاق الإطار الذي تقدم به جيمس بيكر هو بديل عن مخطط السلام الأممى، وهو مخرج للمأزق الذي وصلت إليه عملية التسوية ،على اعتبار أن الاستقلال لا يخدم الطرف المغربي و خروجه خالي الوفاض غير أن مخطط بيكر الأول أو اتفاق الإطار شكل خروقات من حيث أنه سمح للمغاربة المقيمين في المنطقة منذ سنة فقط من المشاركة في الاستفتاء، وكنتيجة لذلك فهو يرسم التواجد المغربي في الصحراء الغربية، الأمر الذي رفضته الجزائر وجبهة البوليساريو على اعتبار أن المبادرة متحيزة للطرف المغربي كونها تمنح حافزا لتوطين المغاربة في المنطقة خلال السنوات الخمسة التي تسبق الاستفتاء حيث وجهت له انتقادات لاذعة، ما دفع بمجلس الأمن الدولي إلى مطالبة المبعوث الأممى جيمس بيكر إلى إجراء المزيد من النقاشات مع جميع الأطراف لإعادة صياغة مقترحاتها[1].

في جانفى 2003تقدم جيمس بيكر باقتراحه الثاني ما يعرف بمخطط بيكر 02أو" **خطة سلام من أجل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية** "وقد تضمن ضرورة إجراء استفتاء الوضع النهائي بعد خمس سنوات مع ثلاثة خيارات ،خيار الاستقلال فضلا عن خياري الحكم الذاتي أو الاندماج الكامل بالمغرب مع السماح للناخبين الذين حددتهم بعثة المينورصو من المشاركة في الاستفتاء ،وقد تبنى مجلس الأمن في قراره 1495 (30-07-2003)القرار لكن إخضاع المخطط للبند السادس لا السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضعف من قوته الإلزامية ،كما أن هذه الخطة منحت الرباط فسحة أقل بكثير للمناورة بمنع الحكومة المغربية من تنظيم مجئ موجة جديدة من المستوطنين حتى تحقق أغلبية موالية لها ، هذه المرة الاقتراح رفضه الطرف المغربي، رغم ترحيب و قبول البوليساريو و كذلك الجزائر الأمر الذي عجل باستقالة بيكر من الملف الصحراوي .

[1]:Anna Theofilopoulou, "**The United Nations and Sahara occidental**, **A Never-ending Affair**", United States Institutefor Peace, rapport spécial 166, juillet 2006, p. 6.

إن رفض الطرف المغربي لمخطط بيكر الثاني راجع لأسباب منها طرح خيار الاستقلال كأحد خيارات استفتاء الوضع النهائي ،حيث يرى سفير المغرب السابق إلى الولايات المتحدة الأمريكية السيد **عزيز مكوار**" **أن استقلال الصحراء الغربية أمر لا مجال لطرحه أبدا ، فمن شأنه أن يخلق أزمة داخل المغرب إن خطة بيكر وصفة مؤكدة للكارثة** "[1]، كما أن مجلس الأمن رفض مشروع بيكر بإلحاح من فرنسا رغم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع.

[1]:مقابلة عزيز مكوار مع كرايسز جروب ،واشنطن ،12 سبتمبر 2005.

المطلب الثالث: الطريق المسدود 2004- 20014

عرفت الفترة الممتدة من أواخر 2003إلى يومنا هذا ركودا في قضية الصحراء الغربية، رغم بعض التحركات بشأن عددا من الأمور الثانوية،[1]ما دفع بكوفي أنان إلى تهديد الأطراف بتخلي الأمم المتحدة عن محاولة الوصول إلى قرار مع تكليف الأطراف المعنية بإيجاد حل يرضى الجميع، غير أن الفكرة لم تلقى التأييد الكبير على الرغم من توفر نية لدى المغرب بتقديم اقتراح جدي من أجل الحكم الذاتي.

ساهمت الزيارة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة **ألفارو دى سوتو** في سبتمبر 2004على إجراء محادثات ،حيث تباينت مواقف الأطراف على الرغم من تمسك الجزائر والبوليساريو بضرورة موافقة المغرب على تنفيذ خطة السلام ،بالمقابل غير المغرب من استعداده للتفاوض على اتفاقية الوضع النهائي من أجل **الحكم الذاتي**طالما يجرى احترام وحدة أراضيه ورفض صيغة الاستقلال أي إجراء استفتاء يؤدى إلى الاستقلال ، وبعد تخلى **دى سوتو** عن منصبه في بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية في أوت2005.

بعد استقالة بيكر من الملف الصحراوي خلفه الدبلوماسي الهولندي بيتر فان والسوم كمبعوث شخصي لكوفي أنان، حيث قادته رحلته الأولى إلى المنطقة في أكتوبر2005 (الرباط ، تندوف، الجزائر العاصمة ونواكشوط)،حيث لخص مواقف الأطراف بأنها غير قابلة للتوفيق إلى حد ما[2].

[1]: في أواخر 2004نجحت كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين و بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية في ترتيب أول جولة من الزيارات العائلية بين مخيمات اللاجئين وبين الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية ، وقد سمح إجراء بناء الثقة المستمر بلم شمل مئات الصحراويين لبعض الوقت بعد سنوات من الفراق ،كما سمح بالاطلاع على ظروف الحياة على الجانب الأخر من الجدار الدفاعي المغربي .

[2]:مقابلة كرايسز جروب ،نيويورك،8 ديسمبر2005.

جرت هذه اللقاءات في وقت كانت تعيش فيه المنطقة على وقع الاضطرابات ،فقد اندلعت في كل من العيون و بوجدور ،الداخلة و السمارة وهى المدن الرئيسية في المنطقة مظاهرات تدعو إلى الاستقلال[1].

ونظرا للانسداد في مواقف الأطراف ،طرح كوفي أنان اقتراحه عبر تقريره إلى مجلس الأمن في أفريل 2006، وفي ضوء تخلى مجلس الأمن عن خطة بيكر الثانية ،وجوب إحالة الخلاف إلى الأطراف المعنية لكي تحله فيما بينها عن طريق مفاوضات مباشرة يجب عقدها دون شروط مسبقة.

وقد أصر الأمين العام على أن يكون هدف هذه المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو بصفتهما طرفي النزاع وكذا كل من الجزائر وموريتانيا بصفتهما الدولتين المهتمتين بالنزاع هو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الجميع ومن شأنه أن يسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره.

وإذا أتينا على تقييم مساعي الأمم المتحدة في إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية فقد تجسدت وفق محاولتين رئيسيتين الأولى ،هي سعيها الدؤوب لتوفير شروط إجراء استفتاء حر وعادل يسمح لشعب الصحراء بممارسة الحق في تقرير المصير، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب الرفض المغربي لتولى بعثة الأمم المتحدة التحكيم في مسألة تحديد الناخبين.

أما المحاولة الثانية فهي البحث عن صيغة انتقالية من الحكم الذاتي تستمر لفترة محدودة ثم يجرى بعدها استفتاء تقرير المصير، أي أن هناك جمع بين مبدأ تقرير المصير الذي تطالب به الأمم المتحدة وفكرة الحكم الذاتي الذي تطالب به المغرب، غير أن هذه المحاولة

[1]:تقرير الأمين العام حول الوضع المتعلق بالصحراء الغربية ،18 أفريل 2006 ص،2.

باءت هي الأخرى بالفشل بسبب التماطل والاعتراضات المغربية المتخوفة من نتائج الاستفتاء التي لن تكون لصالحه بحيث يكون الاستقلال واحدا من الخيارات المطروحة .

فالبرغم من كل التنازلات التي قدمتها جبهة البوليساريو، ومع أنها كانت مستعدة للالتزام بنتائج الاستفتاء، وقبولها بخطة بيكر الثانية فهي لا تتحمل أية مسؤولية عن فشلها، وبالرغم من تعهد البوليساريو بكل التزاماته إلا أن المغرب تنكر لكل التزاماته من دون عقاب، فكلما توصل الطرفان إلى صيغة مشتركة من صيغ حل النزاع إلا وأبدى المغرب عدم قبوله بتحكيم الأمم المتحدة ، كون التحكيم في غير صالحه.

فقد أبدى المغرب مرارا وتكرارا رفضه لمبدأ تقرير المصير إلا إذا جاءت نتيجة الاستفتاء لصالحه أي مضمونة مسبقا، ويعود فشل الأمم المتحدة في التمسك بمبدأ تقرير المصير إلى فشل الإرادة السياسية على أعلى مستوياتها[1] ،فقد بذلت بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO مجهودات معتبرة من أجل تنظيم الاستفتاء لحل النزاع ،غير أنه تعرض لاحباطات مستمرة بفعل رفض الحكومة المغربية التعاون لتنفيذ الإجراءات المتفق عليه.

وعندما نأتي إلى تحليل الموقف المغربي نجد أنه تم بتواطؤ من مجلس الأمن الدولي الذي رفض أكثر من مرة فرض التحكيم الملزم للمغرب ،مع استمرار الحكومة المغربية بتفادي التعقيدات الناجمة عن التزاماتها اللفظية وتحديدا الالتزام بإجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، فمجلس الأمن الدولي هو المسؤول الأول عن تأجيل حل النزاع وهذا ما عبر عنه **عبد القادر مساهل الوزير المكلف بالشؤون الإفريقية** " **لو أرادت القوى العظمى حلا لكان الأمر سهلا جدا ،هل تحقق الحالة الراهنة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية**

[1]:هذا ما تحدث عنه جيمس بيكر بصراحة في مقابلته مع ميشال حسين على قناة (PBS) ضمن برنامج "زاوية واسعة"،19 أوت 2004.

وفرنسا واسبانيا؟ لست أدرى، ولكن هذه الدول لم تضع وزنها في كفة الميزان، ليست لدى الجزائر القوة أو الوسائل الكافية للضغط على المغرب لكنها متوفرة لديهم "[1].

إن مجلس الأمن الدولي قد استند في تعامله مع مسألة الصحراء الغربية إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة و الذي يركز على توافق الأطراف المتنازعة في حل النزاع بدلا من الفصل السابع الذي يجيز لمجلس الأمن فرض التحكيم الملزم ،فبفضل التواطؤ والتساهل الأممى استخدم المغرب حق النقض (الفيتو) كلما شعر بحاجة إلى الاستعانة به ، زد على ذلك رفض الحكومتين الأمريكية و الفرنسية أي مساس بعلاقتهما الإستراتيجية مع المغرب حيث يؤكد في هذا الصدد **جيمس بيكر**"**...المسألة الحقيقية هي ما إذا كان أي بلد في مجلس الأمن مستعدا لإنفاق رأسمال سياسي من أجل مسألة الصحراء الغربية وهذا ما يجعل الأمر بتلك الصعوبة، لأن أهمية الأمر بالنسبة لهم منخفضة جدا ، و لا يريد أحد منهم المغامرة بإغضاب المغرب عبر اتخاذ موقف حازم ، هم غير مستعدين لمطالبة أي طرف أو مطالبة الأطراف كلها بأن يفعل مالا يريد فعله** ".

إن نجاح الملكية واستمرارها مقترن بتمسك المغرب بوحدته الترابية، وأن أي فشل من جانب الملك في الحفاظ على الصحراء الغربية ضمن المغرب من شأنه أن يمثل خطرا على بقائه بصفته زعيما سياسيا[2]،فالاعتبارات السياسية تتقدم دائما على مبادئ الأمم المتحدة في نزع الاستعمار و تقرير المصير، كما أنها تتقدم على مبادئ القانون الدولي.

[1]: مقابلة كرايسزجروب مع عبد القادر مساهل ،الجزائر4 ديسمبر2006

[2]:نزار ميسارى ، "**الأمن الوطني و المجال السياسي و المواطنة :حالة المغرب و الصحراء الغربية** "،مجلة دراسات شمال6،4،شتاء 2001ص

المبحث الثاني: المواقف الدولية من النزاع في الصحراء الغربية

بقيت الأوضاع في الصحراء الغربية عالقة وجامدة منذ ثلاثون سنة ،غير أنه حدثت بعض التغيرات الجد هامة ليس فقط في المستوى الذاتي لطرفي النزاع (المغرب و البوليساريو)، ولكن أيضا على مستوى القوى الدولية الرئيسية .

وقبل أن نستعرض المواقف الدولية حول النزاع في الصحراء الغربية، ارتأينا أولا التعرف على أهم التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية وذلك عبر إجراء دراسة مقارنة بين الوضع سنة 1975 والوضع الحالي.

فكلتا طرفي النزاع المغرب والبوليساريو حدثت تغيرات في مواقفهما غير أن المحصلة النهائية لهذا النزاع هو صراع استنزاف سياسي نهايته هي هزيمة الطرف الأخر دون أدنى شك و ليس انتصار أحد الطرفين.

المطلب الأول: المواقف الدولية من النزاع خلال الحرب الباردة

إن توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14-11-1976 جرت في وضع كان الصحراويين في عزلة شبه تامة، وقد نشب النزاع في الصحراء الغربية في وقت كانت إستراتيجية العلاقات الدولية قائمة على الخلاف الايديولوجى بين الشرق والغرب أي الحرب الباردة، وكان الصحراويين يعانون عزلة شبه تامة فلم يكن لهم سند في السياسة الدولية آنذاك، بينما كانت المغرب تتمتع بسمعة ومكانة جيدة مكنتها من لعب أوراقها بطريقة حافظت على علاقات حسنة مع القطب السوفياتى بالإضافة إلى دورها في المنطقة المغاربية لخدمة الأغراض الغربية (كانت تؤدى دورا غربيا)[1].

إن تسليم الصحراء الغربية للمغرب تم بتوافق استراتيجي فرنسي أمريكي حتى لا تخرج الصحراء من الفلك الغربي ،فالولايات المتحدة الأمريكية كان همها الوحيد أن لا تقع المنطقة في قبضة نظام موال للسوفييت، في حين أن فرنسا كانت تسعى لتوسيع دائرة نفوذها في المغرب العربي على حساب مستعمرتها القديمة الجزائر .

أما الاتحاد السوفياتى فلم يبد اهتماما بالمسألة بل بقى محايدا أمام حيازة المغرب للإقليم حيث امتنع عن التصويت في الجمعية العامة حول قضية الصحراء الغربية في ديسمبر 1975، وإلى جانب القوتين العظميين نجد حركة عدم الانحياز التي تناضل فيها كل من الجزائر وليبيا، واللتان يعود لهما الفضل في التعريف بقضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية ولكن أيضا السند الاقتصادي والعسكري ،فليبيا مثلا فتحت خطا تمويليا غير محدود لجبهة البوليساريو، عكس الجزائر الذي كان دعمها دبلوماسيا.

[1]:كارلوس ميغيل رويث ،ت :مصطفى محمد الأمين ، "**الصحراء الغربية:1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر** " (اسبانيا ، معهد ايلكانو الملكى، 2005)،ص 2، نقلا عن الموقع :http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp

أما على المستوى الداخلي المغربي فقد أسكت المغرب جميع المعارضين و المخالفين لعملية الضم ، وقد استخدم الحسن الثاني" يدا من حديد " ضد المعارضة ما يفسر الصورة السلسة نسبيا التي طبعت عملية إلحاق الصحراء الغربية بالمغرب .

لقد واجهت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) جيشين يفوقانها في العدة والعتاد ، ورغم النجاحات التي حققها البوليساريو خاصة في بداية المعركة إلا أنه ومنذ بناء الأحزمة الدفاعية سنة 1981(بإيعاز من إسرائيل والدول الغربية وتمويل خليجي) تراجعت سيطرة جبهة البوليساريو على معظم الأراضي خاصة الشواطئ التي تعتبر عصب الاقتصاد المتنامي ،بالمقابل توطد نفوذ المغرب بالمناطق الاقتصادية الأكثر حيوية وقد دافع الاسبان عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أمام محكمة العدل الدولية **في** لاهاي.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من النزاع بعد الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة وأحداث 11سبتمبر2001نقلة نوعية على مسرح الأحداث الدولية ،حيث أصبحت العلاقات الدولية تتحدد انطلاقا من معايير جديدة ،فلم يعد الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب وإنما أصبح الصراع بين الجهادية والديمقراطية، هذا التطور أحدث تصدعا في الجبهة التي كانت تعرف بالغرب أي حدثت اختلافات تكتيكية وإستراتيجية (الغرب ضد الغرب) كما أسماها أندرى غلوكسمان حيث تسببت تلك التصدعات في خلافات حادة بين المواقف الأمريكية والفرنسية [1].

ففرنسا طورت العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية والإسلامية مع تفادى التوتر مع هذه البلدان في الميادين السياسية دون الحاجة إلى دمقرطة هذه البلدان، بينما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة المواجهة مع الأنظمة والجماعات الإسلامية، وذلك على حساب المصالح الاقتصادية، كون السياسة الخارجية الأمريكية المدفوعة من قبل بوش تعتبر هذه القضية جوهرية، وأن الديمقراطية مع احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة هي التي تمكن من الوقاية من خطر التطرف الإسلامي .

[1]:نفس المرجع ،ص 4.

المطلب الثالث: مواقف الفواعل الدوليين من النزاع

سنتعرض أهم المواقف الدولية من أقدم نزاع في القارة الإفريقية ويدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو وهي الأطراف المباشرة، والجزائر وموريتانيا كأطراف مهتمة بالنزاع . بالإضافة إلى مواقف الأطراف الغير مباشرة تتمثل في القوى الكبرى . وأن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه.

أ)- مواقف الفواعل المباشرة في النزاع:

1-المغرب:

يعترض المغرب على تطبيق مبدأ تقرير المصير في القضية حيث سعى منذ البداية و بنية مبيتة على تنظيم المسيرة الخضراء عبر احتلال المنطقة عام1975 ثم عمل على استيطان المواطنين المغاربة في الصحراء الغربية، بحيث غدوا يشكلون أغلبية سكانها وبذلك فرض المغرب حقائق على الأرض تجعل تطبيق مبدأ تقرير المصير من قبل سكان الصحراء يعد أمرا صعبا،فهو في كل مرة يتملص من التزاماته اللفظية بشأن التعاون في إجراء الاستفتاء، وفى كل مرة يحبط كل المحاولات لإجرائه ويعود الرفض المغربي لاعتبار مسألة الصحراء الغربية مسألة تقرير مصير، فهو يرى أنها مسألة مشابهة لمسائل أخرى نشأت عند نزع الاستعمار لمناطق مغربية [1]كانت تحت سيطرة اسبانية كمنطقة الريف والتي عادت إلى المغرب عام 1956، ومنطقة سيدي ايفنى التي عادت إلى المغرب عام 1969، فهو يرى بأن المنطقة تاريخيا كانت

[1] : :BUTEAU GUILLAUME,**LE MAROC AU SAHARA OCCIDENTAL ,1975–2005 :TRENTE ANS D'UNE QUETE POUR LA SOUVERAINETE** ,SEMINAIRE « CRISES ET RELATIONS INTERNATIONALES »,INSTITUT D'ETUDES POLITIQUES ,UNIVERSITE LYON 2 ,2005.

جزءا لا يتجزأ من المغرب (مراكش)،حتى و إن تنافى مع رغبة السكان الصحراويين الراغبين في الاستقلال.

وإذا أتينا على تحليل الموقف المغربي نجده يشوبه الكثير من النفاق ،فهو يبدى قبولا لفظيا للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المينورصو من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية ،لكنه وحالما يجد الجد يتملص من التزاماته، وكان الأجدر به أن يواصل المغرب رفض تطبيق مبدأ تقرير المصير لأنه يتنافى مع مزاعمه التاريخية التي تعتبر الصحراء جزءا من أرضه مثلما كان موقفه عام 1975 معتبرا الصحراء الغربية جزءا من مملكة مراكش قبل الاستعمار وأن من حق المملكة استرجاع هذا الجزء .

وفي الوقت الذي رفضت فيه محكمة العدل الدولية المزاعم المغربية وانعدام أية روابط سياسية غير أن المغرب وبدلا من الإصرار على التمسك بموقفه والاعتراض على قرار المحكمة ،اضطر في نهاية الأمر رسميا على الأقل القبول بالموقف الذي تمسكت به الأمم المتحدة، فالأمم المتحدة أرغمت في نهاية المطاف المغرب على الاعتراف لفظيا بمبدأ تقرير المصير وبالمقابل كان هناك تأمر حقيقي من الأمم المتحدة لإفشال مساعيها وجهودها ذاتها ،حيث يرفض باستمرار معاقبة المغرب على تملصه من التزاماته ،كما أنه يرفض الضغط على المغرب عند اللحظات الحاسمة لحمله على الالتزام بمواقفه ،لذلك يجب النظر إلى المسألة من زاوية أخرى فالمغرب يرفض رفضا كليا مبدأ تقرير المصير وحتى إن جهر بذلك لفظيا إلا أنه يساوم لإسكات الأطراف المهتمة بالنزاع.

2-جبهة البوليساريو:

تعرف جبهة البوليساريو مسألة الصحراء الغربية على أنها مسألة تقرير المصير ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة ، وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي–اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولا ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية، وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية[1].

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف وتحالفات إقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا، واستطاعت أن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية.

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر، تراجع خط الحركة سياسياً واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي

[1]:الكتاب مصطفى ، **النزاع على الصحراء الغربية**، دمشق، 1998، ص8.

أصبحت بعيداً عن الأضواء والاهتمام الدولي وتأكيداً لحسن النوايا أطلقت الحركة سراح 245 أسيرا مغربياً كانوا قد اسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 1975.

ب)- مواقف الفواعل المهتمة بالنزاع

1)الجزائر:

الجزائر ليست لديها مطالب وأطماع توسعية في الصحراء الغربية، فهي قوة إقليمية مهتمة بالنزاع غير أن الدول الغربية ترى أنها متورطة في النزاع ،و تذهب الأوساط الفرنسية أبعد من ذلك حيث تعتبرها طرفا مباشرا في النزاع بسبب الدعم الذي تقدمه لجبهة البوليساريو واللاجئين الصحراويين ما يدفع إلى ازدياد حدة التوتر بينها وبين المغرب، بالرغم من أن موقفها الحالي من النزاع هو موقف ثابت يترجمه التزامها بالدفاع عن القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فالاهتمام الجزائري بالقضية الصحراوية تعود جذوره إلى نهاية 1974،حيث كانت رئاسة الجمهورية آنذاك بقيادة الرئيس الراحل هوارى بومدين والذي كان مترددا بين توجه الدبلوماسيين تحت رئاسة عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية والذي سعى لإحلال تقارب مع المغرب ،وتوجه العسكريين الأكثر تشددا والذين سعوا إلى الثأر من حرب الرمال سنة 1963، كما أن خشية بومدين من استفراد ليبيا بجبهة البوليساريو باعتبارها الداعم العسكري لها ، دفعه إلى تبنى القضايا التحررية وعلى رأسها القضية الصحراوية ،وقد أخذت المساعدات الجزائرية لجبهة البوليساريو ثلاثة أصناف [1]

1-**على الصعيد العسكري:** قامت الجزائر بتزويد جيش تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بالأسلحة و المؤونة والذي واجه الجيش الملكي المغربي (FAR) لأول مرة في

[1]:DEDENIS JULIEN , **SAHARA OCCIDENTAL** ,**ESSAI D'APPROCHE GEOPOLITIQUE** ,UNIVERSITE ROUEN LABORATOIRE AILLEURS ,MARS 2007 ,p33 .

15فيفرى 1976في أمغالا، وبالمقابل فان الجيش الصحراوي استفاد من قاعدة خلفية في تندوف سمحت له بالتحصين من هجمات الجيش الملكي .

2-على الصعيد الدبلوماسي: اعترفت الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في03/06 /1976 ما أدى بالمغرب إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر، كما أن الجزائر ساهمت بالتعريف بالقضية الصحراوية في المحافل الدولية خاصة أمام منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، ومازالت حتى اليوم ترافع أمام الهيئات الدولية عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بالتمسك باللوائح الأممية، حيث يعود الفضل سنوات السبعينات للدبلوماسية الجزائرية التي تمكنت من سحب اعتراف75دولة بالجمهورية العربية الصحراوية من بينها المكسيك ،يوغسلافيا سابقا ،والهند .

3-**على الصعيد الانسانى:** فان مخيمات تندوف تشهد على الدعم الشعبي الجزائري لإخوانهم الصحراويين، فالهلال الأحمر الجزائري (CRA) يعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية لشحن البضائع والمنتجات من ميناء وهران إلى غاية مخيمات اللاجئين في تندوف، كما تسهر الدولة المضيفة على تزويد سكان المخيمات بقارورات الغاز مجانا.

إلى جانب الاعتبارات السياسية والإيديولوجية التي تسوقها الجزائر لتبرير دعمها للبوليساريو، كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني عام 1975 والذي أكد على مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين المغرب ، و أن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[1]،غير أن الموقف السياسي الجزائري

[1]:مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب 1996، ص 50.

تجاه الصحراء يخفي بعداً اقتصادياً، فالجزائر لها مصلحة في استقلال الصحراء الغربية حيث يشير **الباحث برمضان** .إلى وجود ثلاثة دوافع مهمة تبرر تبنيها لهذا الموقف[1]

بداية بالرغبة في طي الملف الحدودي مع الجار المغربي وإيقاف أطماعها لتوسعية في الصحراء الجزائرية وتحديدا تندوف ، ثم إن الصحراء الغربية مستقلة ستكون بطبيعة الحال تحت وصاية الجزائر ما يسمح لها بالاستفادة من الثروات المنجمية الصحراوية ،فمنجم غار جبيلات والذي يتواجد في منطقة تندوف ويبقى استغلاله في الوقت الراهن شبه مستحيل بسبب ارتفاع تكاليف النقل حتى الساحل المتوسطي، فاستقلال الصحراء الغربية يمنح الجزائر إطلالة على الممر ويسمح لها بنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فأن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر، وأخيرا كون الجزائر عرابة الجمهورية العربية الصحراوية فالصحراء الغربية مستقلة سيمنح للجزائر منفذا على المحيط الأطلسي وبالتالي سيساهم ذلك في محاصرة المغرب منهية بذلك التفوق المغربي ومسخرة هيمنتها ونفوذها على المنطقة المغاربية ككل .

2)موريتانيا:

يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها و ضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منه ودفعها هذا التخوف أحيانا إلى التحالف مع الجزائر، وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب حيث

[1] : BERRAMDANE A ,**LE SAHARA OCCIDENTAL**, **ENJEU MAGHREBIN** (PARIS ,EDITION KHARTALA,1992)PP 55-56 .

تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني ، هذا يعنى أن الموقف الموريتاني محاصر بين التأثيرات الجزائرية والمغربية من جهة والتقارب الاثنى والثقافي لشريحة واسعة من الموريتانيين مع الشعب الصحراوي[1].

تورطت موريتانيا في النزاع عام 1975 بعد تحالفها مع المغرب لاقتسام الصحراء الغربية وهي اليوم طرفا مهتما بالنزاع، تحاول أن تبقى محايدة وذلك بربط علاقات جيدة مع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على حد سواء .

باسم التواصل السوسيو تاريخي بين المورين الموريتانيين والصحراويين بادرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية (RIM) إلى المطالبة سنة 1957 بالصحراء الغربية، وهي فكرة تتقاسمها شريحة واسعة من الصحراويين وذلك حتى نهاية 1975،بل أن هناك وفد قادته حركة البوليساريو الذي اقترح فيدرالية "موريتانيا –الصحراء الغربية" وتكون تحت قيادة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية **ولد دادة**، غير أن إقدام موريتانيا على غزو الصحراء الغربية واتفاقية مدريد الثلاثية مع المغرب فاجأت الموريتانيين قبل أن تشكل خيبة أمل لديهم .

وبما أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية هي الحلقة الأضعف في التحالف المغربي الموريتاني فقد وجهت نيران جيش تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ناحية الجنوب أين تتمركز القوات المسلحة الموريتانية ، وبعد محاولة انقلابية فاشلة في جوان 1976 للإطاحة بالنظام ،باشر الجيش الصحراوي بتطبيق إستراتيجية شل الاقتصاد الوطني الموريتاني وذلك بالهجوم على المركز الحيوي الذي يشكله منجم زويرات وكذا القطار المنجمى الذي يربطها بالساحل الأطلسي، وهكذا ورغم الدعم الفرنسي إلا أنه تم الإطاحة

[1] :DEDENIS JULIEN,OP,CIT,P 35.

بنظام ولد دادة في 10 / 1978/07من طرف "اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني"، والذي قاده ولد سالك مبررا موقفه بأن سياسة الرئيس المخلوع قادت إلى اختناق موريتانيا فاقتصادها وصل إلى درجة متدهورة بسبب تكاليف الحرب و هجمات البوليساريو لعصب اقتصاده المنتج ، ضف إلى ذلك الرأي العام الموريتاني الذي كان دوما رافضا لهذه الحرب حيث يحارب فيها بعض العسكريين الموريتانيين ضد أقاربهم الصحراويين.

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد إعلان وقف إطلاق النار، حيث عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو في 1979/08/05 والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين[1]، و اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية في 1984/02/27 .

وبالمقابل تضررت كثيرا العلاقات المغربية الموريتانية بعد التوافق مع الصحراء الغربية، فمنذ استقلالها في1960 واجهت الدولة الفتية الموريتانية المطالب المغربية في إطار مشروع "المغرب الكبير" و بالتالي، اتسمت العلاقات التي أقامتها مع المغرب تارة بالخلاف والمعارضة وتارة أخرى بالتحالف ، فبعد اعتراف المغرب بموريتانيا سنة 1969، التزمت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بضم الجزء المقتطع من الصحراء الغربية وهى فرصة لرد الأطماع المغربية على ترابها، وبما أن **ولد دادة** في السلطة فان التحالف و الوفاق مع المغرب باق حتى أن الدولتين وقعتا على "اتفاق الدفاع المشترك" في 1977/05/13 حيث دافعت القوات الملكية عن أهم المراكز الاقتصادية لموريتانيا وجنوب الصحراء الغربية ، لكن وبمجرد الإطاحة بحكم ولد دادة زال الاتفاق ، فكانت المملكة تحرص على إبقاء موريتانيا محايدة خشية من انضمامها إلى القضايا التحررية، غير أن كل المحاولات المغربية باءت بالفشل ما دفع بها إلى دعم المعارضة في محاولة الانقلاب الفاشلة لـ03/16 /1981 والتي بموجبها قطعت موريتانيا علاقتها الدبلوماسية مع المغرب .

[1]: خليل بديع ليلى، **أضواء و ملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، بيروت، 1997، ص ص 21-22.

ج)-مواقف القوى الكبرى من النزاع:

1)-اسبانيا:

إن اهتمام اسبانيا بالنزاع في الصحراء الغربية مضاعف، فهي تاريخيا السلطة الاستعمارية القديمة للصحراء الغربية ،أما جغرافيا فهي تتوسط المغرب عن طريق البحر الأبيض المتوسط وجزيرة الكناري التي تقابل سواحل الصحراء الغربية في المنطقة الشمالية، أما في إطار إستراتيجيتها الإقليمية فهي تحاول أن تبرز كقوة في البحر الأبيض المتوسط وذلك بإقامة علاقات رفيعة المستوى مع المملكة المغربية والجزائر على حد سواء .

يتلخص الموقف الرسمي الاسباني فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية في نقطتين رئيسيتين هما :الحياد و الحل السياسي المتفاوض عليه[1] .

إن تمركز اسبانيا كطرف محايد في النزاع يدل على أن مدريد تتبع موقف العديد من الدول الغربية ،غير أن حيادها لم يمنعها من بيع 1200مدرعة عسكرية للمغرب في بداية 2007، كذلك فان موقفها فيما يخص حل سياسي متفاوض عليه يدعم بصفة مباشرة الرؤية المغربية ومشروع "**الحكم الذاتي** "للصحراء الغربية ويرفض مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، ذلك أن الموقف الرسمي الاسباني يخضع للمساومة التي يمارسها نظام المخزن الذي يملك العديد من أوراق الضغط للتأثير في القرارات الاسبانية ومن بين هذه الأوراق التي يوظفها المغرب:

[1] :DEDENIS JULIEN,OP,CIT,P 37.

- مقاطعتي سبتة ومليلة الواقعتين في المنطقة الشمالية للمغرب تشكلان ورقة ضغط مهمة في لعبة العلاقات بين الدولتين، بصفة عامة المغرب يعترف باسبانية المدينتين ولا يطالب باسترجاعهما ولكن على الأقل يربط ضمهما كضم جبل طارق لاسبانيا .

-بالإضافة إلى أن المغرب يمنح حقوقا مهمة للملاحة الاسبانية وقوارب الصيد في سواحله وسواحل الصحراء الغربية.

-النظام المغربي يملك ورقة ضغط فيما يخص ملف الهجرة، فالروابط المغربية الاسبانية باتجاه مضيق جبل طارق ومدينتي سبتة ومليلة تشكلان محورا رئيسيا "للهجرة السرية"، ما يدفع اسبانيا إلى مراجعة حساباتها فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية.

وإذا كانت الحكومة الاسبانية موافقة تماما على الطرح المغربي ،فان الرأي العام الاسباني وعلى النقيض من ذلك مرتبط بعمليات تضامن مع الشعب الصحراوي، فشريحة واسعة من المواطنين من بينهم المنتخبين السياسيين والعديد من المناطق ذات حكم ذاتي وكذا البلديات تشهر صراحة مساندتها للبوليساريو وقضيته ،فحسب مسؤول قديم في البوليساريو هناك ما لا يقل عن 475 منظمة غير حكومية اسبانية تنشط في مخيمات تندوف، بالإضافة إلى أنه كل صيف أكثر من 10ألاف طفل صحراوي لاجئ تستقبلهم عائلات اسبانية من أجل تمضية العطلة، وهناك حوالي 12ألف صحراوي مقيم بصفة دائمة في اسبانيا، وبالمقابل فان الوفود الاسبانية التي تقوم بزيارات إلى مخيمات اللاجئين تكاد تكون مستمرة وبلغة الأرقام تصل إلى 5000 شخص في ظرف أسبوع حسب مدير النقل الجوى لمطار تندوف وتضم العائلات التي تستقبل الأطفال ،المنتخبين المحليين، ممثلي الجمعيات ،بالإضافة إلى

أن العديد من المقاطعات الاسبانية والمناطق مرتبطة باتفاقية توأمة مع مخيمات اللاجئين.

وهكذا يتبين لنا أن هناك تضامن اسباني مؤسساتي وعائلي في المخيمات، فالعديد من المدارس والمستشفيات والبرامج التربوية والصحية ممولة من طرف جمعيات اسبانية ، فالرأي العام الاسباني الذي لديه اطلاع واسع على القضية بواسطة وسائل الإعلام، يعتبر مؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ويدين بشدة اتفاقية مدريد الثلاثية، هذا التضامن يمليه الإحساس بالمسؤولية وتأنيب الضمير كونها كانت مستعمرة اسبانية قديمة من 1884إلى غاية1976، ثم تم منحها إلى المغرب وموريتانيا بما عرف باتفاقية مدريد الثلاثية14 /1975/11.

وتدافع الحكومات الاسبانية المتعاقبة باستمرار عن اتفاقية مدريد الثلاثية بأنها أفضت إلى تحول ادارى و ليس سيادي[1] ، وهذا لتبرير تخليهم عن نزاع الصحراء الغربية .

فالحكومة الاسبانية تعرف موقفها من النزاع في الصحراء الغربية بمحاولة التوفيق بين مصالح الدولة و ضغوطات الرأي العام .

ففي إطار تقديم مشروع "**الحكم الذاتي** " للصحراء الغربية في بداية فيفرى 2007 من طرف وفد مغربي رفيع المستوى أصر رئيس الحكومة الاسبانية آنذاك ثاباتيرو JOSE LUIS RODRIGUEZ ZAPATERO ووزير الشؤون الخارجية MIGUEL ANGEL MORATINOS"، على ضرورة إدخال شرط خاص بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والذي يقدم كمشروع للشعب المغربي" [2]وفي بداية مارس 2007 صرح

[1]:اتفاقية مدريد لا تتطرق إلى تحويل السيادة في الصحراء إلى المغرب يؤكد السيد موراتينوس، وكالة الأنباء SPS ،1نوفمبر 2005.

[2] :BENNANI D,**SAHARA**, **LE ROI REPREND LA MAIN** ,TEL QUEL ,17 février 2007.

ZAPATERO موضحا موقفه "مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب يشكل أرضية لافتتاح حوار مباشر بين الأطراف المهتمة بالنزاع "[1].

2) فرنسا :

بالنسبة لفرنسا تشكل الصحراء الغربية جزءا لا يتجزأ من المغرب، فالحكومات المتعاقبة لم تخفى أبدا مواقفها المعادية لقيام دولة صحراوية مستقلة تحت تأثير النفوذ الجزائري، وتدعى فرنسا بأنها طرفا محايدا في النزاع و تطالب بحل سياسي متفاوض عليه ، غير أن الواقع كما تبينه التصريحات يثبت بأن فرنسا تخفى بصعوبة المزايا الممنوحة للمقاربة المغربية من النزاع في الصحراء الغربية.

فمع نهاية السبعينات و عملا باتفاق الدفاع المشترك مع موريتانيا ، فقد جهز الرئيسValéry Giscard d'Estainالجيش الموريتاني بطائرات مراقبة Breguet-Atlantic للهجوم على جيش تحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب [2]، وبعد مجيء ميترانFrançois Mitterrandحاول أن يطور العلاقات المغربية الفرنسية حيث قام بافتتاح تمثيلية للبوليساريو في باريس ، غير أن النهج الفرنسي العام فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية قد عرف نفس المسار، حيث تعززت العلاقات أكثر بعد مجيء جاك شيراك Jacques Chiracإلى سدة الحكم والذي كانت تربطه صداقة شخصية قوية بالعائلة الملكية، وهكذا يتضح لنا بأن فرنسا لا ترغب بلعب دور من الدرجة الأولى في نزاع ظاهريا هو غير قابل للذوبان ، و ذو مخرج غير واضح المعالم.

[1] : Sahara Occidental: Le projet d'autonomie au Sahara, une plate-forme pour le dialogue ». *Libération*. 7 mars2007.

[2] :Berramdane. A, OP, CIT, 1992, pp.62-65.

ففرنسا شكلت على الدوام طرفا مناوبا للمغرب في مجلس الأمن ، وكذا الاتحاد الأوربي وهي ناطقه الرسمي، بالرغم من أنها تتقاسم الرؤية المغربية فيما يخص" الحكم الذاتي" وترى بأنه اقتراح بناء إلا أنها لم تبدى حماسا كبيرا للمسألة.

فصعود دولة صحراوية مستقلة ينظر له كعامل مهدد لاستقرار المملكة المغربية، والتي تشكل تهديدا لفرنسا ومصالحها في المغرب ،هذه المصالح المتعددة سواء كانت سياسية اقتصادية عسكرية أو ثقافية ،فالاستثمارات الأجنبية في المملكة المغربية تشكل70% حيث تعد فرنسا المتعامل الاقتصادي الأول بالنسبة للمغرب .

اليوم وبالإضافة إلى العديد من الدوافع الموضوعية وأكثرها اقتصادية والتي تجعل فرنسا مؤيدة للمغرب، تضاف إليها عوامل أقل رشدا وهى اتجاه شريحة واسعة من الطبقة السياسية الفرنسية اليسارية وحتى اليمينية نحو المغرب ، فاللوبي المساند للمغرب في فرنسا لا يستهان به ،فهو مؤسس في إطار حلقة "الصداقة الفرنسية المغربية" والتي تجمع عدد من السياسيين والفواعل الاقتصادية والثقافية والفنانين، وهكذا كلما اهتزت صورة المغرب في فرنسا إلا وتجتمع جمعية الصداقة الفرنسية المغربية لإظهار دعمها للملكية العلوية .

3) الاتحاد الأوروبي:

يركز الاتحاد الأوربي اهتماماته على المجال الاقتصادي والمغرب يدرك جيدا بأن المؤسسات الأوربية لا يعنيها النزاع في الصحراء الغربية ،فهي تهدف إلى تمرير اتفاق برشلونة الموقع في نوفمبر 1995[1] .

[1] :BUTEAU GUILLAUME,**LE MAROC AU SAHARA OCCIDENTAL** ,**1975–2005** :**TRENTE ANS D'UNE QUETE POUR LA SOUVERAINETE** ,SEMINAIRE « CRISES ET RELATIONS INTERNATIONALES »,INSTITUT D'ETUDES POLITIQUES ,UNIVERSITE LYON 2 ,2005 .

فالشراكة الأور ومتوسطية و التي اجتمعت تحت رئاسة اسبانيا في الاتحاد الأوربي و15 دولة عضو، و كذا ممثلي الدول الشركاء في جنوب و شرق المتوسط أعطت سنة 1995 أول دفعة لبرنامج واسع موجه نحو تشجيع السلام ، الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية [1]، وقد تضمن برنامج الشراكة الأور ومتوسطية ثلاثة محاور أساسية:

-المحور الأول يتضمن إبرام شراكة في المجال الأمني.

-المحور الثاني يتضمن تحرير الأسواق .

-المحور الثالث يتعلق بشراكة في الميادين الاجتماعية والثقافية بين الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي والشرق الأوسط ,

ويحتل الجانب الاقتصادي مركز الصدارة في المبادلات مع الاتحاد الأوربي، حيث يعمل هذا الأخير على تحرير اقتصاديات هذه الدول و تشجيع الشراكة على المدى المتوسط ، حتى يتسنى لها دمقرطة الأنظمة ومزيد من الانفتاح السياسي .

يسير المغرب باتجاه هذا المسار الذي يسمح له بالتأكيد من كسب دعم العديد من الدول الأوربية ،فالرهان جد مهم كون المغرب يقع في بوابةّ أوربا وهو شريك استراتيجي منذ سنوات عدة ، و أن أكثر من 70%من المبادلات التجارية[2] تذهب إلى القارة العجوز، كما أن العلاقات التي تربط المملكة مع كل من فرنسا واسبانيا أساسية بالنسبة لاستقراره.

[1]:أنظرمحصلة أهداف الشراكة مع الاتحاد الأوربي يمكن تصفح الموقع على الرابط :
http://EUROPA.eu .Int /scaolplus /leg/fr/lvb/r15001.htm.

[2] : SCHMID DOROTHEE, "**LE PARTENARIAT EURO MEDITERANEEN** : **UNE ENTREPRISE INACHEVEE**", QUESTIONS INTERNATIONALES N°10, NOVEMBRE 2004, P71.

فضلا على أن المغرب وقع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوربي في 2004 فيما يتعلق بالزراعة و في أقل من عشرين سنة ،فان القوانين الجمركية من المفروض أن تلغى بين المملكة والاتحاد الأوربي في إطار منطقة التبادل الحر الأورومتوسطى .

ولا يبدو أن نزاع اقليمى منسي كما هو حال النزاع في الصحراء الغربية سيوقف هذه الشراكة المتصاعدة ،بل بالعكس بالرغم من أن الدول الأوربية متمسكة بتسوية سلمية في إطار الأمم المتحدة يذهب إلى استفتاء تقرير المصير، إلا أنها راضية بضم الصحراء الغربية إلى المغرب ،حيث تأخذ الاعتبارات الجيواقتصادية مركز الصدارة ، فالرهان الأساسي هي اتفاقيات الصيد في المياه الصحراوية وكذا اتفاقيات التنقيب عن البترول .

إن قيام دولة جديدة في المنطقة المغاربية سيؤدى إلى مشاكل عدة كما أنه سيؤثر في الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي ، و يوضح توماس سان موريس Thomas De ST Maurice أن موقف اللجنة الأوربية التي تدعم المغرب " تريد أن تخلق في أقرب فرصة ممكنة منطقة تبادل حر أورومتوسطى ومن أجل ذلك من الضروري أن يمنح استفتاء تقرير المصير الفوز للمغرب ،لأن قيام دولة صحراوية سيؤدى إلى تأزم الوضع وتفاقم المشاكل"[1].

إن مشاركة المغرب الفعالة تجعل منه فاعلا محوريا في المنطقة المغاربية، وتترجم أيضا بالرغبة في تحقيق إجماع الدول الأوربية حول قضيته وعزل البوليساريو.

فالسياسة المغربية تهدف إلى الاندماج في مسار برشلونة والشراكة في العديد من المجالات مع الدول الأوربية التي تمنح لها العديد من الحلول، الأولى هي بالدرجة الأولى في المجال الاقتصادي حيث تعطى للمملكة فرصة تفريغ وارداتها عن طريق

[1] :De SAINT Maurice Thomas, **SAHARA OCCIDENTAL**, **L'ENJEU DU REFERENDUM D'AUTODETERMINATION** (PARIS, EDITION L'HARMATTAN , 2000),P 175.

إنشاء سوق كبيرة والتي ستفتح لها الباب على مصراعيه، بالإضافة إلى أن النزاع في الصحراء الغربية يسمح للمغرب بالدفاع عن مواقفه و رؤيته أمام الاتحاد الأوربي إما عن طريق مباشرة المفوضات السياسية و التي تؤدى إلى اندماج سلس للأراضي الصحراوية أو إبقاء الوضع القائم(لاسلم لاحرب) والذي يخدم الرؤية المغربية بطبيعة الحال.

غير أن السياسة المغربية اصطدمت بالبرلمان الأوربي الذي يعارض سياستها في الأراضي المحتلة بيد أن أعضائه ملتزمين بتسوية سلمية للنزاع تمر عبر إجراء استفتاء تقرير المصير، فرئيسة البرلمان المكلفة بالعلاقات مع دول المغرب ميراى ألمالانElmalan.Mireille لم تتوانى في العديد من اللقاءات عن فضح المغرب "يجب أن نشير هنا إلى بداية اعتراف النظام السياسي للبرلمان والذي يذهب ضد الإستراتيجية المغربية"[1].

4) الولايات المتحدة الأمريكية:

لم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى قضية الصحراء الغربية من منظار واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع ، فقد اتخذت موقف الحياد من النزاع على الرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية نفسها هي التي عملت على دفع اسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استعادة الصحراء، والقبول بمعاهدة مدريد والتي تخلت بمقتضاها اسبانيا في عام 1975عن إدارة الصحراء لصالح المغرب ، وقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية النزاع الدائر في الصحراء الغربية كصراع بالوكالة يدخل في إطار الحرب الباردة ، و أن جبهة البوليساريو هو حليف للاتحاد السوفياتى .

[1] : DE SAINT MAURICE THOMAS, OP, CIT, P 178.

في مرحلة الحرب الباردة دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف المغربي باعتباره حليفا استراتيجيا في المنطقة العربية [1]، وكان دعمها عسكريا من دون الوصول إلى دعم الموقف السياسي المتمثل في استفتاء تقرير المصير والدفاع عنه أمام المحافل الدولية ،غير أن الموقف الأمريكي عرف تطورا و تغيرا بعد نهاية الحرب الباردة حيث تراجعت الأهمية الإستراتيجية للمغرب في السياسة الأمريكية ومعها التحالفات القديمة ، هذا التحول كان له تأثير على مجرى الاهتمام الأمريكي بقضية الصحراء ،فأهم ما ميز موقف إدارة بوش الأب في التسعينات هو احتفاظها بموقف الحياد من النزاع ودعوتها علنا إلى إيجاد حل سلمى له[2]، ورغم التنازلات المغربية الكثيرة (تأييده التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ،استعداده لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل لإنجاح عملية السلام) هي خطوات مغربية تهدف إلى التأثير على حياد الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء الغربية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت أن يظل موضوع الصحراء بين يدي الأمم المتحدة والالتزام بالشرعية الدولية .

تأخذ الاعتبارات الجيوسياسية حيزا معتبرا فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع سياسة تهدف إلى المحافظة على المغرب كحليف له دور جيواستراتيجي في جنوب أوربا وإفريقيا، والحفاظ في نفس الوقت على مصالحها مع الجزائر كشريك اقتصادي مهم في شمال إفريقيا كما أنه سوق استثماري مستقبلي ومتعاون جيد في الجانب الأمني بسبب التهديدات الإرهابية المتصاعدة للجماعات المسلحة التي تنشط في المنطقة والتي تمس بالمصالح الأمريكية (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامى).

[1]:Yahia H. ZOUBIR, Le conflit du Sahara occidental : enjeux régionaux et internationaux – Février 2010. http://www.ceri-sciences-po.org

[2]: المنار سليمي عبد الرحيم ، **الولايات المتحدة و قضية الصحراء: جدلية الدعم و التخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية"**، (بيروت ، مركز كارنيغى للشرق الأوسط ، 2009)، ص 2.

وواقع الأمر أنه يمكن تحليل السياسة الأمريكية الراهنة تجاه قضية الصحراء الغربية من خلال مقارنة مواقف كل من الإدارة و الكونغرس الأمريكيين، ذلك أن إدراك المواقف من داخل المؤسستين يسمح لنا بقياس درجة أهمية ملف الصحراء الغربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

موقف الكونغرس منقسم تجاه قضية الصحراء الغربية فهو ليس موحدا ،إذ هناك مؤيدون للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية وعلى الحرب على الإرهاب و قضية التطور الديمقراطي داخل المغرب.

مقابل هذا التأييد هناك مواقف معارضة للمغرب على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي وانتهاكات المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء، فضلا عن رفض البعض استغلال المغرب لثروات الصحراء الغربية واعتبار العلاقات التاريخية بين البلدين مجرد جزء من صفحة الماضي، وهناك مواقف شبه محايدة تميل إلى النظر إلى قضية الصحراء في بعدها الاقليمى أكثر من مجرد خلاف بين المغرب والبوليساريو، وفي السنوات الأخيرة يظهر انقسام واضح في الكونغرس بين المدافعين عن الحكم الذاتي والمدافعين عن تقرير المصير.

أما المؤسسة الثانية التي هي الإدارة الأمريكية فقد تأرجحت مواقفها تارة بالحياد المدعوم بخطاب الشرعية وتارة أخرى بالشدة حيث وعدت إدارة بوش الجزائر وجبهة البوليساريو إن هما قبلتا بمخطط بيكر ،فستقوم بعرضه على مجلس الأمن الدولي ،غير أن التهديد الفرنسي باستخدام حق الفيتو[1] أدى إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي كانت تخوض حربا على العراق كما هددت إدارة بوش الابن بنقل ملف الصحراء من الفصل السادس للميثاق إلى الفصل السابع الذي تترتب عليه مسؤوليات جزائية، ويفسر هذا

[1]:Yahia H. ZOUBIR, OP, CIT , P07.

الغموض في الموقف الأمريكي باختيار اللعب على مسافة لا ترضى ولا تقلق الشريكين والحليفين الاستراتيجيين الجزائر والمغرب.

أما إدارة الرئيس "أوباما" فهي تعتبر المغرب العربي، منطقة اهتمام إستراتيجي، على عكس السياسات الأمريكية السابقة ،حيث بادرت إلى مواصلة العمل مع البلدان الصديقة في المنطقة المغاربية، لإيجاد مخرج لمأزق الصحراء الغربية.

نستنتج أن التأييد الأمريكي لقضية الصحراء مازال يخضع لتجاذبات جماعات الضغط الأمريكية المؤيدة للمغرب، ومن ثم فإن واشنطن تتبع سياسات حذرة عند التعاطي مع القضية، وذلك لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التي تربطها علاقات وثيقة بالمغرب.

وعلى الرغم من عدم وضوح الموقف الأمريكي، بصفة تامة، إلا أنه يمكن القول إن هناك إرادة سياسية لدى الرئيس "أوباما" تقضي بعدم اعتناق الطرح المغربي كمرجعية لحل النزاع، وأنها تفضل إطار الأمم المتحدة كإطار عام لحل النزاع وتسوية القضية، وهو ما يلقى قبولاً لدى القادة الصحراويين.

المبحث الثالث : الأهمية الجيوبولتيكية للصحراء الغربية

سنتطرق في المطلب الأول إلى الأهمية الجيوسياسية التي يتمتع بها إقليم الصحراء الغربية ،ثم أهمية الثروات السطحية و الباطنية التي تزخر بها المنطقة و ما تجسده من رهان في النزاع كمطلب ثاني ،ثم نخلص إلى الموقع الحيوي الذي تزخر به الصحراء الغربية وأهميتها الجيوبولتيكية في المطلب الثالث

المطلب الأول: الصحراء الغربية مقاربة جيوسياسية

أ)-الموقع الجغرافي:

تتمتع الصحراء الغربية بأهمية جيوسياسية كبيرة ،فهي تتوسط ثلاث دول عربية إسلامية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية هي المملكة المغربية التي تحدها من الشمال، و الجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي، وموريتانيا التي تحيط بالصحراء من جهتي الشرق والجنوب. ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400كم[1]. في مواجهة جزر الخالدات (الكناري) و التي تبعد عن الساحل بحوالي مئة كيلومتر [2].تقع الصحراء الغربية في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية والتي تتكون من إقليمين هما (الساقية الحمراء) في الشمال و(وادي الذهب) في الجنوب والبالغة مساحتها 266 ألف كم2،يحدها من الشمال المغرب و بشريط حدودي يبلغ أربعمائة و عشرون ألف كيلومتر[3]،والجزائر غربا بطول حدود تقارب 50كلم ،و موريتانيا جنوبا و غربا بطول حدود تناهز 1570كلم و يقسم إقليم الصحراء الغربية جغرافيا إلى **ثلاث** مناطق، **الأولى** منطقة **طرفايا** شمالا و **الساقية الحمراء** في الوسط و عاصمتها **العيون** حتى خط العرض °26 وتبلغ مساحتها82000 كم مربع، أما

[1]:حافظ صلاح الدين، **حرب البوليساريو** ،(بيروت،دار الوحدة للطباعة والنشر،1981،ط1) ص11.

[2]:المراوجى محمد،فلسفة الحسن الثاني ،مجلة المسيرة الخضراء ،المغرب،1976،ص 20.

[3]:محمد العربي، **الساقية الحمراء و وادي الذهب** ،(الدار البيضاء ،ج1، د ت)، ص 19.

المنطقة **الثانية** فهي **وادي الذهب** في الجنوب وعاصمتها **الداخلة** وتبلغ مساحتها 182000كلم مربع ،وتمتد شرقا إلى خط °22غربا و يكون هذا الحد مستقيما عندما يصل إلى مدار السرطان يصبح على شكل قوسين [1]، تاركا في ذلك لجمهورية موريتانيا (أبجيل)الأرض السبخة المالحة حتى يتقاطع في ذلك مع خط العرض °13غربا ،أما في الجنوب فان الحد هو °21شمال خط الاستواء و يطلق على الإقليم الصحراوي (صندوق الرمال)حيث لا يوجد إلا شريط مزروع على الساحل.ويقدر عدد سكان الإقليم ما يقارب 300000نسمة، وتعتبر الكثير من الدراسات أن سكانه على الأغلب من أصول بربرية.

[1]: المرجع نفسه ، ص 20.

المطلب الثاني: الصحراء الغربية مقاربة جيواقتصادية

تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في أسباب النزاع بين الدول نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدامها، إن تمسك المغرب بالصحراء يعود إلى الأهمية الاقتصادية التي تزخر بها المنطقة، فهي تتوفر على مخزون هائل من الثروات المعدنية والنفطية. كما أن المياه الإقليمية الضحلة جعلت من سواحلها غنية بالثروة السمكية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

وتتوفر في إقليم الصحراء عدداً من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحيانا النزاع المسلح وأهم هذه الموارد

1-الثروات البحرية :

يعد الساحل الصحراوي الذي يبلغ طوله حوالي 1400كلم من أغنى الأحواض السمكية في العالم ،ونتيجة للخصائص الهيدرولوجية و الجغرافية والايكولوجية التي تتميز بها المنطقة ،يوفر هذا الساحل قدرة إنتاجية متجددة تقارب مليوني طن من الأسماك سنويا ، وتشكل الأسماك السطحية النسبة الأكبر من الثروة البحرية للصحراء الغربية والتي تتصف بالغنى والتنوع إذ تتشكل الثروة البحرية الصحراوية من عدة أصناف أهمها [1]:

1-**الأسماك السطحية** : تمثل أزيد من 80%من الكميات المصطادة في الصحراء الغربية وهو ما يجعلها الثروة الأوفر في المياه الإقليمية، وبلغت الكميات المصطادة من الأسماك

[1]: تقرير المرصد الصحراوى لمراقبة الثروات الطبيعية ،**كيف يتم نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية ،الصحراويون :شعب فقير في وطن غنى**،الجزء الأول :الثروات البحرية تقرير 2013.

السطحية 693317طن و هو ما يشكل 70%من حجم صيد الأسماك بالصحراء الغربية والمغرب معا.

الجدول رقم 1: يمثل قيمة العائدات التي تحصل عليها الاحتلال المغربي من الصيد التقليدي والصيد الساحلي في المناطق الصحراوية المحتلة في الفترة مابين : 2010_2003

السنوات	العائدات (مليون أورو)
2003	11.6
2004	10.8
2005	14
2006	17
2007	14
2008	19.8
2009	16.4
2010	14.7

المصدر: إحصائيات المكتب الوطني المغربي للصيد البحري

2-الرخويات : أهمها الإخطبوط و الحبار حيث تمثل منطقة وادي الذهب واحدة من أهم مناطق صيد الإخطبوط في العالم حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الفاو ،و يدر هذا القطاع سنويا من 300إلى 400 مليون أورو ، ويمثل نحو 60%من إنتاج قطاع الصيد المغربي برمته و 35%من صادراته ، تستقبل السوق اليابانية 90%مما يتم صيده في السواحل الصحراوية و الباقي تستولي عليه أسواق اسبانيا ايطاليا والصين .

الجدول رقم 2 : يمثل تطور عائدات صيد الإخطبوط في المياه الإقليمية الصحراوية(2002_2010)

السنوات	الكميات المصطادة (طن)	القيمة (مليون أورو)
2002	66738	112.2
2003	39318	53.8
2004	41712	37.5
2005	96820	66
2006	62123	76.4
2007	84020	71.2
2008	72030	126.7
2009	39332	95.5
2010	48216	61.1

المصدر: المركز المغربي للصيد البحري

3-القشريات والصدفيات :يمارس صيد القشريات خاصة الجمبري و سرطان البحر وجراد البحر في منطقة وادي الذهب و يبلغ حجم صيد القشريات لسنة 2010حوالي 338ألف طن بقيمة 359ألف أورو، أما العائدات التي جناها الاحتلال المغربي من هذا النوع من الصيد بلغت حوالي 4.208مليون أورو حسب إحصائيات المكتب المغربي للصيد.

4-الطحالب البحرية : يشير تقرير المكتب المغربي للصيد الصادر في شهر أوت 2013أن حجم الطحالب المستخلصة من المواقع الصحراوية الأربعة أمغريو سيدي الغازي ،بوجدور وبوكراع 809أطنان وقدرت قيمتها الإجمالية 377ألف أورو، يصدر

المغرب 50%من إنتاج الطحالب الحمراء التي تستخدم في التحاليل البيولوجية وتصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والباقي يتوزع بين أسواق اليابان و كوريا الجنوبية.

نهب الثروات البحرية :

تمثل اسبانيا البلد الأوربي الأكثر تورطا في نهب الثروات البحرية الصحراوية ،ما جعلها منافسا قويا للمغرب ما أدى إلى نشوب صراع بين المحتلين القديم والجديد للصحراء الغربية وأصبح هذا الصراع أكثر حدة بعد الزيادة الكبيرة في المبالغ الموجهة للاستثمار المغربي في الصيد البحري في الصحراء الغربية خاصة في قطع الإخطبوط الذي يعتبر الهدف الرئيسي للصيادين الاسبان منذ عقود، جعل الاتفاقيات الثنائية التي حكمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي تم تأطيرها عبر بنود سرية في اتفاقية مدريد الموقعة في 14نوفمبر 1976 التي نتج عنها خروج اسبانيا من الصحراء الغربية، واحتلال المغرب لها في وضعية حرجة عصفت بالاتفاقيات الثنائية بين البلدين في مجال الصيد البحري في السواحل الصحراوية ، وهي الاتفاقيات التي تحولت بين المغرب والمجموعة الأوربية ثم الاتحاد الأوربي[1].

[1]:تقرير المرصد الصحراوى لمراقبة الثروات الطبيعية ،مرجع سابق .

الشكل رقم 1: مخطط بياني لتطور كميات صيد الإخطبوط

(ألفطن)في المياه الإقليمية الصحراوية و يظهر حالات

تدهور المخزون الحيوي من هذه الثروة البحرية ذات

القيمة السوقية العالية.

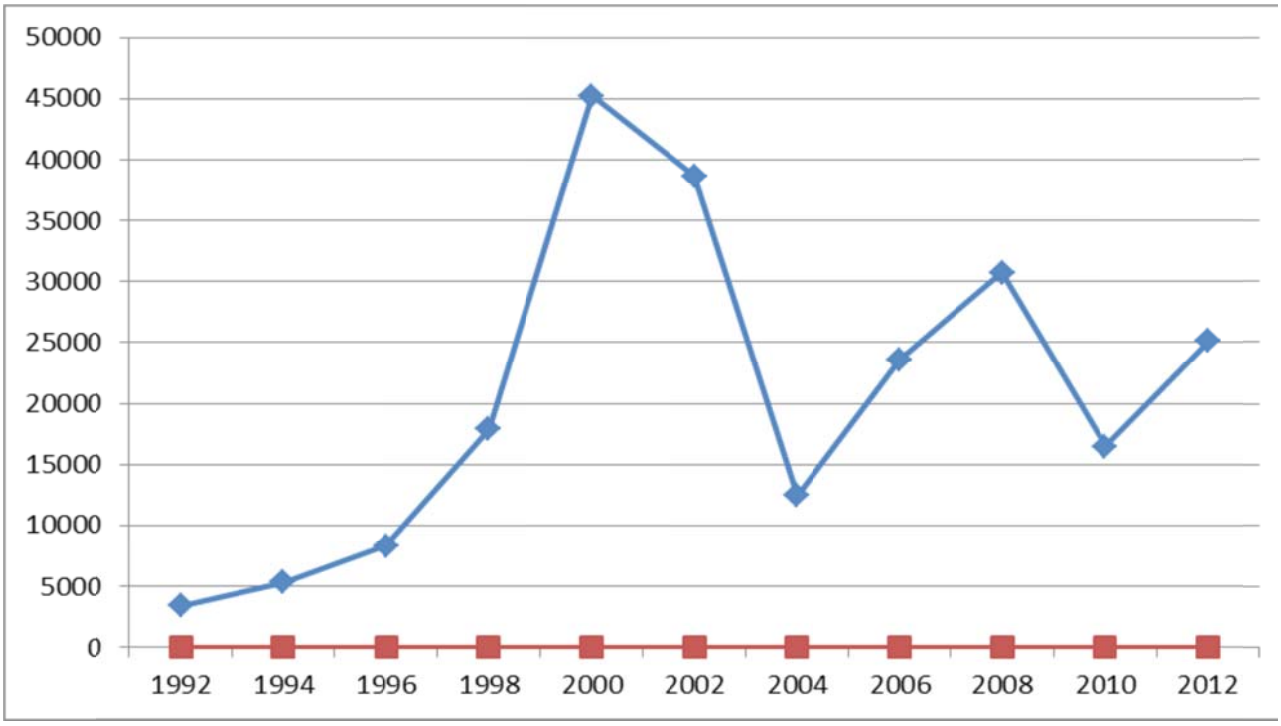

المصدر: تقارير المكتب المغربي للصيد.

أما عن الاتفاقيات الأوربية المغربية للصيد، فيتم تجديدها كل أربعة سنوات وفقا لظروف التفاوض التي تتغير حسب المصالح المغربية و المساومات و الضغوط التي يمارسها المخزن على البلدان الأوربية للتأثير في مواقفها السياسية من النزاع في الصحراء الغربية.

تصدر الأسماك و المنتوجات البحرية الصحراوية بصورة رئيسية إلى بلدان الاتحاد الأوربي وتشكل 80%من صادرات المغرب من الثروات البحرية و تحتل اسبانيا نسبة 60%وايطاليا 14%و فرنسا 8%ثم اليونان و ألمانيا بنسب أقل[1].

كما تتجه الصادرات المغربية من الثروات البحرية الصحراوية إلى روسيا و بلدان شرق أسيا خاصة اليابان التي تستحوذ أسواقها على 13%من هذه الصادرات ،و بذلك يحتل المغرب الترتيب الأول عربيا في حجم تصدير الأسماك و المنتوجات البحرية بما يفوق ست مرات

حجم تصدير موريتانيا ثاني أهم مصدر لهذه الثروات البحرية في الوطن العربى.

الشكل رقم 2:يبينصادرات المغرب نحو اليابان

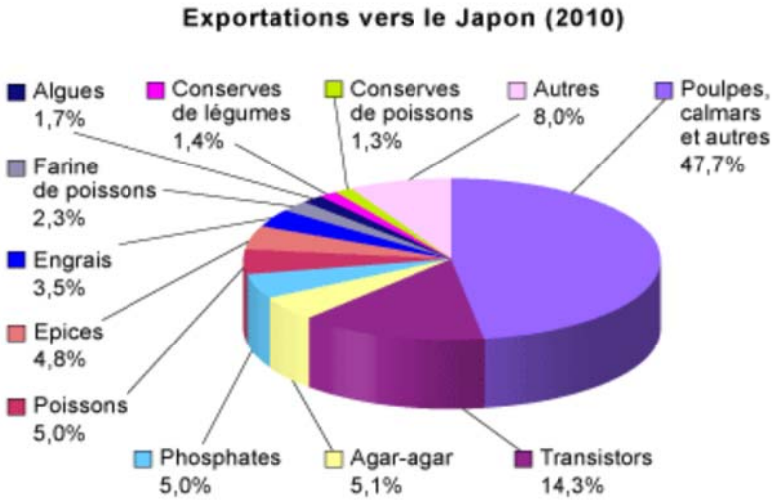

المصدر :الموقع الالكتروني لسفارة اليابان في المغرب

[1]:تقرير المرصد الصحراوى لمراقبة الثروات الطبيعية ،مرجع سابق

2- الفوسفات:

هو أحد رهانات هذا النزاع ،حيث يشكل الفوسفات الذي تم اكتشافه في منطقة العيون سنة1947أكبر مخزون عالمي، وهذا ما دفع بالمستعمر الاسباني إلى الاستثمار الواسع لاستغلاله، وما يميز فوسفات الصحراء الغربية هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض ،مما يجعل استخراجه أسهل و تكلفته أقل كما أن فوسفات الصحراء الغربية يعتبر جد مركز حيث يحتوى على مادة الأورانيوم و هو نادرا ما يكون في مثل هذه المناجم ، ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 ألف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31% وهي أعلى نسبة في العالم، ما يجعله في المرتبة الثانية بعد المغرب (60 مليار طن)أي نفس مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبالتالي فان من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية الأجود عالميا يكون هو المتحكم في الإنتاج العالمي، خاصة و أن الاحتياطي العالمي للفوسفات يقدر بحوالي38 مليار طن، وبالتالي أصبحت المنافسة شديدة بين منتجي هذه المادة.واستغلت الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) اكبر مدن الصحراء الواقعة على الساحل الأطلسي والتي تبعد عن منطقة بوكراع حوالي 100 كم (انظر الخارطة) ، ومنحت الحكومة الاسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات اسبانية وأخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات.

ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976 ، حيث بلغ إنتاجه أكثر من 36 مليون طن عام 1977[1].

[1]:جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، 1987، ص12.

3- الحديد:

يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك إمكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى أكثر من 800 مليون طن[1]

4- النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الأوربية وبتشجيع من اسبانيا إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ، ورأس المال في التنقيب عن النفط وحصلت تسع شركات أمريكية وثلاثة اسبانية على امتياز أعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969وكذلك شمال مدينة العيون. وان ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد أهميته قد دفع تلك الشركات إلى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط ولم تبقى منها سوى شركة نفط الخليج[2].

[1]: صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص71.

[2]: على الشامي، مصدر سابق، ص16.

المطلب الثالث: الصحراء الغربية مقاربة جيواستراتيجية

تتمتع الصحراء الغربية بموقع استراتيجي فائق الحيوية والحساسية ،في إطلالتها المباشرة على المحيط الأطلسي كما أن موقعها يعتبر حيويا لأنها توجد في تقاطع الطرق البرية والبحرية التي تصل أفريقيا و العرب ،خاصة و أن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفى كيلومتر، وبذلك تكون بوابة إفريقيا الغربية ،وهذا ما عرفته جيدا الدول الاستعمارية .

يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى ،فهو مواجه لجزر الكناري التي تسيطر عليها اسبانيا بحيث تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط، والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية وأماكن تواجد الفوسفات، ومن خلال توسط الإقليم بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية الموريتانية ،فان ذلك يمثل عمقا و امتدادا طبيعيا لكل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية ،فهي تشكل عمقا استراتيجيا للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب كونها تحقق لها جزءا من ادعائها ومطالبتها بالإقليم الموريتاني، وهذا ما يفسر تأسيس المملكة المغربية وزارة شؤون موريتانيا والصحراء عقب استقلالها عام 1956،أما الجمهورية الموريتانية فان الصحراء تشكل لها عمقا استراتيجيا في اتجاه الشمال ،نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية، وادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية ، وأما الجمهورية الجزائرية فان وجود إقليم تندوف الجزائري الذي يقع في أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية بالقرب من إقليم الصحراء الغربية ، فيوجد به خام الحديد بكميات كبيرة ،ولذلك تمثل الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للجزائر، لما تحققه من تكلفة أقل لتصدير الحديد عبر المحيط الأطلسي .

–هي منطقة ذات موقع استراتيجي فهي نقطة اتصال برى تربط الدول المغاربية الثلاث الجزائر المغرب وموريتانيا كما أنها نقطة اتصال بحري تربط إفريقيا بأوربا عن طريق المحيط الأطلسي ويعد المضيق الذي يربط جزر "لاس بالماس" بمدينة العيون منفذا استراتيجيا نحو إفريقيا و أسيا .[1]

–تشكل الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى فهي مواجهة لجزر الكناري التي تسيطر عليها اسبانيا، كما أنها على مقربة من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والتسهيلات التي تقدمها لحركة الملاحة البحرية التي تنشط في المنطقة ،خاصة في ظل قرب الموقع من الثروات النفطية والباطنية كالفوسفات ما يفتح المجال أمام القوى الكبرى قصد الاستفادة من الموارد التي تزخر بها المنطقة.

–إن تمسك المغرب بإقليم الصحراء الغربية نابع مما يجسده من رهان سياسي اقتصادي واستراتيجي فضم الصحراء الغربية يشكل امتدادا لعمقه الجغرافي حيث تزيد من مساحته كما تكسبه وزنا إضافيا في المنطقة و تمكنه من الخروج من عزلته و تفرض احترام دول الجوار له ،ضف إلى ذلك أن المغرب يعانى عقدة وتوجسا من الجزائر القوة الإقليمية المزاحمة له، فتنفيذه لأجندات غربية باعتباره الحديقة الخلفية للغرب يمكنه من مضاهاة الجزائر(القوة المحورية في منطقة المغرب العربى) من حيث الوزن الجغرافي الاستراتيجي و الاقتصادي.

–أما اقتصاديا فإلحاق الصحراء الغربية بالمغرب تجعل من هذا الأخير المصدر الأول للفوسفات في العالم فضلا عن المعادن الأخرى الثمينة و موارد الطاقة و التي يعانى المغرب من نقصا فادحا فيها ،إلى جانب الصيد البحري الذي يحتل فيه المغرب مكانة معتبرة بحكم إطلاله المزدوج على البحر المتوسط والأطلسي ،مما يجعله شريكا اقتصاديا فعالا[2].

[1] :STORA BENJAMAIN ,ILLYES AKRAM,**LES 100 PORTES DU MAGHREB**,(ALGER,EDITION DAHLEB,1999)P 267 .

[2]: بوزيد عمر، نزاع الصحراء الغربية أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائري نقلا عن الموقع:
http //www .alasr .ws

خلاصة الفصل الثالث:

إن حل النزاع في الصحراء الغربية يوجد في وضع يشبه الحصار ، حيث أن رفض مخطط بيكر الثانى فتح الباب على المجهول فالمغرب متمسك بالحكم الذاتي الذي ترفضه البوليساريو التي تتمسك بضرورة إجراء استفتاء تقرير المصير ، فكل محاولات مجلس الأمن لإيجاد تسوية لأقدم نزاع في القارة الإفريقية قد باءت بالفشل كونه لم يكن حازما مع الطرف المغربي وتهديده بنقل الملف من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة إلى الفصل السابع الذي يجيز لمجلس الأمن فرض التحكيم الملزم الذي تترتب عليه عقوبات ، زد على ذلك رفض الحكومتين الأمريكية و الفرنسية أي مساس بعلاقتهما الإستراتيجية مع المغرب أي أن ملف الصحراء الغربية يخضع لمصالح و توازنات القوى الكبرى.

تشكل الصحراء الغربية رهان جيواقتصادي و جيواستراتيجي للمغرب ، مكنته من الاستيلاء على ثرواتها الطبيعية بحثا عن عمق استراتيجي يجعل منها الدولة المحورية في المغرب العربي .

الخاتمة

الخاتمة

تهدف السياسة الخارجية المغربية إلى تجسيد أطروحة زعيم حزب الاستقلال علال الفاسى "المغرب الكبير"، حيث تستند ادعاءاته التوسعية على مبررات تاريخية مع أن الترسيم الحدودي لم يكن له وجود قبل التكالب الاستعماري ، حيث لم تعرف القارة الإفريقية حدودا ثابتة ، إلا أن المغرب متمسك بالمفهوم الاسلامى للحدود القائم على المبايعة والولاء للحاكم لا على الاعتبارات الجغرافية.

ورث المغرب استقلالا مبتورا من أجزاء واسعة من أراضيه ما يفسر تبنيه لأطروحة المغرب الكبير واستخدامه ورقة الحق التاريخي، فسياسة المغرب التوسعية تسعى إلى اكتساب عنصرين من عناصر قوة الدولة ممثلين فى العنصر الجيواقتصادى والجيواستراتيجى من خلال ضم المزيد من أراضى الغير ومن ثم الاستحواذ على ثرواتها بحثا عن عمق استراتيجي يجعل منها الدولة المحورية في المغرب العربي .

إن المتتبع للسياسة الخارجية المغربية يدرك أنها مجال محفوظ للملك أي سيطرة المحدد الشخصي على باقي المحددات في صناعة القرار الخارجي المغربي ، بحيث ظل توجه السياسة الخارجية المغربية تابعا و بشكل دقيق لرؤية الملك نظرا لامتلاكه كل العناصر التي تسمح له باتخاذ قرارات السياسة الخارجية . حيث تعكس السياسة الخارجية المغربية إلى حد بعيد منطلقات الفكر الواقعي في العلاقات الدولية المرتكز أساسا على الزيادة المستمرة والغير منتهية في عناصر ومقومات القوة بمختلف أشكالها وتحاول أن تلعب دور الدولة المهيمنة إقليميا.

بعد أكثر من ثلاثون سنة من النزاع لم يتغير الكثير في الصحراء الغربية ، فالمغرب مازال متشبثا بمواقفه ، صحيح أن البوليساريو تم إضعافه لكنه ما زال يتلقى الدعم من المنظمات الإنسانية وحتى الدول، وينادى بضرورة إجراء استفتاء تقرير المصير ومجلس

الأمن الدولي عاجز عن وضع نقطة نهاية لهذه المعضلة في المسار الاقليمى المغاربى بالنسبة للمغرب فان الاستحواذ على الأراضي الصحراوية شكل منذ 1975 رهان طبع سياسة الملك الحسن الثاني وابتداء من1999 سياسة خليفته نجله محمد السادس.

هذا الهوس المغربي المتمثل في رغبته في ضم الصحراء الغربية بأي ثمن ، يترجم من جهة بذلك التفاعل الحاصل بين الجانب الرمزي الذي تجسده الأراضي الصحراوية والذي يسمح للمملكة بإقامة المغرب الكبير التاريخي ، والجانب العملي والذي يجعل من الصحراء الغربية منجم ذهب حقيقي بفضل موارده الطبيعية الضخمة التي يزخر بها ، ومن جهة أخرى تجسد التوتر الحاصل في المنطقة المغاربية ، حيث تعارض الجزائر بشدة النوايا التوسعية للمغرب والتي تترجم برغبته في الهيمنة على المنطقة المغاربية وأخيرا ، هي نتيجة المجهودات التي بذلتها المملكة منذ ثلاثون سنة لضم الصحراء الغربية وجعلها جزءا لا يتجزأ من المغرب ، هذا الجزء الذي لم يعترف بمغربيته لا القانون الدولي ولا أعضاء المجتمع الدولي ، على الرغم من أن الاستراتيجيات والمناورات التي وظفتها المملكة منذ 1975 تحتل مركز الصدارة في الحياة السياسية المغربية في العشريات السابقة حتى وإن كان النزاع يبدو منسي على صعيد الأحداث الدولية ، فهو على العكس من ذلك على الصعيد الداخلي المغربي.

إن توظيف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية كأداة أعطى نقطة الانطلاقة نحو غزو الصحراء الغربية عن طريق المسيرة الخضراء و التي سمحت للملك الحسن الثاني وبمشاركة الشعب المغربي من إعادة الأراضي المقتطعة و منذ تلك اللحظة و كل مجهودات المملكة وظفت من أجل إدماج الصحراء الغربية في الحدود الدولية ، حيث ساهمت المملكة ليس فقط على الصعيد السياسي و لكن أيضا الاقتصادي في إدماج الصحراء الغربية و هي الآن تسير في وتيرة متصاعدة لإقناع المجتمع الدولي المتردد حول هذه القضية ، وبأن ملف

الخاتمة

الصحراء الغربية لا يحتاج إلى نقاش ، فسياسة الملف المغلق الذي ينتهجه المغرب خاصة في الجانب الأمني يفسر بالمراهنة على تمييع البوليساريو ليس فقط بإنشاء أنظمة من الجدران الدفاعية في سنوات الثمانينات ، ولكن أيضا عبر الدعوات المتكررة بضرورة عودة الصحراويين إلى الوطن الأم المملكة المغربية .

و قد تبين من خلال تشخيصنا لواقع التوسع المغربي إقليميا كظاهرة نزاع دولي أن الانسداد فى قضية الصحراء الغربية لعشريات طويلة مرده إلى أن المجتمع الدولي لا يمارس مهامه إلا كفاعل ثانوي فى العلاقات الدولية خلف السياسة الدولية القائمة على مؤثرات ميزان القوة و المصالح للقوى الكبرى ،بالرغم من أن الأمم المتحدة تحظى بالشرعية الدولية الوحيدة المخولة للبث فى مثل هذه النزاعات .

قائمة المصادر و المراجع :

1) باللغة العربية:

أ) الكتب:

1) بوعزيز يحي ،***الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا و أسيا و جزر المحيطات***

(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988).

2) ذهني الهام محمد على ،**بحوث و دراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث**

(القاهرة مكتبة الأنجلو مصري، ،ط$_1$ ،2009).

3) السيد محمود، **تاريخ دول المغرب العربي**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008).

4) الداهش محمد على ،**دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، (عمان ،مركز الكتاب الأكاديمي ، ط،$_1$).

5) الفاسى علال ،**الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ،(تطوان ،نشره عبد السلام جسوس 1948).

6) الداهش محمد على ،**الشريف أحمد الريسوني حياة و جهاد** ،(تطوان ،دار الحياة 1996).

7) بن عزوز محمد حكيم ، **"معركة أنوال "**، (الرباط مطبعة الساحل ،1981).

8) محمودي عبد القادر ، **التراعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي – مع التركيز على التراعات حول القضية الفلسطينية 1945– 1985** ، (الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2001).

9) رضوان محمد ، **منازعات الحدود في العالم العربي –مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية**، (الجزائر إفريقيا الشرق،1999) .

10) الشامي علي، "**الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**"، (بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980).

11) سعد الله عمر،" **القانون الدولي للحدود**"، ،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ج 1).

12) المخادمي رزيق ، ***النزاعات الحدودية العربية*** ،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2004).

13) المدينى توفيق ،"**اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل** "،(منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،2006).

14) سعد الله عمر ، **المطول في القانون الدولي للحدود** ، (ديوان المطبوعات الجامعية،ج1 2010).

15) صدوق عمر ، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982).

16) جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ت :محمد بن أحمد مفتى ،محمد السيد سليم (الرياض، 1989).

17) أنور الجندي،**الفكر و الثقافة المعاصرة فى شمال إفريقيا**،(القاهرة ،الدار القومية للطباعة و النشر ،1965).

18) أبو القاسم سعد الله ،**أفكار جامحة**،(الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1988).

19) واتربورى جون ،**أمير المؤمنين :الملكية و النخبة السياسية المغربية** ،ت :عبد الغنى أبو العزم عبد الأحد السبتى، عبد اللطيف القلق(مؤسسة الغنى للنشر ،2004،ط1).

20) سليم محمد السيد ،**تحليل السياسة الخارجية** ،(بيروت ،البوشرية،2001،ط1).

21) المسارى محمد العربي ،**المغرب و محيطه**،(الرباط،مطبعة الهلال ،1998،ج1).

22) مورغنتاو هانس ،السياسة بين الأمم ، ص 178.

23) العزى سويم، **المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث**،دراسة تحليلية نقدية (المركز الثقافي العربي ،1987،ط1).

24) قرني بهجت و هلال على الدين ،**السياسات الخارجية للدول العربية و تحديات المستقبل**،(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإنسانية ،1994،ط1).

25) محمد حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل،عواصم الحرب و عواصم السلام** ، (بيروت ،1996،ط1).

26) شقير محمد ،**القرار السياسي في المغرب** ،(دار الألفة ،1992).

27) بوطالب عبد الهادي ،**النظم السياسية المعاصرة**،(دار الكتاب 1981،ط$_1$).

28) صبري إسماعيل عبد الله، **الإستراتيجية و السياسة الدولية-المفاهيم و الحقائق الأساسية**،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية،1979،ط$_1$).

29) معتصم محمد،**النظم السياسية المعاصرة**، الدار البيضاء ،منشورات ايزيس للنشر، 1992).

30) خليل بديع ليلى، **أضواء و ملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، بيروت، 1997.

31) حافظ صلاح الدين، **حرب البوليساريو** ،(بيروت،دار الوحدة للطباعة والنشر،1981،ط$_1$).

32) محمد العربي، **الساقية الحمراء و وادي الذهب** ،(الدار البيضاء ،ج1، د ت).

33) جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، 1987.

ب) التقارير:

34) التميمي عبد الجليل التميمي تقرير حول :"**كلفة اللا مغرب و المقاربات الجديدة للمستقبل المغاربي** "،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ،مؤسسة كونراد أديناور، تونس ،2009.

35) دستور المملكة المغربية لعام .

36) كرايسز جروب -**الصحراء الغربية :الخروج من المأزق تقرير حول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا رقم 66 ،11جوان 2007.**

37) كارلوس ميغيل رويث ، **تقرير حول "الصحراء الغربية:1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر** " (اسبانيا ، معهد ايلكانو الملكي، 2005).

38) المنار سليمي عبد الرحيم ،**تقرير حول: الولايات المتحدة و قضية الصحراء: جدلية الدعم و التخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية"**، (بيروت ، مركز كارنيغى للشرق الأوسط ، 2009).

39) تقرير المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية ،**كيف يتم نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية** ،**تقرير حول الصحراويون :شعب فقير في وطن غنى**،الجزء الأول :الثروات البحرية تقرير 2013.

ج) المجلات و الدوريات :

40) بوعزيز يحي،"حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب "،**مجلة الأصالة** ،العدد 28 ،1975.

41) محمد نعمة عمر، ،"*حزب الاستقلال المغربي :نهج توسعي عبر خارطة رمال وهمية"*،***أسبوعية الحرية***،2004.

42) سليمان ولد محمد سدينا ، "مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل "، مجلة **التحرير**، أبوظبي. الإمارات ، 2004.

43) حمودى عبد الله، **انثروبولجية الملكيات:الملكية المغربية نموذجا،** ت:محمد العفرانى،(الدار البيضاء **منشورات وجهة نظر** ، 2003) عدد 19-20 ربيع و صيف.

44) مجلة **انبعاث أمة**، الجزء 24، ط1، الرباط، المطبعة الملكية، 1979.

45) مجلة **انبعاث أمة**، الجزء 37، (الرباط، المطبعة الملكية، 1992، ط$_1$)، ص275

46) مجلة **jeune Afrique** عدد 1994،23جانفى 1980.

47)الناصر عبد الواحد،"**الخصائص المميزة لدستور 1992المتعلقة بتطبيق القانون الدولي في المغرب**" ،(**مجلة المناهل** ،العدد 4، فيفرى 1993).

48) مجلة **انبعاث أمة**، الجزء السادس و العشرون، الطبعة الأولى، المطبعة الملكية، الرباط 1981.

49) الجناتى الادريسى عبد الحق ، دول المغرب العربي في انطلاق مسلسل السلام العربي الاسرائيلى ،**المجلة المغربية للدراسات الدولية** ،العدد الأول ،ماى 1998.

50) جريدة الشرق الأوسط،عدد2007ليوم 30-10-2000.

51) نزار ميسارى ، "الأمن الوطني و المجال السياسي و المواطنة :حالة المغرب و الصحراء الغربية "،**مجلة دراسات الشمال** 4،6 ، شتاء2001 .

52) **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد خاص عن المغرب، المغرب 1996.

53) المراوجى محمد، فلسفة الحسن الثاني ،**مجلة المسيرة الخضراء** ،المغرب،1976.

د) المذكرات الجامعية:

54) بن عمار تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (رسالة ماجستير، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، نوفمبر 1982).

55) أفتيس حفيظ،المجال المحفوظ في السياسة الخارجية المغربية ،دبلوم الدراسات العليا المعمقة ،كلية الحقوق أكدال،الرباط ،2004-2005.

56) أشركي محمد، الوزير الأول:مركزه و وظيفته في النظام المغربي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1985.

57) أزواغ محمد ،اختصاصات رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ،جامعة محمد الخامس ،الرباط ،1992.

58) عنيس عبد الرحيم ،السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956-1990،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ،جامعة محمد بن عبد الله، فاس ،1991.

59) كروم محمد الصالح،سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية(1975-2010) رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2011.

و) مواقع الانترنيت:

60) محمد نعمة عمر ،"*حزب الاستقلال المغربي :نهج توسعي عبر خارطة رمال وهمية نقلا عن الموقع* www.upes.org/bodyarticubs.asp, 4/4/2014,12 :00

61) كارلوس رويث ميقيل ،" الصحراء الغربية الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني"، ***الحوار المتمدن*** ، نقلا عن الموقع:

htpp://www.ahewar.org/debat/ show.art.asp? Aid=44760,17/4/ 2014 15: 30 .

62) محمد بوبوش، "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية"،نقلا عن الموقع:,
http://www.oujdacity.net/national-article-21503-ar

63) كارلوس ميغيل رويث ،ت :مصطفى محمد الأمين ، "**الصحراء الغربية:1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر** " (اسبانيا ، معهد ايلكانو الملكي، 2005 . نقلا عن الموقع :
http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp

2) المراجع باللغة الأجنبية:

أ) الكتب :

1) FLORY MAURICE ,**La notion DE Territoire Arabe ET Son Application Au Sahara**, (paris ,CNRS,1957) .

2) Amin Samir**, le Maghreb moderne**,(paris, les éditions de minuit, 1970).

3) balta Paul, **le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000** , (paris, édition la découverte, 1990).

4)GAUDIO ATILLO ,**ALLAL EL FASSI OU L'HISTOIRE DE L'ISTIQLAL** ,(paris, édition Alain MOREAU ,1972).

5)Branciard Michel***, Le Maghreb au cœur des crises***", (Lyon ,édition chronique sociale, 1994).

6) Rozet et Eartte ; **L'Algérie: état Tripolitaine** . (Tunis :Edition Bous lamer ,1980).

7) Bouguetaia Boualem ;**Les frontières méridionales de L'Algérie** (Alger , édition SNED,1981).

8)Grimaud Nicole ,**la politiqueextérieurd'Algérie1962.1978**.(édition kharthala ,paris,1984).

9) Stora Benjamin, **Algérie-Maroc :histoire parallèles destin croisés**,(édition. Barzakh, Alger, 2002).

10) BELAID ABDESSLEM **,l'unité économique du Maghreb est- elle possible** ?,(ALGERIE,DAR KHETTAB ,2013).

11) MORGENTHAU HANS**, politics among Nations,**4 th Ed, NEW YORK : Alfred A.KNOPF,1967.

12)ORGANSKI A.F, ***World politics***, ,(New York, 2nd, Knopf, 1968).

13) Sehimi Mustapha, **le roi arbitre ou guide**, édition RIpem n° 14 et 15.

14)LEVEAU Rémy**, réaction de l'islam official au renouveau islamique au Maroc** ,A.A .N,1979.

15) JANATI-IDRISSI Abdelhaq, ***Relations internationales : Elaboration, pratique, et systématisation doctrinale***,(Oujda., Institution Marocaine du Livre, , 1997).

16) LAHBABI Mohamed, ***Le gouvernement marocain à l'aube de XXèm siècle*(**Rabat Techniques Nord Africaines).

17) IHRAI Saïd, , **pouvoir et influence :Etat ,partis et politique étrangère au Maroc**,(paris ,édition puf,1984**).**

18) BERRAMDANE A ,**LE SAHARA OCCIDENTAL**, **ENJEU MAGHREBIN** (PARIS ,EDITION KHARTALA,1992.

19) De SAINT Maurice Thomas**, SAHARA OCCIDENTAL**, **L'ENJEU DU REFERENDUM D'AUTODETERMINATION** (PARIS, EDITION L'HARMATTAN, 2000).

20) STORA BENJAMAIN ,ILLYES AKRAM,**LES 100 PORTES DU MAGHREB**,(ALGER,EDITION DAHLEB,1999)

ب) التقارير :

21) BOUZIDI Mohamed, **rapport sur *Le Maroc et l'Afrique subsaharienne***, Annuaire de l'Afrique du Nord.

22) Khadija Mohsen-Finan, **rapport sur "Le Règlement du Conflit du Sahara Occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale"**, Politique Africaine, 76, décembre 1999.

23) Jacob Mundy, **rapport sur "'Seized of the Matter': The UN and the Sahara occidental Dispute"**, Mediterranean Quarterly, summer 2004.

24) Jacques-Eric Roussellier, **rapport sur "Quicksand in the Sahara? From Referendum Stalemate to Negotiated Solution"**, International Negotiation,10, 2005.

25) Anna Theofilopoulou, **rapport sur "The United Nations and Sahara occidental, A Never-ending Affair",** United States Institute for Peace, rapport special 166, juillet 2006.

26) DEDENIS JULIEN, **rapport sur SAHARA OCCIDENTAL ,ESSAI D'APPROCHE GEOPOLITIQUE** ,UNIVERSITE ROUEN LABORATOIRE AILLEURS ,MARS 2007 .

27) BUTEAU GUILLAUME, **rapport sur LE MAROC AU SAHARA OCCIDENTAL ,1975-2005 :TRENTE ANS D'UNE QUETE POUR LA SOUVERAINETE** ,SEMINAIRE « CRISES ET RELATIONS INTERNATIONALES »,INSTITUT D'ETUDES POLITIQUES ,UNIVERSITE LYON 2 ,2005 .

28)SCHMID DOROTHEE, **rapport sur "LE PARTENARIAT EURO MEDITERANEEN : UNE ENTREPRISE INACHEVEE** ", QUESTIONS INTERNATIONALES N°10, NOVEMBRE 2004.

ج) المجلات و الدوريات:

29) YAKEMTCHOUK ROMAIN ,les frontières africaines ,Revue Générale de droit International Public ,1970 ,n°1.

30)GOLDMAN. M.F, prelude to entente cordial; the end of Anglo French rivalry in morocco and the origins of morocco –Egypt bater 1900.

31) Garnier Christine : « opération écouvillon » in revue des deux mondes, nov, 1960.

32) CHOUCRI Nazli, ***Population Trend and protracted Social Conflict***, Unpublished manuscript.

33) Frankel Joseph, the making of foreign policy, oxford university press, 1963.

34) BENNANI D, **SAHARA LE ROI REPREND LA MAIN** ,TEL QUEL ,17 février 2007.

د) المذكرات الجامعية:

35) DE L'APRADELLE PAUL ,la frontière ,thèse ,(paris, éditions internationales ,1928).

36) CHEIKH Abdelhaq, ***La politique étrangère des partis politiques****: cas de p. p.c de l'Istiqlal et l'U.S.F.P*, Mémoire de DES en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1987.

37) BENOMARI Mohamed, *Essai sur quelques déterminants de politique étrangère marocaine* Mémoire de D.E.S. en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1994-1995.

38) EL MASLOUHI Abderrahim, ***Politique intérieure et politique extérieure au Maroc***. *Essai d'identification de dynamique interférentielle dans le champ politico-diplomatique marocain*, Thèse de Doctorat en Droit public, Université Mohamed V, Rabat, 1999.

39)NACIRI Hassan, *Les grandes solidarités culturelles dans la politique étrangère marocaine (1956-1993)*, Mémoire de DES en Sciences politiques Université Mohamed V, Rabat, 1994.

40) HZAINE Elhassan, *La politique marocaine de non-alignements*, Mémoire de D.E.S en Droit public, Université Hassan II, Casablanca ,1985.

هـ) المواقع الالكترونية:

41)Yahia H. ZOUBIR, Le conflit du Sahara occidental : enjeux régionaux et internationaux – Février 2010. http://www.ceri-sciences-po.org

الملاحق:

دستور المملكة المغربية

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير.

وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية.وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم.

الباب الأول

أحكام عامة

المبادئ الأساسية

الفصل الأول

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

الفصل الثاني

السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.

الفصل الرابع

القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ويجب على الجميع الامتثال له، وليس للقانون أثر رجعي.

الفصل الخامس

جميع المغاربة سواء أمام القانون.

الفصل السادس

الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية.

الفصل السابع

علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي يتوسطه نجم أخضر خماسي الفروع.

شعار المملكة : الله، الوطن، الملك.

الفصل الثامن

الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى الحق في أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.

الفصل التاسع

يضمن الدستور لجميع المواطنين:

-حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة؛

-حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع؛

- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.

الفصل العاشر

لا يلقى القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

المنزل لا تنتهك حرمته ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون.

الفصل الحادي عشر

لا تنتهك سرية المراسلات.

الفصل الثاني عشر

يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها

الفصل الثالث عشر

التربية والشغل حق للمواطنين على السواء.

الفصل الرابع عشر

حق الإضراب مضمون وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق.

الفصل الخامس عشر

حق الملكية وحرية المبادرة الخاصة مضمونان.

للقانون أن يحد من مداهما وممارستهما إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ولا يمكن نزع الملكية إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

عشر السادس الفصل

على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن.

الفصل السابع عشر

على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها حسب الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.

الفصل الثامن عشر

على الجميع أن يتحملوا متضامنين التكاليف الناتجة عن الكوارث التي تصيب البلاد

الباب الثاني

الملكية

الفصل التاسع عشر

الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة و رمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

الفصل العشرون

إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا

آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك. ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

الفصل الثالث والعشرون

شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته.

الفصل الرابع والعشرون

يعين الملك الوزير الأول.

ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول.

وله أن يعفيهم من مهامهم.

ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها.

الفصل الثلاثون

الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

الفصل الثاني والثلاثون

يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط.

الفصل الثالث والثلاثون

.يعين الملك القضاة طبق الشروط المنصوص عليها في الفصل84

الفصل الرابع والثلاثون

يمارس الملك حق العفو.

الفصل الخامس والثلاثون

إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن الملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب إلى الأمة؛ ويخول بذلك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة، صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي أو يتطلبها تسيير شؤون الدولة. لا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان. ترفع حالة الاستثناء باتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.

الباب الثالث

البرلمان

تنظيم البرلمان

الفصل السادس والثلاثون

يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

الفصل السابع والثلاثون

ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات؛ وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس.

ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب ونظام انتخابهم وشروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي ونظام المنازعات الانتخابية.

و ينتخب رئيس مجلس النواب أولا في مستهل الفترة النيابية ثم في دورة أبريل للسنة الثالثة من هذه الفترة، وذلك لما تبقى منها.

وينتخب أعضاء مكتب المجلس لمدة سنة على أساس التمثيل النسبي لكل فريق

الفصل التاسع والثلاثون

لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان ولا البحث عنه ولا إلقاء القبض عليه ولا اعتقاله ولا محاكمته بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه ما عدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو يتضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك.

ولا يمكن في أثناء دورات البرلمان متابعة أي عضو من أعضائه ولا إلقاء القبض عليه من أجل جناية أو جنحة غير ما سبقت الإشارة إليه في الفقرة الأولى من هذا الفصل إلا بإذن من المجلس الذي ينتمي إليه ما لم يكن العضو في حالة تلبس بالجريمة. ولا يمكن خارج مدة دورات البرلمان إلقاء القبض على أي عضو من أعضائه إلا بإذن من مكتب المجلس الذي هو عضو فيه ما عدا في حالة التلبس بالجريمة أو متابعة مأذون فيها أو صدور حكم نهائي بالعقاب.

يوقف اعتقال عضو من أعضاء البرلمان أو متابعته إذا صدر طلب بذلك من المجلس الذي هو عضو فيه ما عدا في حالة التلبس بالجريمة أو متابعة مأذون فيها أو صدور حكم نهائي بالعقاب.

الفصل الأربعون

يعقد البرلمان جلساته في أثناء دورتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل.

إذا استمرت جلسات البرلمان ثلاثة أشهر على الأقل في كل دورة جاز ختم الدورة بمقتضى مرسوم

الفصل الحادي والأربعون

يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية إما بطلب من الأغلبية المطلقة لأعضاء أحد المجلسين وإما بمرسوم.

تعقد دورة البرلمان الاستثنائية على أساس جدول أعمال محدد، وعندما تتم المناقشة في المسائل التي يتضمنها جدول الأعمال تختم الدورة بمرسوم.

الفصل الثاني والأربعون

للوزراء أن يحضروا جلسات كلا المجلسين واجتماعات لجانهما؛ ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض.

ممارسة السلطة التشريعية

الفصل الثاني والخمسون

للوزير الأول ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين.

توضع مشاريع القوانين بمكتب أحد مجلسي البرلمان.

الفصل الثالث والخمسون

للحكومة أن تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية.وكل خلاف في هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستوري في ظرف ثمانية أيام بطلب من أحد مجلسي البرلمان أو من الحكومة.

الفصل الرابع والخمسون

تحال المشاريع والاقتراحات لأجل النظر فيها على لجان يستمر عملها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات.

الباب الرابع

الحكومة

الفصل التاسع والخمسون

تتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء.

الفصل الستون

الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان.

يتقدم الوزير الأول أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين ويتلو مناقشته في مجلس النواب تصويت يجب أن يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 75 ويترتب عليه الأثر المشار إليه في الفقرة الأخيرة منه.

الفصل الحادي والستون

تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، والإدارة موضوعة رهن تصرفها.

الباب السادس

المجلس الدستوري

الفصل الثامن والسبعون

يحدث مجلس دستوري.

الفصل التاسع والسبعون

يتألف المجلس الدستوري من ستة أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات، وستة أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد استشارة الفرق، ويتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري.

يختار الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء الذين يعينهم. مهمة رئيس وأعضاء المجلس الدستوري غير قابلة للتجديد.